



بسم الله الرحمن الرحيم

جامعة السودان للعلوم و التكنولوجيا
كلية الدراسات التجارية
قسم الإقتصاد التطبيقي
المستوى الرابع

**أثر التضخم على قرارات المستثمرين المحليين في السودان في
الفترة (2009 – 2014 م).**
دراسة حالة (قطاع الصناعة في السودان).

**The impact of inflation on the decisions of local
investors in Sudan in the period (2009 – 2014) .**

Case Study (industry sector in Sudan).

بحث تخرج لنيل درجة البكالوريوس في الإقتصاد التطبيقي .

إعداد الطلاب:

- ضياء الدين عبدالباري البشير .
- على عبدالله إبراهيم الهندي .
- موسى حمد الصديق حمد .
- مصطفى زكريا إبراهيم .

إشراف الأستاذ :

عمر الطيب عمر محمد .

سبتمبر - 2016م - 1437هـ .

الإِسْتِهْلَالُ.

قال الله تعالى:

(قَالُوا سُبْحَانَكَ لَا عِلْمَ لَنَا إِلَّا مَا عَلَّمْتَنَا إِنَّكَ أَنْتَ الْعَلِيمُ

الْحَكِيمُ) سورة البقرة: الآية ٣٢

صدق الله العظيم

الإهداء .

إلى سيدنا و حبيبنا رسول الله صلى الله عليه و سلم تسليماً كثيراً

و إلى أمهاتنا اللواتي نمرننا بالمحبة و الحنان

و إلى أبائنا الذين لم يبخلوا علينا بشئ

نقول لهم : أنتم وهبتمونا الحياة و الأمل و النشأة على شتفه الإطلاع

و المعرفة

و إلى كل من تفضل علينا بجزء من إهتمامه و لحظة من تفكيره

إليكم جميعاً بمدى هذا الجهد .

الشكر والتقدير .

قال تعالى : ((رَبِّ أَوْزِعْنِي أَنْ أَشْكُرَ نِعْمَتَكَ الَّتِي أَنْعَمْتَ عَلَيَّ وَعَلَىٰ وَالِدَيَّ وَأَنْ أَعْمَلَ صَالِحًا تَرْضَاهُ وَأَدْخِلْنِي بِرَحْمَتِكَ فِي عِبَادِكَ الصَّالِحِينَ)) . سورة النمل الآية: (19).

الشكر من قبل و بعد الله - سبحانه و تعالى - الواهب علمه ونعمه ، ونحمده ونشكره أن وقفنا إلى إتمام هذه الدراسة .

والشكر إلى الذين تعجزُ الكلمات أن تعبّر عن الشكر ، و الإمتنان إليهم برغم ما تجيش به نفوسنا من إعزازٍ ، و رغبة صادقة في تقديم أسمى معاني كلمات الشكر والتقدير على كل ما بذلوه لنا من حب ، وعطاءٍ ، ووفاء ؛ الذين هم كانوا سبباً في وصولنا إلى هذه الدرجة ؛ أعز الناس في الأرض (أمهاتنا وأبائنا) .

والشكر إلى كل من كانوا لنا قدوة أثناء رحلتنا في درب العلم والمعرفة أساتذتنا الأجلاء في شتى المراحل (الأساس ، الثانوي ، الجامعة) .

ونخص بالشكر الأستاذ / عمر الطيب عمر محمد الذي تفضل بالإشراف على هذا العمل المتواضع الذي بين أيديكم ، كما نشكر أساتذتنا في كلية الدراسات التجارية كافة ، و أساتذة قسم الإقتصاد التطبيقي على وجه الخصوص .
والشكر لكل من ساهم معنا في إخراج هذه الدراسة بالصورة التي بين أيديكم .

والحمد لله رب العالمين .

مستخلص الدراسة

تتناول الدراسة أثر التضخم على قرارات المستثمرين المحليين في السودان ؛ مع الربط بالجانب التطبيقي من خلال دراسة حالة لقطاع الصناعة و ذلك خلال الفترة (2009 – 2014م) .

تتمثل مشكلة الدراسة : في أن ظاهرة التضخم تؤثر على قرارات المستثمرين المحليين ، و هذا الأمر ينعكس على تغيير اتجاهات المستثمرين المحليين في ظل ارتفاع معدلات التضخم ؛ حيث يلجأ المستثمر المحلي في هذه الحالة نحو الإستثمار بالخارج كنتيجة لإرتفاع الضغوط التضخمية بالداخل ، ومن أهم فروض الدراسة : أن معدلات التضخم تؤدي إلى تغير عكسي في قرارات المستثمرين المحليين ، و أن اتجاهات المستثمرين المحليين للإستثمار بالداخل تتأثر بتقلب معدلات التضخم ، وتتمثل أهم أهداف الدراسة في تحليل أثر ظاهرة التضخم على قرارات المستثمرين المحليين وتوضيح أثر معدلات التضخم على حجم الإستثمارات المحلي ، ومعرفة إتجاه العلاقة بين التضخم والقرار الإستثماري ، و ذلك من خلال إتباع المنهج التحليلي الوصفي ، و الإحصائي (SPSS) ؛ تتمثل أهمية الدراسة في أنها تساعد المستثمر في معرفة مدى و حجم أثر التضخم على القرار الإستثماري ، كما تعرف الدارسين بأهمية تناول شكل العلاقة بين التضخم و القرار الإستثماري ، و من أهم نتائج الدراسة : أن تغير معدلات التضخم يؤدي إلى تغير عكسي في قرارات المستثمرين المحليين وذلك بشكل نسبي و ليس بصورة مطلقة ؛ لأن بعض الشواهد أظهرت عدم وجود علاقة عكسية بين التضخم و القرار الإستثماري ، و أن عملية القرار الإستثماري تتأثر بتوقعات المستثمرين للوضع الإقتصادي (إنتعاش ، ركود) ؛ أما أهم توصيات الدراسة : أنه على السلطة النقدية إتخاذ التدابير اللازمة للحد من الضغوط التضخمية ؛ كما يجب على الدولة دعم البحث العلمي في مجال التدريب على صناعة إتخاذ القرار .

إن التوجه لإتباع سياسة إنكماشية ، أمر مهم للغاية في ظل التأثير العكسي ، والمباشر لمؤشر التضخم على القرار الإستثماري ، مع ضرورة تفادي الآثار الجانبية الناتجة عن إتباع سياسة إنكماشية .

Abstract

The study addresses the impact of inflation on the decisions of local investors in Sudan with connectivity through the applied side of the case to the industry study, and during the period (2009 – 2014).

The problem of the study: that inflation is a phenomenon affecting the decisions of local investors, and this is reflected on the changing trends of local investors in the face of rising inflation rates resort where the local investor in this case to invest abroad as a result of rising inflationary pressures at home.

Of the most important hypotheses: that inflation rates lead to adverse changes in local decisions of investors, and that the directions of local investors to invest at home affected by the volatility of inflation rates.

The most important objectives of the study: analyzing the impact of the phenomenon of inflation on the decisions of local investors and clarify the impact of inflation on the size of the domestic investments, knowing the direction of the relationship between inflation and the investment decision, and by following the analytical method descriptive, and statistical (SPSS).

The importance of the study is that it helps the investor to know the extent of the impact of inflation and the size of the investment decision, it also knows the importance of students taking the form of the relationship between inflation and investment decision.

The most important findings of the study:

That inflation leads to a reverse change in the decisions of local investors has changed and it is relative, not an absolute, because some of the evidence showed there was an inverse relationship between inflation and investment decision.

The most important recommendations of the study:

The monetary authority must take action to curb inflationary pressures, measures as the State must support scientific research in the field of training on decision-making industry.

قائمة الموضوعات .

رقم الصفحة	الموضوع .
أ	الإستهلال .
ب	الإهداء .
ج	الشكر و التقدير .
د	مستخلص الدراسة .
هـ	Abstract .
و	قائمة الموضوعات .
الفصل الأول : الإطار العام للدراسة .	
1	خطة الدراسة .
4	الدراسات السابقة .
الفصل الثاني : الإطار النظري للدراسة .	
19	المبحث الأول : مفهوم التضخم (التعريف ، الأنواع ، الأسباب) .
33	المبحث الثاني : مفهوم الإستثمار (التعريف ، الأنواع ، الأهداف) .
الفصل الثالث : التضخم و الإستثمار في السودان .	
45	المبحث الأول : التضخم في السودان في الفترة (2009- 2014م) .
57	المبحث الثاني : الإستثمار في السودان في الفترة (2009- 2014م) .
98	المبحث الثالث : أثر التضخم على قرارات المستثمرين في السودان .
الفصل الرابع : الدراسة التطبيقية .	
113	دراسة حالة (قطاع الصناعة في السودان) .
122	مناقشة الفروض .
الخاتمة .	
124	النتائج الخاصة .
124	النتائج العامة .
125	التوصيات الخاصة .
125	التوصيات العامة .
126	قائمة المراجع .

قائمة الجداول .

رقم الصفحة	إسم الجدول .	رقم الجدول
52	معدلات التضخم في السودان في الفترة (2009 - 2014م).	(1)
68	التشريعات الإستثمارية منذ الإستقلال .	(2)
75	عدد المشروعات الإستثمارية و تدفقاتها في السودان في الفترة (2000-2015م) .	(3)
85	المشروعات الإستثمارية القومية المصدقة و المنفذة في الفترة (2000 - 2013م) .	(4)
88	الأنشطة الإستثمارية القومية في القطاع الزراعي .	(5)
90	الأنشطة الإستثمارية القومية في القطاع الصناعي .	(6)
92	الأنشطة الإستثمارية القومية في القطاع الخدمي .	(7)
105	عدد المشروعات الإستثمارية و معدلات التضخم في الفترة (2009 - 2014م) .	(8)
108	تدفقات المشروعات القومية و معدلات التضخم في الفترة (2009 - 2014م) .	(9)
113	عدد المشروعات في قطاع الصناعة و معدلات التضخم في الفترة (2009-2014م).	(10)
118	معدلات التضخم و تدفقات الإستثمار في قطاع الصناعة في الفترة (2009 - 2014م) .	(11)

قائمة الأشكال .

رقم الصفحة	إسم الشكل .	رقم الشكل
21	تضخم سحب الطلاب .	(1)
23	تضخم دفع التكلفة .	(2)
53	معدلات التضخم في السودان في الفترة (2008 - 2013م) .	(3)
55	معدل نمو عرض النقود و التضخم في السودان في الفترة (1980 - 2010م) .	(4)
76	تدفقات الإستثمار للقطاعات الثلاثة في الفترة (2009 - 2014م) .	(5)
86	عدد المشروعات المصدقة والمنفذة في الفترة (2000-2013م).	(6)
89	الأنشطة الإستثمارية القومية في القطاع الزراعي .	(7)
91	الأنشطة الإستثمارية القومية في القطاع الصناعي .	(8)
93	الأنشطة الإستثمارية القومية في القطاع الخدمي .	(9)
106	عدد المشاريع الإستثمارية (2009 - 2014م) .	(10)
106	معدلات التضخم في الفترة (2009 - 2014م) .	(11)
109	إجمالي التدفقات السنوية للإستثمارات القومية في الفترة (2009 - 2014م) .	(12)
109	معدلات التضخم في الفترة (2009 - 2014م) .	(13)
114	معدلات التضخم و عدد المشروعات في قطاع الصناعة في الفترة (2009-2014م) .	(14)
114	معدلات التضخم في الفترة (2009 - 2014م) .	(15)
119	تدفقات قطاع الصناعة في الفترة (2009 - 2014م).	(16)
119	معدلات التضخم في الفترة (2009 - 2014م) .	(17)

الفصل الأول .

الإطار العام للدراسة .

يحتوي على :

(الخطة - الدراسات السابقة) .

خطة الدراسة

المقدمة :

التضخم كمتغير يعتبر أحد المتغيرات التي تؤثر في الوضع الإقتصادي عموماً أي على كافة قطاعات الإقتصاد ، وبالتالي فإن الإستثمار كقطاع من قطاعات الإقتصاد يندرج ضمن قائمة المتغيرات التي تتأثر بالتضخم ، إلا أن حجم وشكل هذا الأثر يتوقف على نوع التضخم في البلد المعين ونوع الإستثمار الذي يؤثر على إتجاهات ، و قرارات المستثمرين بشكل عام .

توجد شواهد كثيرة لعدد من الإستثمارات التي بدأت تتلاشى في ظل إرتفاع معدلات التضخم ؛ الأمر الذي يدل على وجود علاقة بين التضخم وقرارات الإستثمار.

تعتبر مشكلة التضخم أحد أهم المشاكل التي تواجه المستثمرين المحليين عند إتخاذ قرار الإستثمار ، ومن ثم تقييم القرار الإستثماري في ظل وجود التضخم .

هذه الدراسة سوف تتناول تأثير التضخم على قرارات المستثمرين في الفترة من (2009 – 2014م) .

أولاً : مشكلة الدراسة (The study problem):

تتمثل مشكلة الدراسة في أن ظاهرة التضخم تؤثر على قرارات المستثمرين المحليين المتعلقة بالمفاضلة بين البدائل الإستثمارية في ظل ظروف مختلفة ، وهذا الأمر ينعكس على تغيير إتجاهات المستثمرين المحليين في ظل إرتفاع معدلات التضخم ، حيث يلجأ المستثمر المحلي في هذه الحالة نحو الإستثمار بالخارج نتيجة لإرتفاع معدلات التضخم في الداخل .

ثانياً : أسئلة الدراسة :

1. كيف يؤثر تغير معدلات التضخم على قرارات المستثمرين المحليين ؟
2. ما هو أثر تقلب معدلات التضخم على إتجاهات المستثمرين المحليين ؟
3. إلى أي مدى يمكن أن يؤثر التضخم على حجم الإستثمارات المحلية ؟
4. ما شكل و إتجاه العلاقة بين التضخم والإستثمارات المحلية ؟

ثالثاً : فروض الدراسة (Hypothesis study) :

1. تغيير معدلات التضخم يؤدي إلى تغيير عكسي في قرارات المستثمرين المحليين .
2. إتجاهات المستثمرين المحليين للإستثمار بالداخل تتأثر بتقلب معدلات التضخم.
3. يتأثر حجم الإستثمار المحلي عكسياً عند تغيير معدلات التضخم .
4. توجد علاقة عكسية بين التضخم وحجم الإستثمار المحلي .

رابعاً : أهداف الدراسة (Objectives of study) :

1. تحليل أثر ظاهرة التضخم على قرارات المستثمرين المحليين .
2. توضيح أثر معدلات التضخم على حجم الإستثمارات المحلية .
3. تشخيص ظاهرة التضخم وفقاً لأسبابها من خلال المعطيات الموجودة .
4. معرفة إتجاه العلاقة بين التضخم والإستثمار المحلي .
5. معرفة مدى تأثير إتجاهات المستثمرين للإستثمار بالداخل بمعدلات التضخم .

خامساً : أهمية الدراسة (The importance of study) :

1- الأهمية العملية :

تعريف المستثمر بمدى ، وحجم أثر التضخم على القرار الإستثماري ، مقارنة بحجم تأثير بقية المتغيرات على القرار الإستثماري .

2- الأهمية العلمية :

تعريف الدارسين ، والمهتمين بقطاع الإستثمار بأهمية تناول شكل العلاقة بين كل من التضخم ، والقرار الإستثماري .

سادساً : منهجية الدراسة (Study methodology) :

ستستخدم الدراسة المنهج التحليلي الوصفي ، والإحصائي (spss) ، لتناول إتجاه وشكل العلاقة بين التضخم ، وقرارات الإستثمار .

سابعاً : حدود الدراسة (Study limited) :

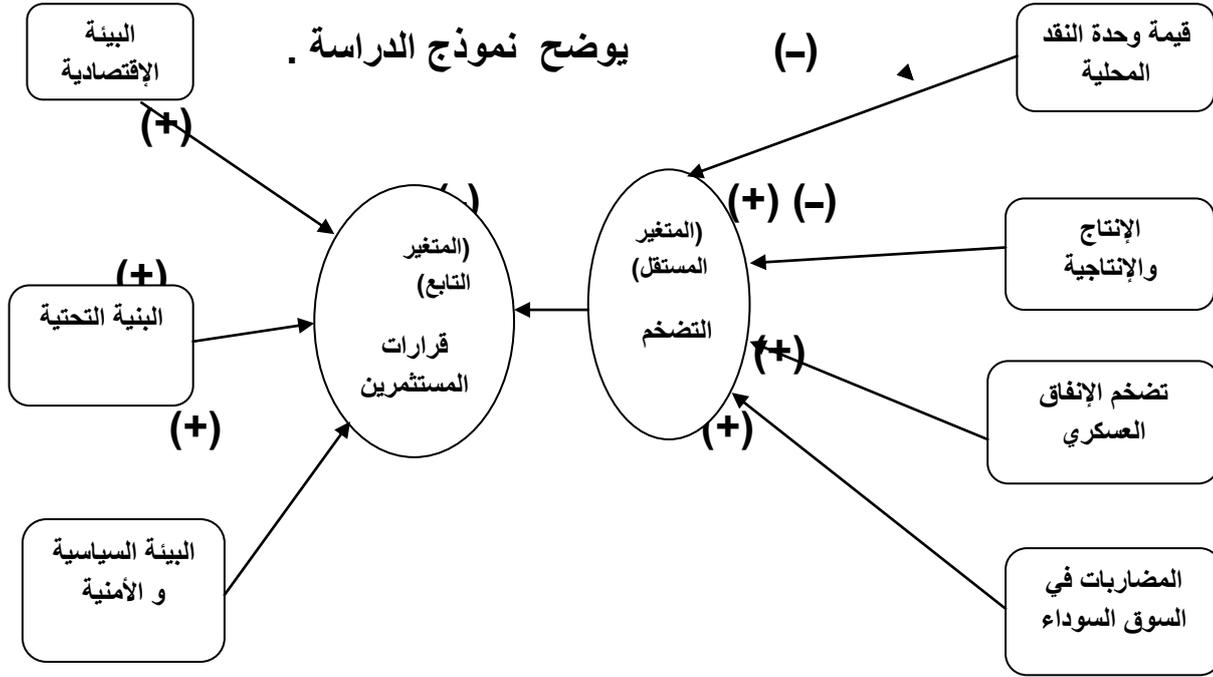
الحدود المكانية : جمهورية السودان .

الحدود الزمانية : (2009 – 2014م).

ثامناً : نموذج الدراسة (Study model) :

يتكون نموذج الدراسة من متغيرين أساسيين ؛ هما التضخم وقرارات المستثمرين كما هو مبين في الرسم الشبكي التالي :

شكل رقم (1) .



(+) : وجود علاقة طردية بين المتغيرين .

(-) : وجود علاقة عكسية بين المتغيرين .

حيث يمثل التضخم : المتغير المستقل (المؤثر) والذي يتأثر بمجموعة من المتغيرات الجزئية التي تتمثل في (قيمة وحدة النقد المحلية والإنتاج والإنتاجية ، و تضخم الإنفاق العسكري ، و المضاربات في السوق السوداني) بينما يمثل القرار الإستثماري : المتغير التابع ، و الذي يتأثر كذلك بمجموعة من المتغيرات يمثل مجملها أهم عناصر مناخ الإستثمار (البيئة الاقتصادية ، والبنية التحتية والبيئة الأمنية و السياسية) .

يخلص النموذج في نهاية المطاف إلى دراسة أثر التضخم على القرار الإستثماري وتحديد شكل ، و إتجاه العلاقة بين كلا المتغيرين .

تاسعاً : هيكل الدراسة (Study structures) :

تحتوي الدراسة على أربعة فصول مقسمة إلى مباحث :

الفصل الأول : يتناول الإطار العام (الخطة ، الدراسات السابقة) .

الفصل الثاني : يحتوي على مبحثين ، المبحث الأول : مفهوم التضخم (التعريف الأسباب ، الأنواع) ، بينما المبحث الثاني : يدرس مفهوم الإستثمار (التعريف الأنواع الأهداف).

الفصل الثالث : يحتوي على ثلاثة مباحث ، المبحث الأول: التضخم في السودان خلال الفترة (2009 – 2014م) ، أما المبحث الثاني : الإستثمار في السودان خلال الفترة (2009 – 2014م) ، بينما يتناول المبحث الثالث : أثر التضخم على قرارات المستثمرين في الفترة من (2009 – 2014م).

الفصل الرابع : يتناول الدراسة التطبيقية ، التي تتمثل في : دراسة حالة (قطاع الصناعة في السودان) ، ثم يلي ذلك الخاتمة التي تحتوي على : النتائج ، والتوصيات.

الدراسات السابقة Previous Studies

أولاً : رسائل الدكتوراة :

1- دراسة : الجيلي (2014) (1) :

الدراسة بعنوان : (تقويم كفاءة أداء رأس المال وأثره في القرارات التمويلية والإستثمارية في المصارف التجارية).

تمثلت مشكلة الدراسة في أن ضعف معدل العائد على الإستثمار بالنسبة للمصارف يعتبر مؤشراً على عدم إستغلال الموارد .

أما أهمية الدراسة تكمن في تأكيد أهمية المؤشرات المالية في قياس كفاءة رأس المال العامل ، وقياس مقدرة المصارف في تنويع محفظة الإستثمار ، وإختيار مزيج التمويل المناسب لرأس المال العامل .

أهداف الدراسة :

التعرف على مدى كفاءة الإستثمار في رأس المال العامل ، وتحديد الحجم المناسب الذي يؤدي إلى تحقيق الهدف المنشود .

التعرف على أثر المخاطر التمويلية ، والإستثمارية على كفاءة إدارة رأس المال العامل ، وقياس مقدرة إدارة المصارف في تنويع محفظة الإستثمار ، وإختيار مزيج التمويل المناسب لرأس المال العامل .

بينما تمثلت فرضيات الدراسة في الآتي :

زيادة المخاطر التمويلية ، والإستثمارية تؤثر على كفاءة رأس المال العامل .

ضعف معدلات العائد على الإستثمار، وزيادة المخاطر يؤثر على كفاءة رأس المال العامل .

لأغراض الدراسة إستخدم الدارس المنهج التاريخي ، والإستنباطي ، والإستقرائي والمنهج التحليلي ، والوصفي .

(1) الجيلي محمد الحسن : تقويم كفاءة أداء رأس المال وأثره في القرارات التمويلية و الإستثمارية في المصارف التجارية ، رسالة دكتوراة (منشورة) ، كلية الدراسات العليا ، جامعة السودان للعلوم و التكنولوجيا ، المشرف : هلال يوسف صالح ، 2014م .

توصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج ، تمثلت في زيادة التمويل الخارجي للمصارف التجارية أثر على كفاءة رأس المال العامل ، وعدم تخطيط الهيكل المالي أدى إلى ضعف معدلات العائد وزيادة المخاطر التمويلية ، وكذلك عدم ملائمة التقنية المصرفية وإستخدامها بكفاءة عالية ، والإستفادة منها في إتخاذ القرارات الإستثمارية أثر على كفاءة رأس المال العامل .

أما أهم التوصيات يجب على البنك المركزي إصدار سياسات تمويلية تشجع المستثمرين على الإستثمار بتثبيت معدلات التضخم ، وسعر الصرف ، وإلزام المصارف بذلك .

إتخاذ سياسات تمويلية تؤدي إلى مزيد من جذب الودائع ، والإستفادة منها في توفير التمويل للقطاعات ذات الأرباح العالية.

2- دراسة : موسى (2012م) (1):-

عنوان الدراسة : (أساليب تقويم الأسهم ودورها في إتخاذ قرارات الإستثمار في سوق الخرطوم للأوراق المالية) .

هدفت الدراسة إلى معرفة الأساليب المحاسبية المستخدمة لتقويم الأسهم ودورها في إتخاذ قرارات الإستثمار بسوق الخرطوم للأوراق المالية ، ومعرفة الأساليب الأكثر موضوعية في تقويم الأسهم .

تكمن مشكلة الدراسة في أن أسلوب تقويم الأسهم بسوق الخرطوم للأوراق المالية يعتبر أسلوباً تقليدياً ، وغير موضوعي لتحديد سعر التبادل المناسب للسهم .

فرضيات الدراسة تمثلت في الآتي :-

إستخدام الأساليب المحاسبية لتقويم الأسهم له دور رئيسي في إتخاذ قرارات الإستثمار بسوق الخرطوم للأوراق المالية .

تباين أهداف المستثمرين في سوق الخرطوم للأوراق المالية يؤثر على إستخدام المعلومات المحاسبية عند إتخاذ قرار الإستثمار .

الإفصاح عن المعلومات المحاسبية المستقبلية له أثر على أسعار الأسهم وإتخاذ قرار الإستثمار في سوق الخرطوم للأوراق المالية .

لأغراض الدراسة تم إستخدام كل من المنهج الإستنباطي ، والإستقرائي والتاريخي ، والوصفي التحليلي .

توصلت الدراسة إلى عدة نتائج أهمها :-

إستخدام الأساليب المحاسبية لتقويم الأسهم له دور رئيسي في إتخاذ قرارات الإستثمار بسوق الخرطوم للأوراق المالية ، من تلك الأساليب القديمة القيمة الحالية للسهم .

كذلك الإفصاح عن المعلومات المحاسبية المستقبلية يؤثر على أسعار الأسهم وإتخاذ قرارات الإستثمار في سوق الخرطوم للأوراق المالية .

(1) موسى محمد أحمد : أساليب تقويم الأسهم و دورها في إتخاذ قرارات الإستثمار في سوق الخرطوم للأوراق المالية ، رسالة دكتوراة (منشورة) ، كلية الدراسات العليا ، جامعة السودان للعلوم و التكنولوجيا ، المشرف : بابكر إبراهيم الصديق ، 2012م .

تمثلت توصيات الدراسة في إستخدام أساليب القيمة الحالية للسهم عند تقويم الأسهم لغرض إتخاذ قرار الإستثمار ، وأن يتم تحري الدقة ، والموضوعية في تحديد المتغير التي على أساسها تحسب القيمة الحالية .

بالإضافة إلى مراعاة أسلوب القيمة الحالية الذي يتوقف مع طبيعة التوزيعات النقدية للشركة ، وذلك حتى تكون عملية تقويم الأسهم أكثر عدالة.

3- دراسة : عادل (2006م) (1) :

الدراسة بعنوان : (أساليب إتخاذ صناعة القرارات في الإستثمار في الأوراق المالية وأثرها على حجم التداول للأوراق المالية في الفترة من 1999-2006).

تمثلت أهمية الدراسة في أن لأسواق المال أهمية في تحقيق تنمية إقتصادية وإجتماعية ، وعدم وجود الأسس التي تمكن المستثمرين من إتخاذ القرار الإستثماري وحجم المعلومات المتاحة لا يساعد على تكوين ذلك القرار ، وكذلك تتبع أهمية الدراسة من أهمية المال الذي يعتبر العمود الفقري في الإقتصاد ، وكذلك دور الوساطة المالية بين المودعين ، والمستثمرين .

تتمثل مشكلة الدراسة في قلة التداول في الأوراق المالية الذي لا يضمن توفير التمويل اللازم للقطاعات الإقتصادية ، وصعوبة إختيار المستثمر العادي للأوراق المالية كوسيلة إستثمارية مما يقود إلى ضعف التداول في الأوراق المالية ، وضعف الوعي العام ، وثقافة أوراق المال لدى المدخر ، والمستثمر العادي ، والقوائم المالية التي تقوم بإعدادها الشركات تتم بمعايير محاسبية مختلفة مما يقود إلى صعوبة تحليلها بواسطة المستثمر ، ومقارنتها مع بعضها البعض لإتخاذ القرار الإستثماري .

أهم فرضيات الدراسة هي وجود علاقة طردية بين القرار الإستثماري السليم وزيادة حركة تداول الأوراق المالية في السوق المالي .

عدم وجود معلومات كافية لإتخاذ قرار مالي بدرجة من التأكيد إضافة إلى أن كمية البيانات القليلة المتوفرة لا يتم تحليلها ، وتقديمها للمستثمر في شكل معلومات كي يستفيد منها في إتخاذ قراره .

تهدف الدراسة إلى تسليط الضوء على سوق الخرطوم للأوراق المالية ، وما يعانيه من إشكالات في توصيل المعلومات للمدخرين ، والمستثمرين ، وبيان نماذج للمعايير النمطية لألية إتخاذ القرار المالي للإستثمار في الأوراق المالية .

إتبعت الدراسة المنهج الوصفي ، والتحليلي ، والإحصائي ، والإستقرائي والمنهج التاريخي .

(1) عادل التجاني السوري : أساليب إتخاذ صناعة القرارات في الإستثمار في الأوراق المالية و أثرها على حجم التداول للأوراق المالية رسالة دكتوراة (منشورة) ، كلية الدراسات العليا ، جامعة السودان للعلوم و التكنولوجيا ، المشرف : أحمد على أحمد ، 2006م .

من أهم النتائج التي توصل إليها الدارس إن البيانات ، والمعلومات المتوفرة والمتحصل عليها من سوق الخرطوم للأوراق المالية لا توفر البدائل المناسبة للمستثمر العادي ، والمحلل المالي ، وإن درجة الشفافية ، والإفصاح العالي التي تتطلبها المعايير المحاسبية الإسلامية في عرض المعلومات في القوائم المالية النهائية تمكن من الإستفادة القصوى بتحليل تلك البيانات مما يمكن المدخر العادي من إتخاذ القرار السليم .

وبناءً على ذلك توصي الدراسة بتشجيع الدراسات البحثية التي تشخص وتطور وتنمي الأسواق المالية ، والقرار الإستثماري .

تمكين المستثمر من إتخاذ القرار الإستثماري ، وذلك عن طريق توضيح وسائل التحليل المتبعة للمستثمر العادي ، وبيان البدائل المتاحة .

أيضاً ضرورة إلزام شركات الوكالة بتحليل البيانات المالية ، وعرضها بشكل يبسر الإطلاع عليها متى ما طلب المستثمرون ذلك.

ثانياً : رسائل الماجستير :

1- دراسة : محمد (2014م) (1) :

الدراسة بعنوان: (أثر السياسات النقدية ، والمالية في تشجيع الإستثمار) وهدفت الدراسة إلى التعرف على أثر السياسات النقدية ، والمالية على تشجيع الإستثمار وعكس تجربة السودان في وضع السياسات النقدية ، والمالية .

تمثلت مشكلة الدراسة في أن السياسات النقدية ، والمالية تعتبر أهم الأدوات التي تشجع الإستثمار في السودان .

أما أهمية الدراسة تتبع من الدور الذي تلعبه السياسات النقدية ، والمالية بإعتبارها ذات تأثير مباشر على النظام المالي ، ونجاح الإصلاح في المؤسسات المالية ، والنقدية يعتبر تأثير على تشجيع الإستثمار .

أهم أهداف الدراسة عكس تجربة السودان في وضع السياسات النقدية ، والمالية خلال فترة الدراسة ، والتعرف على أثر السياسات النقدية ، والمالية على تشجيع الإستثمار.

أما فروض الدراسة نصت على وجود علاقة طردية بين السياسة النقدية والمالية وحجم الإستثمار في السودان .

أن التغير في حجم الإستثمارات الأجنبية يؤدي إلى التغير في حجم الإستثمارات المحلية.

إعتمدت الدراسة على المنهج التاريخي ، والإستقرائي ، والقياسي ، والتحليلي في جمع البيانات ، والمعلومات .

تمثلت أهم النتائج في أن برنامج الإصلاح الإقتصادي ساهم في تحسين المناخ الإستثماري في السودان .

أهم التوصيات تمثلت في العمل على تقليل العرض النقدي بما ينسجم مع التوازن الإقتصادي ، وتقليل معدلات التضخم في السودان.

2- دراسة : سمير (2010م) (1) :

(1) محمد دفع الله الطريقي : أثر السياسات النقدية و المالية لتشجيع الإستثمار ، رسالة ماجستير (غير منشورة) ، كلية الإقتصاد ، جامعة أمدرمان الإسلامية ، المشرف : حامد آدم محمد خير ، 2014م .
(2) سمير عبدالدائم حسن الأويسي : تحليل اتجاهات المستثمرين الأفراد في سوق فلسطين للأوراق المالية ، رسالة ماجستير (منشورة) ، كلية التجارة ، قسم المحاسبة و التمويل ، الجامعة الإسلامية غزة ، المشرف : خليل أحمد النمروطي ، 2010م .

عنوان الدراسة : (تحليل إتجاهات المستثمرين في سوق فلسطين للأوراق المالية (دراسة إستطلاعية على الأفراد المستثمرين في قطاع غزة) .

أهم أهداف الدراسة التعرف على إتجاهات الأفراد المستثمرين في سوق فلسطين للأوراق المالية في قطاع غزة ، وذلك من خلال دراسة العوامل المؤثرة في سلوكيات وتوجهات الأفراد المستثمرين في سوق فلسطين للأوراق المالية ، وكان من تلك العوامل التي تناولتها الدراسة التوعية الإستثمارية ، وإستقرار البيئة الإستثمارية وأداء الشركات المدرجة بسوق فلسطين للأوراق المالية .

تتمثل مشكلة الدراسة في كيفية تحليل إتجاهات الأفراد المستثمرين نحو الإستثمار في سوق فلسطين للأوراق المالية .

إعتمد الباحث على المنهج الوصفي التحليلي ، الذي يعتمد على جمع البيانات عن الظاهرة ، وتفسيرها ، وتم إستخدام الإستبانة كأداة لإستطلاع عينة الدراسة المختصرة على الأفراد المستثمرين المحليين في قطاع غزة ، حيث تم إستثناء فئات المستثمرين الأجانب نظراً لصعوبة الوصول إليهم .

قام الباحث بتوزيع 305 إستبانة على عينة الدراسة ، بلغت الردود المقبولة 274 من إجمالي الإستبانات الموزعة أي بنسبة 90% وإستخدام الباحث برنامج التحليل الإحصائي بغرض تحليل النتائج ssps.

خلصت الدراسة إلى أن هنالك إهتمام من قبل المستثمرين في متابعة مستمرة لأخبار المال ، والأعمال عبر الوسائل المختلفة ، كما أن كوادر شركات الوساطة العاملة في سوق فلسطين للأوراق المالية ، غير مؤهلة بالقدر المطلوب لمساعدة المستثمرين على إتخاذ قراراتهم الإستثمارية ، إضافة إلى إعتبار الإشاعات من العوامل المؤثرة على قرارات الإستثمار ، وبينت الدراسة أن إمكانية الإستثمار بالأسواق المالية الخارجية ، تؤثر سلباً على القرارات الإستثمارية في سوق فلسطين للأوراق المالية .

تمثلت أهم توصيات الدراسة في الأتي :

توفير برامج تدريبية مناسبة لتدريب العاملين في شركات الوساطة على كيفية توفير ، وإيصال المعلومات التي يحتاجها المستثمر ، وأيضاً على شركات الوساطة فتح فروع لها في باقي المحافظات ، لأن ذلك سيساهم في زيادة عدد المستثمرين في سوق فلسطين للأوراق المالية .

3- دراسة : إيناس (2006م) (1) :

الدراسة بعنوان : (أثر شهادات المشاركة الحكومية (شهامه) على معدلات التضخم وحجم الإستثمارات في السودان في الفترة (1999-2006م).

هدفت الدراسة إلى دراسة وتحليل أثر شهادات شهامة على التضخم ، والإستثمار ومعرفة إلى أي مدى ساهمت شهادات شهامة في توجيه حركة هذا المؤشر سلباً وإيجاباً .

تكمن مشكلة الدراسة في أن شهادات شهامة قد أحدثت آثار على بعض مؤشرات الأداء الإقتصادي ؛ خاصة التضخم ، والإستثمار .

أما فرضيات الدراسة نصت على وجود علاقة عكسية بين شهادات شهامة ومعدلات التضخم ، وحجم الكتلة النقدية خلال فترة الدراسة ، كذلك وجود علاقة طردية بين شهامة ، وزيادة الإستثمار في السودان .

إعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي ، والتحليلي ، والإحصائي ، والإستقرائي وإستخدمت المصادر الثانوية ، والمصادر الأولية لجمع البيانات ذات العلاقة .

توصلت الدراسة إلى عدة نتائج أهمها:-

شهادات المشاركة الحكومية إستطاعت أن تسهم في خفض معدلات التضخم من خلال التحكم في الكتلة النقدية ، والسيولة ، كذلك إستطاعت شهادات المشاركة الحكومية أن تحقق هوامش أرباح عالية ، والأرباح العالية لهذه الشهادات هي إنعكاس للأرباح التي تحققها الشركات المكونة لشهامة ، والتي تسهم فيها الدولة .

أهم التوصيات تمثلت في تحجيم دور البنوك ، والمؤسسات الحكومية من الإستثمار في شهامة ، لتتوسع إستثمارات الأفراد ، حتى لاتؤثر إستثمارات البنوك في شهامة على مساهمتها في دعم تمويل القطاعات المنتجة خاصة قطاع الزراعة والصناعة .

(1) إيناس إبراهيم محمدأحمد : أثر شهادات المشاركة الحكومية شهامة على معدلات التضخم و حجم الإستثمارات في السودان ، رسالة ماجستير (مشفورة) ، معهد التخطيط و العلوم الإنمائية ، جامعة الخرطوم ، المشرف : محمد هاشم عوض ، 2006 م .

ثالثاً : مشاريع التخرج :

1- دراسة : إعداد الطلاب (1) :

- 1 - دريچ عثمان إبراهيم أرباب .
- 2 - عزيزة أحمد إسماعيل آدم .
- 3 - مجدي أحمد آدم محمد .
- 4 - علاء الدين عوض الله أحمد .

الدراسة بعنوان : (مشكلة معوقات الإستثمار في السودان) ، وهدفت إلى التعرف على معوقات الإستثمار المباشرة ، وأثر الإعفاءات الجمركية في جذب الإستثمارات الأجنبية .

تكمن أهمية الدراسة في معرفة أثر الإعفاءات الضريبية خاصة الجمركية ، فهي أول بوابة يعبرها المستثمر المحلي ، والأجنبي للقيام بتنفيذ مشروعه .

أما فروض الدراسة تمثلت في أن المؤسسات الصناعية الوطنية غير قادرة على المنافسة لعدم وجود إجراءات تحميها من المنافسة الأجنبية .

إتبعت الدراسة المنهج الوصفي ، والتحليلي .

توصلت الدراسة إلى النتائج الآتية :

إن تبسيط إجراءات الحصول على الموافقات ، والتراخيص ، كذلك العمل على تحسين مناخ الإستثمار أدى إلى تمركز 70% من جملة الإستثمارات في ولاية الخرطوم .

أما التوصيات تمثلت في العمل على ربط ولايات السودان عن طريق خطوط السكك الحديدية ، وإنشاء الطرق ، والمواصلات ، والموانئ ، وتأهيل البنيات الأساسية المنبثقة من النتائج التي تم التوصل إليها .

2- دراسة : إعداد الطلاب (1) :

(1) دريچ عثمان إبراهيم أرباب ، عزيزة أحمد إسماعيل آدم ، مجدي أحمد آدم محمد ، علاء الدين عوض الله أحمد ، معوقات الإستثمار في السودان ، بحث تكميلي لنيل درجة البكالوريوس (غير منشورة) ، كلية الدراسات التجارية ، جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا ، المشرف
عبدالباقي عيسى محمداحمد ، 2014م .

- 1 - عمر عبدالرازق بابكر
- 2 - السيدة يوسف عبدالباقي زين العابدين .
- 3 - وسام نبيل مصطفى إبراهيم .
- 4 - الطاهر إسماعيل الطاهر .

عنوان الدراسة : (التضخم وأثره على الودائع الإستثمارية في البنوك السودانية) ، هدفت الدراسة إلى الإهتمام بالتضخم ، وتحديد الأدوات والسياسات التي تعالج إرتفاع الأسعار .

أهم أهداف الدراسة التعرف على آثار التضخم على الودائع الإستثمارية في البنوك السودانية ، كما هدفت الدراسة أيضاً إلى تحديد الرأسمالية ، وتطبيق سياسات الإصلاح الإقتصادي.

تكمن أهمية الدراسة في أهمية الإستقرار في المستوي العام للودائع من التضخم .

أهم فرضيات الدراسة نصت على أن التضخم يعمل على تخفيض قيمة النقود ، ويلحق الضرر بأصحاب الدخل الثابتة ، أما أصحاب الدخل المتغيرة يستفيدون من هذا التضخم ، كذلك التقلبات السنوية الشديدة من معدلات التضخم تعيق إلى حدٍ بعيد النشاطات الإقتصادية ، والساسية بالدولة ، والتضخم أيضاً يساهم في إحداث خلل في ميزان المدفوعات .

إتبعت الدراسة المنهج الوصفي ، والتحليلي للإحصائيات والمعلومات التي يمكن الحصول عليها من خلال فترة الدراسة ، والمنهج التاريخي .

توصلت نتائج الدراسة إلى أن التضخم يتسبب في حدوث عجز في ميزان المدفوعات ، فتدفع الواردات لإنخفاض أسعارها ، وتنخفض الصادرات لإرتفاع أسعارها ، وإرتفاع معدل التضخم يؤدي إلى إرتفاع أسعار الفائدة وإرتفاع أسعار الفائدة يقلل من إقبال المستثمرين ، ورجال الأعمال على الإقتراض ، في حين إنخفاضها يقلل من إقبال المستثمرين ، ورجال الأعمال علي الإقتراض ، في حين إنخفاضها يشجع على الإقتراض ، والإستثمار مما ينعكس على مضاعف الإستثمار ، ومتابعة الإقتصاد الوطني ، وتحسين قيمة العملة الوطنية ، كذلك يعمل التضخم على تقليل الإنتاج ، والإنتاجية .

(1) عمر عبدالرازق بابكر ، السيدة يوسف عبدالباقي زين العابدين ، وسام نبيل مصطفى إبراهيم ، الطاهر إسماعيل الطاهر ، التضخم وأثره على الودائع الإستثمارية في البنوك الإستثمارية ، بحث تكميلي لنيل درجة البكالوريوس (غير منشورة) ، كلية الدراسات التجارية جامعة السودان للعلوم و التكنولوجيا ، المشرف : أمنة أحمد عمر أحمد ، 2014م .

أهم التوصيات تمثلت في إحلال الواردات لتجنب التضخم المستورد ويجب على الحكومة تخفيض معدلات الضرائب ، وزيادة الإنفاق الحكومي لأن رفع معدلات الضرائب يؤثر بصورة كبيرة على المواطن السوداني وكذلك يجب على البنوك أن تزيد هوامش الأرباح حتى يقبل المستثمرون ، ورجال الأعمال على الإقتراض وزيادتها تشجع على الإقتراض ، والإستثمار.

الخلاصة

- تناولت دراسة عادل التجاني السوري : أساليب إتخاذ صناعة القرار الإستثمارية في الأوراق المالية وأثرها على حجم التداول للأوراق المالية في الفترة من (1999 - 2006م) ، وقد إتجهت الدراسة إلى تشجيع الدراسات البحثية التي تشخص ، وتطور ، وتنمي الأسواق المالية ، والقرار الإستثماري.

- دراسة موسى محمد أحمد : أساليب تقويم الأسهم ودورها في إتخاذ قرارات الإستثمار في سوق الخرطوم للأوراق المالية ، ركزت الدراسة على إستخدام أساليب القيمة الحالية للسهم عند تقويم الأسهم وأثرها على إتخاذ القرار في سوق الخرطوم للأوراق المالية .

- تناولت دراسة الجيلي محمد الحسن : تقويم كفاءة إجراءات رأس المال العامل وأثره في القرارات التمويلية الإستثمارية في المصارف التجارية . إهتمت الدراسة بتحليل أثر السياسات التمويلية لبنك السودان المركزي التي تشجع المستثمرين على الإستثمار بتثبيت معدل التضخم ، وسعر الصرف وإلزام المصارف بذلك .

- تناولت دراسة إيناس إبراهيم محمد أحمد : أثر شهادات المشاركة الحكومية شهامة على معدلات التضخم وحجم الإستثمار في السودان في الفترة من (1999-2006م) ، ركزت الدراسة على تناول أثر إستخدام البنوك والمؤسسات الحكومية لشهادات شهامة على حجم الإستثمار ، ومعدلات التضخم .

- دراسة سمير عبدالدائم حسن : تناولت تحليل إتجاهات المستثمرين الأفراد في سوق فلسطين للأوراق المالية ، إهتمت الدراسة بتحليل إتجاهات المستثمرين الأفراد من خلال دراسة العوامل المؤثرة على سلوكيات الأفراد المستثمرين في سوق فلسطين للأوراق المالية .

- تناولت دراسة محمد دفع الله الطريقي : أثر السياسات النقدية والمالية في تشجيع الإستثمار ، وقد إتجهت الدراسة إلى عكس تجربة السودان في وضع السياسات النقدية ، والمالية خلال فترة الدراسة .

- دراسة كل من دريج عثمان ، عزيزة أحمد ، مجدي أحمد ، علاء الدين عوض : تناولت مشكلة معوقات الإستثمار في السودان ، ركزت الدراسة على تناول أثر الإعفاءات الضريبية ، و الجمركية في جذب الإستثمارات المحلية والأجنبية .

- دراسة كل من عمر عبدالرازق ، السيدة يوسف ، وسام نبيل ، الطاهر إسماعيل : التضخم وأثره على الودائع الإستثمارية في البنوك السودانية

إهتمت الدراسة بتحليل أثر التضخم على الودائع الإستثمارية في البنوك السودانية ، و تطبيق سياسات الإصلاح الإقتصادي .

الإضافة التي ستقدمها الدراسة :

نجد أن الدراسات السابقة قد إتجهت إلى تناول أثر أساليب إتخاذ القرار الإستثماري على حجم التداول للأوراق المالية خلال الفترة (1999 - 2006م) و أساليب تقويم الأسهم ودورها في إتخاذ القرار الإستثماري ، وقد ركزت بعض الدراسات على تحليل إتجاهات المستثمرين ، وتحليل أثر التضخم على الودائع الإستثمارية .

- أما الإضافة التي ستقدمها الدراسة الحالية تتمثل في أنها ستتناول أثر التضخم على قرارات المستثمرين المحليين في السودان في الفترة من (2009- 2014م) وذلك من خلال إستعراض أسباب التضخم في السودان ، وإنعكاساتها على قرارات المستثمرين المحليين ، إعتقاداً على فرضيات تتمثل في أن تغير معدلات التضخم تؤدي إلى تغيير عكسي في قرارات المستثمرين المحليين متبعة المنهج التحليلي الوصفي ، والإحصائي ، وأن إتجاهات المستثمرين المحليين للإستثمار بالداخل تتأثر بتقلب معدلات التضخم ، وتتوقع الدراسة أن تعكس النتائج وجود علاقة عكسية بين التضخم ، وحجم الإستثمار المحلي .

الفصل الثاني

الإطار النظري للدراسة

يحتوي على مبحثين :

- المبحث الأول : مفهوم التضخم (التعريف ، الأنواع ، الأسباب) .
- المبحث الثاني : مفهوم الإستثمار (التعريف ، الأنواع ، الأهداف) .

المبحث الأول

مفهوم التضخم : Concept of inflation

المقدمة :

لا يوجد تعريف واحد للتضخم ، وقد طبق مصطلح التضخم بتوسع بعد الحرب العالمية الثانية للدلالة على الزيادة غير العادية في النقود التي حدثت في وسط ، وشرق أوروبا خصوصاً في ألمانيا ، و النمسا ، و روسيا ، دون أن يصاحب ذلك زيادة مماثلة في السلع ، والخدمات مما يترتب عليه إرتفاع حاد في المستوى العام للأسعار ؛ أي إنخفاض في القوة الشرائية لوحدة النقد ، وقد إستمر هذا المفهوم تحت تأثير النظرية الكمية في الثلاثينيات ، ثم بدأ تدريجياً يفقد أهميته بظهور الأفكار الكنزوية ، والإتجاهات المعاصرة في التحليل الكينزي⁽¹⁾.

فالتضخم من وجهة نظر أصحاب نظرية كمية النقود هو (زيادة كمية النقود بمعدلٍ أسرع من معدل نمو الناتج الحقيقي).

أما من جهة النظرية الكينزية فيعرف التضخم بأنه (فائض الطلب المستمد عن تحقيق العمالة الكاملة) ، ومعظم نظريات تعريف التضخم وأكثرها شيوعاً قد بنيت على أساس النظرية الكمية للنقود وهي النظرية المعتمدة من قبل الإقتصاديين الكلاسيك في المجال النقدي ، حيث كانت تتصدى لتفسير العوامل المحددة للمستوي العام للأسعار ، ونظراً لأنها

(1) نبيل الروبي ، التضخم في الإقتصاديات المختلفة ، دراسة تطبيقية على الإقتصاد ، القاهرة ، أغسطس 1993 ، ص 74.

أبسط النظريات لتفسير التضخم فإن التعاريف التي كانت تعتمد عليها كانت أكثر رواجاً.

كذلك يعرف التضخم بأنه (نقود كثيرة تطارد سلع قليلة) ، وأنه (الزيادة المحسوسة في كمية النقود) ، وأنه ينبع عن الزيادة في عرض النقود والإئتمان وأنه (الزيادة في كمية النقود التي تؤدي إلي إرتفاع الأسعار)⁽¹⁾.

لكن الإتجاهات الحديثة في تعريف التضخم تركز على إرتفاع مستوى الأسعار ، ويركز بعض الكتاب على أن التضخم هو ذلك الإرتفاع في المستوى العام للأسعار المستمر لفترة من الوقت ، ويركز البعض الآخر على أن حالة الإرتفاع العام للأسعار توصف بأنها تضخم ، وهذا يدل على أن العرض الفعال للنقود يتزايد بسرعة أكبر من سرعة عرض السلع المشتراة بهذه النقود كما يذهب رأي آخر إلى أن التضخم هو حالة ترتفع فيها الأسعار ، ولمدة وافرة وبسرعة كبيرة ونتيجة لذلك تنخفض قيمة النقود

⁽¹⁾ فيصل الصديق محمد ، الإقتصاد الكلي بين النظرية والتطبيق ، دار عزة للنشر والتوزيع ، الطبعة الأولى ، 1995م ، ص

ثانياً : أنواع التضخم : Types of inflation

أ / تضخم سحب الطلب Demand pull inflation

ينشأ هذا النوع من التضخم نتيجة لزيادة حجم النقود لدى الأفراد مع ثبات حجم السلع ، والخدمات المتاحة في المجتمع ، ويقال هنا (أن نقوداً كثيرة تطارد سلعة قليلة) .

أهم الأسباب المؤدية إلى مثل هذا النوع ما يسمى بعجز الموازنة العامة للدولة (أي عندما يفوق الإنفاق الحكومي الإيرادات الحكومية) ينشأ العجز المالي وعادة ماتقوم الدولة بتغطية هذا العجز عن طريق إصدار أو طبع النقود فإن ذلك سيؤدي إلى حقن الإقتصاد بكميات من النقود لايقابلها توسع في القاعدة الإنتاجية للبلاد ؛ مما يخلق أحجاماً نقدية كبيرة مع ثبات الإنتاج ، وهذا بدوره سينعكس في شكل زيادة أسعار و حدوث تضخم .

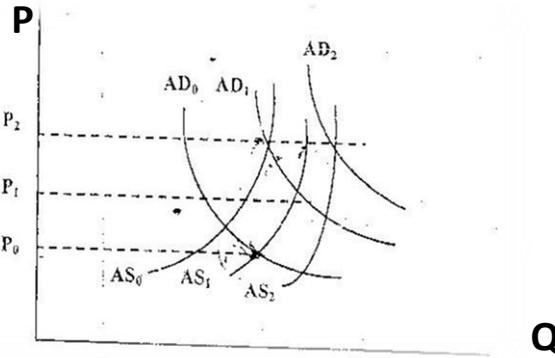
كما يمكن أن تسهم البنوك التجارية من خلال القروض في زيادة عرض النقود في الإقتصاد .

وبشكل عام فإن تضخم سحب الطلب ينتج في الأساس عن إنتقال منحنى

الطلب الكلي (AD) إلى اليمين بإستمرار مع ثبات منحنى العرض الكلي

(AS) كما هو موضح بالشكل الآتي: (1)

شكل رقم (2) .
يوضح الشكل تضخم سحب الطلب .



(1) نعمة الله نجيب إبراهيم ، أسس الإقتصاد الكلي ، كلية التجارة ، جامعة الإسكندرية ، دار وائل ، الطبعة الأولى ،

2001م

ص 246 - 248 .

وذلك عندما يزيد الطلب الكلي بسرعة أكبر من العرض الكلي ، فإذا كان AD والعرض الكلي هو "AS" فسعر التوازن يكون "P" فإذا زاد AD إلى AD1 ، وزاد AS إلى AS₁ فإن المستوى العام للأسعار يزيد إلى p1 وبالمثل إذا تزايد AD إلى AD₂ وتزايد AS إلى AS² فإن المستوى العام للأسعار يزيد إلى P² .

وبما أن هذا النوع من التضخم ينتج عن زيادة الطلب الكلي بمعدل أسرع من العرض الكلي ، فلا بد من إتباع سياسات تعمل على تخفيض معدل الزيادة في الطلب الكلي أو رفع معدل الزيادة في العرض الكلي .

ب/ تضخم دفع التكلفة cost push inflation :

يعزى هذا النوع من التضخم للتصرفات الاحتكارية لبعض الجماعات مثل إتحادات العمال ، والمنشآت القائمة في المجتمع .

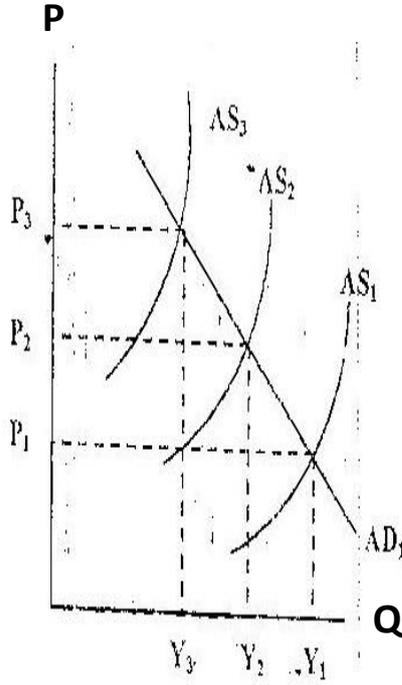
فقد تؤدي ضغوط نقابات العمال إلى زيادة الأجور النقدية بسرعة أكبر من الزيادة التي تحدث في الأحوال العادية ، كما ينشأ التضخم عن الممارسات الإحتمالية للمديرين من الذين يرفعون الأسعار حتى في غياب الزيادة في الطلب أو إرتفاع النفقات.

أيضاً قد ترتفع أسعار بعض المواد الأولية بشكل مفاجئ ، مثلما حدث في 1973م عندما واجهت دول أوروبا إرتفاع أسعار الوقود بنحو أربعة أضعاف نتيجة لحرب أكتوبر 1973م ، مما أدخلها في دوامة تضخم دفع التكلفة فزيادة أسعار الطاقة إنعكس على كافة المنتجات مما رفع أسعارها بشكل كبير ومستمر والشكل التالي يوضح تضخم دفع التكلفة (1) :

شكل رقم (3) .

(1) نعمة الله نجيب إبراهيم ، أسس الاقتصاد الكلي كلية التجارة ، مرجع سابق ، ص 246-248.

يوضح تضخم دفع التكلفة .



يوضح هذا الشكل ثبات منحنى الطلب الكلي عند AD ،
بينما ينتقل منحنى العرض من $AS_1 - AS_2$ مؤدياً إلى زيادة المستوى العام
للأسعار من $P_1 - P_2 - P_3$ ويؤدي ذلك إلى انخفاض مستوى الدخل من
 $Y_1 - Y_2 - Y_3$.

يصعب التحكم في تضخم دفع التكاليف خصوصاً إذا كان
من النوع الذي ينشأ من عناصر الإنتاج المستوردة ، أما تضخم التكاليف
الناتج (1) عن زيادة الأجور محلياً فيمكن معالجته عن طريق ربط الأجر
بالإنتاجية ومن ثم زيادة الأسعار ، بحيث لا ترتفع الأجور إلا بقدر الزيادة

(1) نعمة الله نجيب إبراهيم ، أسس الاقتصاد الكلي ، كلية التجارة ، جامعة الإسكندرية ، دار وائل ، الطبعة الأولى ،

2001م

ص 246 - 248 .

المتوقعة في الأسعار آخذين في الإعتبار أن تزيد الأجور وفقاً لزيادة إنتاجية عنصر العمل وكفاءته .

ج/ التضخم الزاحف Creeping inflation :

يتميز هذا النوع من التضخم بأنه التضخم بمعدل بسيط ، ويتزايد ببطء وهو في العادة لا يصل إلى حاجز المنزلتين العشريتين أي لا يصل نسبة (10%) .

د/ التضخم الجامح Hyper inflation :

حيث تتزايد الأسعار النقدية بمعدلات مرتفعة خلال فترة زمنية قصيرة من 20%-30% سنوياً .

و/ التضخم الهيكلي Structural inflation :

هذا النوع من التضخم يحدث في الدول النامية بشكلٍ خاص ؛ كنتيجة لعدم قدرة الجهاز الإنتاجي على الإستجابة للتغيرات في هيكل الإقتصاد القومي فتنخصص الدول النامية في إنتاج المواد الأولية ، مما يجعلها تعتمد على الدول المتقدمة لتصريف هذه المنتجات ؛ فإذا تغير الطلب على المواد الأولية من جانب الدول المتقدمة لأي سبب من الأسباب ؛ فإن ذلك سوف يؤدي إلى نقص حصيلة الدول النامية من العملات الأجنبية ، وبالتالي عدم قدرتها على الحصول على ما تحتاجه من معدات ، وآلات مما يؤدي إلى وجود طاقة عاطلة ، ونقص في عرض السلع والخدمات (1) .

هـ/ التضخم المشترك Mixed inflation :

(1) نعمة الله نجيب ابراهيم ، أسس الإقتصاد الكلي كلية التجارة ، مرجع سابق ، ص246-248 .

قد ينشأ هذا التضخم نتيجة سحب الطلب ، ودفع النفقة سويماً بمعنى أنه ينشأ بسبب زيادة حجم النقود المتداولة بدون التغير في حجم الإنتاج ، وأن يتوافق ذلك مع زيادة تكاليف عناصر الإنتاج من أجور وخلافه .

ن/ التضخم المستورد Imported inflation :

يصيب هذا النوع من التضخم الإقتصاديات الصغيرة المفتوحة ، ويعرف هذا النوع على أنه الزيادة المتسارعة في أسعار الخدمات النهائية المستوردة من الخارج⁽¹⁾.

ثالثاً : أسباب التضخم causes of inflation :

أولاً : يركز الإقتصاديون على الربط بين الطلب الكلي ، والعرض الكلي فإذا ارتفع الطلب الكلي بسرعة أكبر من العرض الكلي ؛ فإن الأسعار سوف تتزايد.

ثانياً: يعتقد معظم الإقتصاديين أن التوسع السريع في عرض النقود بسبب التضخم ، وهناك إعتقاد يشير إلى أن الأسعار ترتفع بسبب وجود (كمية كبيرة من النقود تطارد كمية قليلة من السلع) .

ثالثاً: التضخم العائد لحجم الطلب أو ما يعرف بتضخم سحب الطلب: Demand pull inflation هو تضخم ينشأ عن التزايد في حجم الطلب النقدي مقابل عرض ثابت من السلع والخدمات ، أو بعبارة أخرى نتيجة لزيادة حجم النقود لدى الأفراد ، والمؤسسات مع ثبات حجم السلع ،

خالد واصف الوزني ، الإقتصاد الكلي بين النظرية والتطبيق ، الجامعة الهاشمية الاردنية ، دار وائل للنشر ، 2006م ، ص 259⁽¹⁾ .

والخدمات المتاحة في المجتمع أي أن هنالك (نقود كثيرة تقابلها سلع قليلة) في الأسواق ؛ مما يؤدي إلى إرتفاع الأسعار بشكل مستمر .

فبعد أن يصل الإقتصاد إلى حالة الإستخدام الكامل ؛ فإن زيادة الطلب الكلي لن تقابلها زيادة في الإنتاج ، فإذا إرتفع الطلب الكلي لزيادة الإنفاق الإستثماري الإستهلاكي مثلاً ، فإن ذلك سينعكس في إرتفاع الأسعار نظراً لعدم إمكانية زيادة الإنتاج (بسبب الإستخدام الكامل) لمواجهة الزيادة في الطلب الكلي.

المشكلة هنا أن الإرتفاع في الأسعار لن يتوقف عند حد معين ؛ لأنه في الوقت الذي تنتفع فيه بعض الفئات من إرتفاع الأسعار إلا أن غيرهم كالعمال ذوي الدخل المحدودة سيتضررون ؛ مما يجعلهم يحاولون الحفاظ على مستوى معيشتهم السابق ، أو يقلل إدخارهم ، أو زيادة إنفاقهم الإستهلاكي من دخولهم الجارية ، واكتنازاتهم السابقة أو بالإقتراض ، ونظراً لثبات حجم الإنتاج فإن هذا سيؤدي إلى إرتفاع جديد في الأسعار ، وأهم من ذلك أن العمال سيحاولون رفع أجورهم لمواجهة الإرتفاع في تكاليف المعيشة ؛ مما سيؤدي بدوره إلى زيادة الطلب الكلي ، وبالتالي تعاود الأسعار إرتفاعها (1).

التضخم في السودان : Inflation in Sudan

أسباب التضخم في السودان : the causes of inflation in Sudan

(1) خالد واصف الوزني، الإقتصاد الكلي بين النظرية والتطبيق ، مرجع سابق ، ص 260 .

في الأونة الأخيرة دخلت البلاد مرحلة حرجة ؛ حيث شهد الإقتصاد السوداني تدهوراً ملحوظاً ، ومستمر حيث كان ذلك الإختلال الكبير في التوازن الداخلي والخارجي ، ومن العجز الذي شهدته الموازنة العامة ، وشح الموارد الأجنبية تفاقم أمر المديونية الخارجية ، وكذلك المديونية الداخلية ، وانخفاض معدلات الإنتاجية ، والدخول ، والإستثمار بتنفيذ الخطط ، والبرامج ، وتزايد أعداد اللاجئين ، والنازحين مضافاً إلى ذلك البيئة الإقتصادية ، والعلمية غير الملائمة كانت تلك العوامل من أسباب التدهور الذي يعاني منه السودان وترجع أسباب التضخم في السودان إلى الأتي:

أولاً : عجز الميزانية budget deficiency :

إن عجز الميزانية يمثل نسبة مقدرة من الناتج الإجمالي ، وتعتمد الدول في تمويل هذه الفجوة على مصدرين داخلي وخارجي ، وبعد تقلص الدعم الخارجي وكثرة الدول على الموارد الدائنة ؛ زاد عدد المشاريع الزراعية الحكومية الكبرى التي كانت تسحب من بنك السودان حتى وصلت مديونيتها إلى مبالغ ضخمة مما زاد استحقاق البنك المركزي لدى الحكومة ؛ لكن إن مجرد التزايد في عرض النقود لايؤدي إلى تزايد مماثل في معدلات التضخم ، وإنما الذي يغذي التضخم هو الكيفية التي يتم بها تمويل عجز الموازنة (1).

(1) الفاضل حسين حسن ، مجلة المصرفي ، بنك السودان ، العدد 15 ، 1997 ، ص 17.

ثانياً : إرتفاع التكاليف : Rising costs :

إرتفاع تكلفة إستيراد مستلزمات الإنتاج من السلع الوسيطة ، والرأسمالية كالمواد الخام ، والوقود وقطع الغيار بنفس تحقيق نسبة الجنيه السوداني أدى إلى إرتفاع تكاليف الإنتاج المحلية لكثير من الصناعات ؛ كما أن وجود الطاقات العاطلة يرفع تكاليف الإنتاج ، ويرتفع متوسط تكلفة رأس المال الثاني لكل وحدة منتجة ، وبالتالي السعر النهائي للسلع يكون مرتفع .

ثالثاً : الإختلال الواضح في نمو القطاعات المنتجة :

إن تذبذب معدلات الإنتاجية ، ومعدلات النمو يرجع للإرتباط الوثيق بين إنتاج القطاع ، والعوامل الطبيعية المؤثرة عليه ؛ تتمثل هذه العوامل في الآتي:.

- 1- مشاكل مدخلات الإنتاج وإرتفاع تكاليف قطع الغيار.
- 2- مشاكل التشغيل وعدم توفر رأس المال والإسبيرات.
- 3- إرتفاع نفقات الحكومة بسبب الحروب.
- 4- قلة الإيرادات العامة للحكومة ، وهروب الكثيرين من دافعي الضرائب بالإضافة إلى توقف القروض والمنح من الخارج.
- 5- الإستيراد أدى إلى إرتفاع الواردات من السلع الغذائية ، وتكاليف الإنتاج خصوصاً بعد إعطاء الحرية لتحريك الأسعار إلى أعلى لكي تتلائم مع الإرتفاع الحادث في التكاليف بعد تطبيق سياسات التحرير الإقتصادي (1) .
- 6- إرتفاع وتسارع معدلات الإنفاق الحكومي (الطلب الكلي علي السلع والخدمات) ؛ حيث أثرت مستويات الإنفاق تأثيراً مباشراً على مكونات

(1) بدر عبدالرحيم ، مجلة المصرفي ، العدد 2 ، 1996م ، ص 26 .

السيولة المحلية ، وذلك ناتج من أن جزءاً كبيراً من مكونات الإنفاق تذهب إلى الأجور والمرتببات ، والمشتريات السلعية ، والخدمية مما يولد مزيداً من السيولة ، وارتفاع دخول الأفراد دون أن يقابلها القدر المناسب من السلع والخدمات ؛ يؤدي إلى زيادة الطلب الكلي على العرض الكلي ، وبالتالي ارتفاع الأسعار⁽¹⁾ .

(1) بدر عبدالرحيم ، مجلة المصرفي، مرجع سابق ، ص 26 .

العوامل المؤثرة على التضخم في السودان : Factors affecting inflation in sudan

أولاً : العوامل الداخلية وتنقسم إلى:

1- تزايد العجز في الموازنة العامة :

يقصد بالعجز في الموازنة العامة زيادة النفقات العامة على الإيرادات العامة بالقدر ، والكمية التي تقترضها الحكومة من البنك المركزي ، وإن أهم مصادر التمويل في السودان هي الضرائب بشقيها المباشر ، وغير المباشر ، ومتحصلات أخرى وهذه لاتقضي نفقات الحكومة ؛ السبب الذي يؤدي إلى عجز في الموازنة العامة حيث يؤثر الإنفاق الحكومي في كل من الطلب الكلي ، والتضخم كما أثر التضخم في الطريقة المستخدمة في تمويل العجز .

2- تركيبة الأسواق بشكل غير مناسب:

في الواقع أن البائعين مستعدون لإستغلال أي فرصة يمكن إغتنامها لزيادة الأسعار أي تركيبة الأسواق ، ونلاحظ أن إرتفاع وإنخفاض الأسعار تتحكم فيه إدارة خارج نطاق الإدارة الحكومية ؛ كما شكل ذلك خطورة على إرتفاع الأسعار .

ثانياً : العوامل الخارجية :

يرتبط إقتصاد السودان بإقتصاد الدول ، ويتأثر ببعض العوامل التي تؤدي إلى التضخم ؛ فهناك إرتباط وثيق بباقي العالم في تجارة السلع ، والخدمات وتؤثر العوامل الخارجية في مستوى الأسعار الداخلية ؛ بمعنى أن الدول النامية تتأثر بالتغيرات في أسعار السلع المستوردة الغير تنافسية والتي يمكن إنتاجها محلياً مثل: المدخلات الزراعية ، والصناعية والتي هي الأخرى تتأثر بالمتغيرات في أسعار السلع المستوردة من الدول النامية مثل : المنتجات الزراعية ، والمعادن والنفط الخام على وجه الخصوص (1).

العالم عبدالغني ، الأرقام القياسية لأسعار المستهلك ، الجهاز المركزي للإحصاء الخرطوم ، الطبعة الأولى ، 2009م ، ص

(1)13.

آثار التضخم في السودان : The effects of inflation in sudan

أولاً : أثر التضخم على إحلال الواردات : The impact of inflation on import substitution

تعني سياسة إحلال الواردات أن تتيح محلياً ما كنت تستورده من قبل ، وأن تتيح محلياً ما كان يمكن أن تقوم بإستيراده لولم يتم هذا الانتاج ، والتضخم أثره واضح على زيادة الواردات ، وذلك نتيجة تغير الأسعار بين المنتجات المحلية والمنتجات الأجنبية .

أولت الدولة إهتماماً لإنضمام السودان إلى منظمة التجارة العربية الحرة لما لها من تأثير على زيادة حجم صادرات السودان إلى الدول العربية ، وتتمثل سياسة الواردات السودانية في تغيير هيكله الوارده لصالح السلع الرأسمالية وذلك نسبة لإنخفاض حصيلة الصادرات في السودان للعالم الخارجي ، وتزايد الواردات إلى داخل السودان ، وقد نشأ هذا الوضع نتيجة للتغيير التام في الإستيراد عبر إجراءات مالية ، وإدارية تمثلت في التخفيض المتاح من النقد الأجنبي نتيجة لشح الموارد من النقد الأجنبي مع عدم وضع أولويات الإستيراد .⁽¹⁾

ثانياً : أثر التضخم على الميزان التجاري : The impact of inflation on the trade balance

يؤثر التضخم سلباً على إحتياطي الدول من العملات الأجنبية من خلال أثره السلبي على الصادرات ، والواردات ففي أوقات التضخم تصبح الأسعار المحلية أعلى نسبياً من الأسعار في الدول الأخرى ، ويترتب على

⁽¹⁾ عمران عباس يوسف ، العولمة والإقتصاد في السودان ، الخرطوم ، دار نمرة للنشر والتوزيع ، 2008م ، ص 331.

التضخم إختلال في الميزان التجاري ، وذلك لزيادة الطلب على الإستيراد وانخفاض حجم الصادرات ويؤثر التضخم على الميزان التجاري ؛ إذ أن مجموع الصادرات والواردات معاً يتحدد بالأسعار التي تتم بها مبادلة السلع ، والخدمات ، وسعر الصرف بين العملات لدى الدول المعنية ، ويظهر أثر التضخم على الميزان التجاري في ظاهرة الأزمة المالية التي أدت إلى إرتفاع أسعار الحبوب ، والزيوت النباتية والعدس ، والأرز نتيجة لتأثير عوامل التطورات الإقتصادية الخارجية ممثلة في إرتفاع أسعار السلع المستوردة (1).

(1) سيد أحمد إبراهيم حاج صديق ، منهجية قياس وإستهداف التضخم بالإشارة إلى تجربة السودان ، الخرطوم ، دار عزة للنشر والتوزيع 2007م ، ص 21 .

المبحث الثاني

مفهوم الاستثمار : concept of investment

المقدمة :

سيتناول هذا المبحث أهم المفاهيم المتعلقة بالاستثمار ، وذلك بغرض تعريف الاستثمار من منظور عدد من وجهات النظر ، كما يحتوي المبحث على أنواع الاستثمار (حسب المدة ، حسب الموقع الجغرافي ، وحسب طبيعة الاستثمارات) بالإضافة إلى أهم أدوات الاستثمار ، والمحددات والعوامل المؤثرة على العملية الاستثمارية ، وفي ذات السياق يورد المبحث أهم التفاصيل المتعلقة بأنواع المخاطر الاستثمارية .

أولاً : تعريف الاستثمار Definition of investment

يعتبر الاستثمار ذو أهمية نسبية في النشاط الإقتصادي إذ يأتي بعد الإستهلاك من حيث درجة الأهمية ، ويعتبر الاستثمار هو الطريقة الوحيدة التي بموجبها ترتفع الطاقات الإنتاجية للمجتمع .

كما يمكن تعريفه : (بأنه توظيف الأموال المتاحة في إقتناء ، أو تكوين أصول بغرض إستغلالها لتحقيق أغراض المستثمر) .⁽¹⁾

ويمكن تعريفه بأنه : (إستخدام المدخرات في تكوين الإستثمارات أو الطاقات الإنتاجية الجديدة اللازمة لعمليات إنتاج السلع ، والخدمات ، والمحافظة على الطاقات الإنتاجية القائمة ، وتجديدها) .⁽²⁾

⁽¹⁾ آدم مهدي محمد ، الوجيز في الاقتصاد الجزئي والكلي ، دار عزة للنشر ، الطبعة الأولى ، 2001م ، ص 75 .

⁽²⁾ حسين عمر ، الإستثمار والعولمة ، دار الكتاب الحديث ، الطبعة الأولى ، 2000م ، ص 37 .

كذلك يعرف أيضاً بأنه : (الإضافة إلى رأس المال خلال عملية إنتاج السلع الرأسمالية أو الإستثمارية مثل شراء الآلات والمعدات).

من التعريف السابق يلاحظ أن الإستثمار كمتغير إقتصادي كلي لا يقتصر على تكوين طاقات إنتاجية لإقامة المشروعات الجديدة ، أو التوسع في المشروعات القائمة بغرض زيادة طاقتها الإنتاجية فقط ، بل يتعدى ذلك إلى تكوين الإستثمارات بغرض المحافظة على الطاقات الإنتاجية في المشروعات القائمة ، أو تجديد هذه الطاقات.

الإستثمار هو توظيف الأموال المتاحة في أصول متنوعة للحصول على تدفقات مالية في المستقبل ، وهذه التدفقات عبارة عن تعويضات يحصل عليها المستثمر بدلاً من إستخدام هذه الأموال من قبل المستثمرين نظير الفترة التي يتخلي فيها المستثمر عن رأسماله ؛ آخذين في الإعتبار تحقيق عوائد تغطي قيمة التعويضات المطلوبة ، وعلاوة المخاطر الناجمة من عدم التأكد في الحصول على التدفقات المتوقعة في المستقبل وتتجاوز معدلات التضخم .(1)

(1) دريد كامل آل شبيب ، الإستثمار والتحليل الإستثماري ، دار وائل للنشر والتوزيع ، الطبعة الأولى ، 2001م ، ص 15 .

ثانياً : أنواع الإستثمارات : Types of investment

يمكن تصنيف الإستثمارات إلى أنواع متعددة حسب موقعها الجغرافي
أوحسب نوع الأدوات وطبيعتها.

أولاً : حسب الموقع الجغرافي According to geographical
: location

أ- الإستثمارات المحلية أو الداخلية local investments or internal :

هي تلك الإستثمارات التي تتكون داخل السوق المحلي في البلد
المعني أي داخل الحدود الإقليمية للبلد محل الدراسة مهما كانت طبيعة
هذه الإستثمارات والأدوات المختارة .

ب - الإستثمارات الخارجية Foreign investments :

هو إستخدام الأموال الفائضة في الأدوات الإستثمارية ، والفرص
المتاحة في الأسواق الأجنبية إلى الإستثمار خارج الحدود الإقليمية لدولة
المستثمر المعين مهما كانت طبيعة هذه الإستثمارات فردية ، أم جماعية ،
أو بصورة مباشرة ، أو غير مباشرة (1) .

(1) دريد كامل آل شبيب ، الإستثمار والتحليل الاستثماري ، مرجع سابق ، ص 48 .

ثانياً : الإستثمارات حسب طبيعتها : Investments according to their nature

أ- الإستثمارات الحقيقية أو الإنتاجية Real investment :

هي مجموع الإستثمارات التي تتمثل في إنشاء الأصول الإنتاجية بهدف تحقيق الربح ، أو شراء ، أو تملك الأصول الرأسمالية ؛ كالإستثمار في الأراضي والمصانع ، والشركات الإنتاجية ومشاريع البنى التحتية (الطرق ، المستشفيات).

ب - الإستثمارات المالية Financial investment :

هي مجموع الإستثمارات في الأدوات المالية المتاحة للإستثمار في السوق المالي (الأسهم ، والسندات) ، والأوراق المالية الأخرى بهدف إقتناءها لفترة معينة ثم بيعها عندما يرتفع سعرها في السوق المالي والحصول على أرباح إضافية (1).

ثالثاً : حسب مدة الإستثمار : Investment according to period of time

أ- الإستثمارات قصيرة الأجل Short run investments :

تشمل الإستثمارات قصيرة الأجل محلية أو خارجية كلاً من الودائع الزمنية والأوراق المالية مثل : الأسهم ، والسندات ، والتسهيلات الإئتمانية قصيرة الأجل تمويل رأس المال العامل ، وتمويل التجارة الداخلية ، والخارجية (الصادرات والواردات).

ب- الإستثمارات طويلة الأجل long run investments :

(1) دريد كامل آل شبيب ، الإستثمار والتحليل الإستثماري ، مصدر سابق ، ص 50.

تشمل الإستثمارات طويلة الأجل: (الأصول ، والمشروعات الإستثمارية

التي تؤسس ، أو تفتنى بقصد الإحتفاظ بها وتشغيلها لمدة طويلة).

ثالثاً : أدوات الإستثمار **Tools of investment** :

خلال عرض الدراسة لمجالات الإستثمار ؛ ذكرت أن تلك المجالات تتيح للمستثمر أن يمتلك مقابل المبلغ المستثمر أصلاً ؛ قد يكون (حقيقياً أو مالياً) ويطلق عليه مصطلح أداة الإستثمار ، فمن أدوات الإستثمار المتاحة للمستثمر في المجالات الإستثمارية ما يلي :

1- الأوراق المالية **Financial securities** :

تعتبر الأوراق المالية من أبرز أدوات الإستثمار في العصر الحاضر ، وذلك لما توفره من مزايا للمستثمر لانتوفر في أدوات الإستثمار الأخرى .

2- العقار **Real estate** :

تحتل المتاجرة بالعقارات المركز الثاني بعد الأوراق المالية في عالم الإستثمار ويتم الإستثمار فيها بشكلين إما بشكلٍ مباشر – عندما يقوم المستثمر بشراء عقار حقيقي (مباني) – وإما بشكلٍ غير مباشر عندما يقوم بشراء سند عقاري .

3- السلع **Commodities** :

تتمتع بعض السلع بمزايا إقتصادية خاصة تجعلها أداة صالحة للإستثمار لدرجة أن أسواقاً متخصصة (بورصات) ؛ قد تكونت للبعض منها على غرار بورصات الأوراق المالية (1).

4- المشروعات الإقتصادية Economic projects :

تعتبر المشروعات الإقتصادية من أكثر أدوات الإستثمار إنتشاراً وتتنوع أنشطتها ما بين النشاط الصناعي ، والتجاري ، والزراعي كما أن منها ما يختص بتجارة أو صناعة السلع ، ومنها ما يختص بصناعة وتجارة الخدمات ويعتبر المشروع الإقتصادي من أدوات الإستثمار الحقيقية ؛ لأنه يقوم على أصول ثابتة كالمباني والآلات ، والمعدات ، ووسائل النقل ، والأفراد العاملين كما أن تشغيل هذه الأصول معاً يؤدي إلى إنتاج قيمة مضافة تزيد من ثروة المالك ، وتنعكس في شكل زيادة على الناتج القومي الإجمالي .

5- العملات الأجنبية Foreign currency :

تحوز أسواق العملات الأجنبية على إهتمام قسم كبير من المستثمرين في العصر الحاضر حيث تنتشر هذه الأسواق في شتى أنحاء العالم مثل : لندن وباريس ، ويتميز سوق العملات عن غيره من الأسواق المالية بعنصرين :

العنصر الأول : حساسيته المفرطة تجاه الظروف الإقتصادية ، والسياسية مما يزيد من درجة مخاطرة الإستثمار فيه ، ولعل من أهم أنواع المخاطرة التي يتعرض لها سوق العملات الأجنبية هي مخاطر أسعار الفائدة ، ومخاطر السيولة ومخاطر الإئتمان .

(1) محمد محمد مطر ، إدارة الإستثمارات الإطار النظري والتطبيقات العملية ، مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع ، عمان ، الأردن ، 2000م ص 65- 78 .

العنصر الثاني : هو أن سوق العملات يفتقر للإطارالمادي الذي يتوفر لسوق الاوراق المالية يتم التعامل فيه بواسطة وسائل الإتصال الحديثة .

6- المعادن النفيسة Preciousminerals : (1)

يعتبر الإستثمار في المعادن النفيسة مثل الذهب ، والفضة ، والبلاتين مجالاً للإستثمارات الحقيقية ، وقد شهدت أسعار المعادن تقلبات حادة في الأونة الأخيرة ففي حين وصل سعر الذهب ذروته في بداية الثمانينات ، ثم عاد وانخفض بحدة خصوصاً عند تصاعد دور الدولار كملاد آمن للمستثمرين بعد أن كان الذهب يقوم بهذا الدور .

وتوجد للمعادن النفيسة كما للأوراق المالية أسواق منظمة لعل أهمها : سوق لندن سوق زيورخ ، ثم سوق هونغ كونغ .

7- صناديق الإستثمار Investment funds :

هو أشبه مايكون بوعاء مالي ذو عمر محدد تكونه مؤسسة مالية متخصصة وذات دراية ، وخبرة في مجال إدارة الإستثمارات (بنك أو شركة إستثمار مثلاً) ، وذلك بقصد تجميع مدخرات الأفراد ، ومن ثم توجيهها للإستثمار في مجالات مختلفة تحقق للمساهمين ، أو المشاركين فيها عائداً مجزياً وضمن مستويات معقولة من المخاطرة عن طريق الإستفادة من مزايا التنويع ومراعاة مايعرف بقاعدة الرجل الحريص ، وذلك في إدارة موجودات الصندوق⁽²⁾.

(1) محمد محمد مطر ، إدارة الإستثمارات الإطار النظري والتطبيقات العملية ، مرجع سابق ، ص 78 - 79 .

(1) محمد محمد مطر ، إدارة الإستثمارات الإطار النظري والتطبيقات العملية ، مرجع سابق ، ص 78 - 79 .

رابعاً : محددات الإستثمار : Determinants of investments

المقدمة :

يمثل الإستثمار الركيزة الأساسية لتحقيق التراكم الرأسمالي الذي يعتبر الأساس لأي تقدم إقتصادي ؛ مما زاد من الإهتمام الكبير بالإستثمار لأنه يلعب دوراً كبيراً في التنمية الإقتصادية ، إلا أن هنالك مجموعة عوامل تؤثر على فعالية الإستثمار ، وفيما يلي إستعراض لأهم عوامل ومحددات الإستثمار :

1- سعر الفائدة Interest rate :

يقرر سعر الفائدة من قبل السلطات النقدية في الدولة ؛ هذا في النظام الإشتراكي ، أما في النظام الرأسمالي فيحدد كل بنك سعر فائدة يتلائم مع طبيعة حجم الإئتمان وإعادة الإئتمان ، مع تحديد سقف للفائدة يحدد من قبل البنك المركزي ، ومعدل الفائدة يلعب دوراً مهماً في نظرية رأس المال.

2- الدخل المتوقع Expected income :

لقد أكد كينز بأن رب العمل يجري إنفاقه الإستثماري على أساس توقع الربح ، وتعتمد قيمة سلع رأس المال في نظر رب العمل على توقف الدخل الذي يتوقع أن تعطيه هذه السلعة أثناء حياتها الإقتصادية ، ولا تكون العملية الإستثمارية مربحة ؛ إلا إذا درت على رب العمل دخلاً يزيد عن تكلفة الحصول عليها (1) .

(1) حربي محمد موسى ، مبادئ الإقتصاد الكلي (التحليل الكلي) ، عمان ، الأردن ، دار الأوانل للنشر ، الطبعة الأولى ، 2006م ص19.

3- الكفاءة الحدية لرأس المال Marginal efficiency of capital :

إن الكفاية الحدية لرأس المال تعبر عن معدل الفائدة المتوقعة على تكلفة الأصل الرأسمالي ، أو بعبارةٍ أخرى الربحية المتوقعة للأصل الإستثماري .

4- مضاعف الإستثمار Investment multiplier :

يعرف بأنه العلاقة بين التغيرات التي تطرأ على الإستثمار ، والتغيرات التي تحصل على الدخل.

5- دالة الإستثمار نظرية المعجل Accelerated :

تعتبر نظرية المعجل هي الرد الطبيعي على نظرية الكفاءة الحدية التي تعتبر أن الإستثمار يحدد بسعر الفائدة ، وليس بالتغيرات في مستوى الدخل وعلى إعتبار أن سعر الفائدة لا يؤثر على مستويات الإستثمار ، فإن العلاقة وثيقة بين الإستثمار ومستويات الدخل ؛ فعند مستويات الدخل المرتفعة تزداد الإستثمارات بسبب الزيادة في الطلب على السلع الإستهلاكية ، والعكس عند مستويات الدخل المنخفضة (1) .

6- المعرفة الفنية والتكنولوجية Technical knowledge :

إن المعرفة الفنية التكنولوجية تقلل من تكاليف الإستثمار ، وبالتالي تحفيز الإستثمارات ؛ فالدول الأولى تتسابق على التطوير ، والتحديث ، وإستخدام وسائل تكنولوجية متطورة لفنون الإنتاج ، ومعروف أن إرتفاع المستوى التكنولوجي يؤدي إلى زيادة الإستثمار ، وزيادة الإستثمار في أي نشاط يتوقف على الطلب الكلي .

7- الثقة وتوقعات المستثمرين Investors expectations :

(1) حربي محمد موسى ، مبادئ الإقتصاد الكلي (التحليل الكلي) ، مرجع سابق ، ص 20 .

يقصد هنا ثقة رجال الأعمال بالوضع الإقتصادي المستقبلي فعند توقع إنتعاش إقتصادي تزيد الإستثمارات من قبل رجال الأعمال ، والعكس في حالة الركود الإقتصادي يقل حجم الإستثمارات خوفاً على إستثماراتهم لأن الطلب الكلي يتناقص في ظل الركود الإقتصادي ويزداد في ظل الإنتعاش الإقتصادي.(1)

(1) حربي محمد موسى ، مبادئ الإقتصاد الكلي (التحليل الكلي) ، مرجع سابق ، ص 21 .

خامساً : أنواع المخاطر في الإستثمار Types of investment risk :

تتصف قرارات الإستثمار ، ومن ثم التدفقات النقدية الناجمة عنها بالحساسية تجاه العديد من العوامل الإقتصادية ، والمؤسسية ، والسياسية ، لأنه يعتمد على التنبؤ في الأحداث المستقبلية عند تقدير التدفقات النقدية الداخلة. وعليه سوف تتأثر هذه التدفقات المتوقعة بالعديد من العوامل التي يمكن تصنيفها إلى نوعين من المخاطر هما:

أولاً : المخاطر الخارجية أو المنتظمة Systematic risks :

هي تلك المخاطر التي تتأثر بها التدفقات النقدية للأدوات الإستثمارية وتتسم بمظاهر عامة لا يمكن تجنبها ، وترتبط هذه المظاهر بالظروف الإقتصادية ، والسياسية ، والإجتماعية ، والمؤسسية للإقتصاد ككل أي أنها تؤثر على السوق بأكمله ، وتشمل جميع الإستثمارات ، والأدوات المتداولة فيه دون إستثناء أي قطاع أو صناعة ، فعند إنتقال الإقتصاد إلى مرحلة الكساد ، أو الرواج ستعرض جميع الإستثمارات في كل القطاعات الإقتصادية لدورة الكساد أو الرواج ، وكذلك التغيير في معدلات التضخم ، وإرتفاع معدلات الفائدة ، أو الحروب ، والتغييرات السياسية ، والإضطرابات العامة ، وتتعرض هذه المخاطر على جميع الأدوات الإستثمارية المتداولة في السوق بصورة عامة ، وتختلف درجة تأثر هذه الأدوات بالمخاطر بنسب ودرجات مختلفة حسب طبيعة الصناعة أو الخدمة ، أو القطاع الذي ينتمي إليه المشروع ، ودرجة حساسية الإستثمارات للتغيرات المذكورة التي تظهر بصورة تقلبات سعرية ؛ فمثلاً أن درجة المخاطر المنتظمة تكون أكثر تأثيراً على المشاريع الصناعية التي تنتج السلع الصناعية مثل : المطاط ، وأن الشركات التي تتأثر بالمخاطر المنتظمة هي تلك التي تتناقص ، أو تتزايد مبيعاتها ، أو أرباحها وبالتالي تتغير أسعار أسهمها حسب مستويات التغيير في النشاط الإقتصادي العام ، والتي تنعكس بدورها على مستوى تداول هذه الأسهم في الأسواق المالية ، وأهم خصائص هذه المخاطر صعوبة التخلص منها (1) .

(1) دريد كامل آل شبيب ، الإستثمار والتحليل الإستثماري ، مرجع سابق ، ص 18 .

ثانياً : المخاطر الداخلية أو الغير منظمة Non systematic risks :

هي المخاطر التي تكون مصادرها خاصة منفردة تتعلق بإستثمار مشروع معين أو قطاع محدد ، وتحدث في أوقات غير منتظمة لأسباب خارجة عن ظروف السوق ، ولايتأثر بها السوق بشكل عام ، وفي حالة حدوثها فإن أثارها تكون جسيمة وتكون درجة المخاطر عادة مستقلة عن الظواهر الإقتصادية بشكل عام ، وهذه المخاطر يمكن تجنبها ، فظهور إختراعات جديدة في صناعة معينة يعد مخاطر على تلك الصناعة ، وعدم كفاءة الإدارة في شركة ما تؤثر على الشركة المذكورة فقط ، ولا تؤثر على غيرها من الشركات ، وهذا معناه أن المخاطر غير المنتظمة التي تتعرض لها الشركات التي تنتج سلع استهلاكية أوغير معمرة قد تأتي من عنصر المنافسة الذي يؤثر كثيراً على مثل هذه الصناعات⁽¹⁾.

(1) دريد كامل آل شبيب ، الإستثمار والتحليل الإستثماري ، مرجع سابق ، ص 22 .

الفصل الثالث .

التضخم و الإستثمار في السودان .

يحتوي على ثلاث مباحث :

المبحث الأول : التضخم في السودان في الفترة (2009 - 2014م) .

المبحث الثاني : الإستثمار في السودان في الفترة (2009 - 2014م).

المبحث الثالث : أثر التضخم على قرارات المستثمرين في السودان .

المبحث الأول

التضخم في السودان Inflation In Sudan

المقدمة :

ظل السودان كغيره من الدول النامية يعاني من التضخم ، ولفترات طويلة وإن اختلفت حدته من فترة إلى أخرى ، وقد لعبت السياسات الإقتصادية غير الملائمة دوراً رئيسياً في حدوثه .

يعزى ارتفاع معدل التضخم في السودان لمشاكل هيكلية ظلت تلازم الإقتصاد السوداني لفترة طويلة ، نتيجة لعدم وجود التخطيط السليم ، إلى جانب تسييس العملية الإقتصادية برمتها ، وقد لعب الإنفاق الحكومي المتعظم دوراً كبيراً في ارتفاع حدة التضخم ، لا سيما أن هذا الإنفاق لا يقابله إنتاج حقيقي مثل الصرف على الأمن والدفاع الذي بلغ 75% من ميزانية الدولة ؛ بالإضافة للصرف على مستحقات إتفاقيات السلام الموقعة بين الحكومة والأطراف الأخرى علاوة على زيادة حجم السيولة الناتجة عن إستدانة الحكومة من الجهاز المصرفي لمواجهة عجز الميزانية .

تكمن مشكلة ارتفاع معدلات التضخم في توزيع الدخل ، والثروة التي تتركز بسببه عند فئة معينة بينما يزداد الفقراء فقراً ، وبالرغم من أن بعض الإقتصاديين يرون أن المعدلات المنخفضة من التضخم ضرورية لتحقيق النمو الإقتصادي ؛ إلا أن النسب المرتفعة للتضخم يمكن إعتبارها بمثابة أزمة إقتصادية ينبغي وضع الحلول الناجعة لها .

يشكك بعض الإقتصاديين في مصداقية الأرقام التي يصدرها الجهاز المركزي للإحصاء فيما يتعلق بالمؤشرات الإقتصادية بصورة عامة ، ومعدل التضخم بصفة خاصة لإعتماده في حسابها على بيانات قديمة ؛ خاصة وأن أسعار السلع في ارتفاع مستمر ؛ قائلين أنه من الطبيعي أن ترتفع نسبة التضخم ويقول البعض إن سلة السلع المعيشية تحتاج لإعادة النظر ، ووضع السلع والخدمات المكونة للسلة ، ووضع الأوزان لها مبينين أن أنماط الإستهلاك اختلفت حالياً عن نمط الإستهلاك في الفترة

الماضية التي تم فيها وضع السلع والأوزان ؛ مركزين على أهمية إدخال
الإتصالات في سلة الإستهلاك في قطاع الخدمات ، وذلك لأنها أصبحت
تؤثر على منصرفات الأسر ، وتعتبرها أساسية في سلة الإستهلاك .

أولاً : تاريخ التضخم في السودان **History of inflation in sudan** : (1)

إن التضخم في السودان ظاهرة معقدة ، ناتجة من تداخل وتفاعل عدة مسببات سواء من ناحية الطلب الكلي ، أو مستوى تكلفة الإنتاج ، أو العوامل الهيكلية ، و في هذا المنحى قد أشارت دراسات صندوق النقد الدولي ، وبنك السودان المركزي إلى أن أهم التطورات المولدة للضغوط التضخمية ترتبط بأداء سعر الصرف ، ونمو عرض النقود ، وارتفاع تكاليف الإنتاج ؛ حيث يرى صندوق النقد الدولي أن أثر سعر الصرف على معدلات التضخم في السودان أكبر ، وأهم من المتغيرات النقدية ؛ الأمر الذي يخالف ما هو معروف عن مسببات التضخم في الأدبيات الإقتصادية ، والتي تشير إلى أن المتغيرات النقدية و التوسع النقدي هو السبب الرئيسي للتضخم ، ويعزي خبراء الإقتصاد إرتفاع معدلات التضخم بالبلاد للصدمات الخارجية التي تعرض لها الإقتصاد السوداني في السنوات الأخيرة منذ العام 2005 وحتى عام 2011م ، خاصة الصدمة الناتجة عن إنفصال الجنوب ، فالأثر البعيد للإنفصال هو التضخم إذ فقدت البلاد موارد البترول ، مما أدى إلى إختلالات أساسية في جسم الإقتصاد السوداني بفقدان 70% من موارد النقد الأجنبي مما أحدث هزة عنيفة في سوق النقد الأجنبي ، و سعر الصرف ، بجانب إنخفاض إيرادات الموازنة العامة بما يقارب 50% ، و حدوث فجوة ضخمة في موازنة الدولة ، و إرتفاع كبير في عجز الموازنة ، إضافة إلى أن فقدان موارد البترول أدى إلى زيادة الضغوط التضخمية ، وضعف القطاع المصرفي ، والمالي ، وتباطؤ النشاط الإقتصادي وإنخفاض معدلات النمو بشكل كبير فكل هذه الإختلالات أنتجت تصاعد الفجوة الخارجية في ميزان المدفوعات بكل مدلولاتها على إستقرار سعر الصرف وتعاضم عجز الموازنة ، و الضغوط الناتجة عنها من زيادة للتمويل بالعجز مع أثارها على عرض النقود ،

(1) مصدر إلكتروني : صابر محمد الحسن ، روشة إقتصادية عن التضخم : (مقال) ، سودارس ، www.sudaress.com ، 2014/ 3 /6 ، 2:00 pm.

وتفاعل هذه التطورات قد ولد ضغوطاً تضخمية هائلة دفعت بالمستوى العام للأسعار إلى ما يسود اليوم ، لذلك إرتفعت معدلات التضخم من 13% إلى 18% ثم إلى 35% ، و أخيراً إلى 37% خلال الفترة من 2010م إلى 2013م على التوالي ، و قد أكد خبراء الإقتصاد أن أهم أسباب التضخم في السودان ، وتعاضم الضغوط التضخمية تشمل تحركات سعر الصرف ، والتضخم المستورد ؛ إضافة إلى التوسع النقدي ، و إرتفاع صافي الأصول المحلية ، بجانب إستمرار زيادة الإنفاق العام ، و إرتفاع عجز الموازنة وإرتفاع تكاليف الإنتاج فضلاً عن التوقعات التضخمية (1).

(1) مصدر إلكتروني : صابر محمد الحسن ، روشة إقتصادية عن التضخم : (مقال) ، سودارس ، المصدر السابق .

ثانياً: طرق قياس التضخم في السودان : Measures of infiation In Sudan :

1 . الأرقام القياسية لأسعار المستهلك والجملة .

2 . الأرقام القياسية الضمنية للنتاج المحلي الإجمالي .

وهناك عدة مؤشرات تظهر تطور ظاهرة التضخم ومعدلاتها مثل :

1 . معدل الضغط التضخمي **Inflationary pressure rate** :

يتم فيه مقارنة معدل التغير النسبي للنتاج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية بمعدل التغير النسبي للكتلة النقدية ، وتؤدي إلى معرفة ما إذا كان الإقتصاد يعاني من تضخم أو إنكماش نقدي .

2 . معيار الإفراط النقدي **Standerd monetary excessive** :

يستند هذا المعيار إلى التغير في نصيب الوحدة المنتجة من النقود .

3 . فائض المعروض النقدي (الفجوة التضخمية) **Inflationatry**

:Excess money supply(Gap)

يستخدم كمقياس للفجوة التضخمية وللضغوط التضخمية (1).

(1) عثمان إبراهيم السيد ، الإقتصاد السوداني ، الطبعة الثانية ، الخرطوم ، 1997م ، ص 22 .

ثالثاً : سياسات البنك المركزي تجاه التضخم خلال الفترة (2009 - 2014م)
(1) :

هدفت سياسة البنك المركزي عام 2009م إلى تحقيق سياسة نقدية مرنة تحقق الأهداف الإقتصادية الكلية على رأسها المحافظة على معدل التضخم في حدود 8% في المتوسط ؛ عن طريق إستهداف معدل نمو إسمي في عرض النقود قدره 21% كهدف وسيط مع المحافظة على إستقرار ومرونة سعر الصرف .

جاءت سياسة البنك المركزي للعام 2010 - 2011م لتحقيق الإستقرار في المستوى العام للأسعار عن طريق الحفاظ على معدلات التضخم في حدود 20.9% في المتوسط ، وعن طريق إنتهاج سياسة نقدية ترشيدية للحد من السيولة الفائضة في الإقتصاد ، و إستهداف معدل نمو إسمي في عرض النقود في حدود 16.6% .

لتحقيق الأهداف الكمية المشار إليها تهدف السياسة النقدية إلى إدارة السيولة في الإقتصاد بطريقة متوازنة تلبي إحتياجات النشاط الإقتصادي بإستخدام أدوات السياسة النقدية غير المباشرة .

تهدف سياسة البنك للعام 2012م إلى السعي نحو تحقيق الإستقرار الإقتصادي المستدام عن طريق تطبيق سياسات نقدية ، ومالية ترشيدية للوصول إلى معدل تضخم في حدود 17% عن طريق إستهداف معدل نمو إسمي في عرض النقود قدره 15% على أن تتم إدارة السيولة في الإقتصاد بطريقة متوازنة لتلبي إحتياجات النشاط الإقتصادي .

(1) بنك السودان المركزي ، السياسات النقدية ، 2009-2014 م ، ص13.

سياسة البنك المركزي لعام 2013 م عازمت على تمويل إحتياجات الإقتصاد بما يتناسب مع الإستقرار الإقتصادي ، وإحتواء الضغوط التضخمية بما يساهم في تحقيق معدل النمو الإقتصادي المستهدف ، وذلك بالتنسيق مع وزارة المالية والإقتصاد الوطني .

تتمحور أهداف سياسة البنك المركزي لعام 2014 م حول تحقيق إستقرار المستوى العام للأسعار عن طريق النزول بمعدلات التضخم إلى حدود 25.9% في المتوسط ، بإنتهاج سياسة نقدية ترشيدية للحد من السيولة الفائضة في الإقتصاد ، وبإستهداف معدل نمو إسمي في عرض النقود في حدود 15.3%(1).

(1) بنك السودان المركزي ، السياسات النقدية، المصدر السابق ، ص 15.

رابعاً : حجم التضخم في السودان : The volume of inflation in Sudan

يعتبر التضخم في السودان ظاهرة مركبة ، ومعقدة ناتجة عن تفاعل وتداخل عدة مسببات سواء كان ذلك من ناحية الطلب الكلي ، أو مستوى تكلفة الإنتاج أو العوامل الهيكلية ؛ فيما تشير الدراسات التي تمت من قبل صندوق النقد الدولي ، وبنك السودان المركزي لظاهرة التضخم في السودان إلى أن أهم التطورات المولدة للضغوط التضخمية ترتبط بأداء سعر الصرف ، ونمو عرض النقود وارتفاع تكاليف الإنتاج كما إن أهم العوامل تأثيراً على التضخم هو سعر الصرف ، وتعاضم عجز الموازنة ، والضغط الناجم عنها من زيادة للتمويل بالعجز مع أثارهما على عرض النقود ؛ ليؤدي تفاعل هذه التطورات إلى تولد ضغوط تضخمية دفعت بالمستوى العام للأسعار إلى الإرتفاع الأمر الذي أثر على وتيرة معدلات التضخم (1)

جدول رقم (1) .

معدلات التضخم في السودان خلال الفترة (2009 - 2014) .

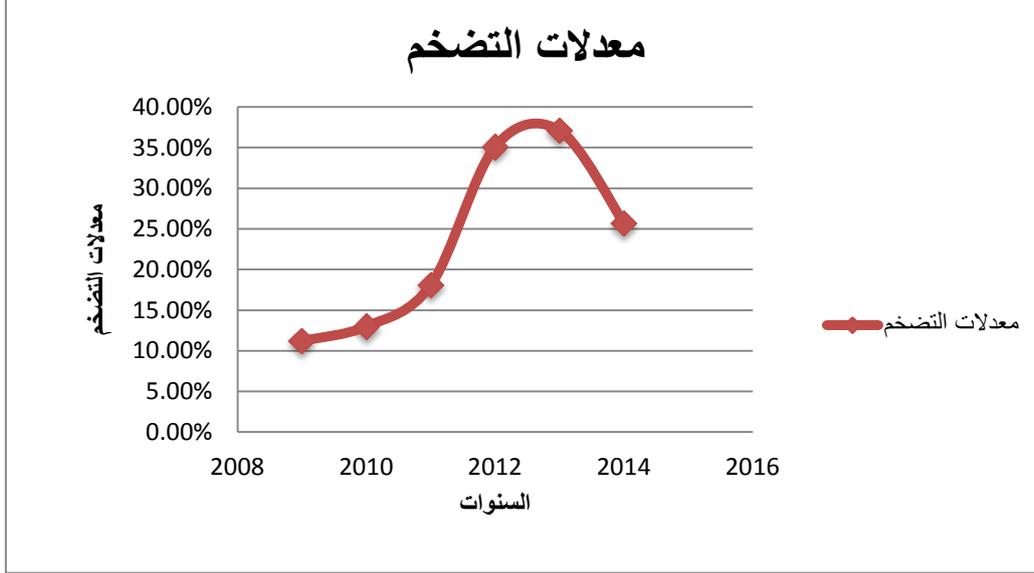
السنة	معدل التغير %	التضخم %
2009	-21.68	11.2%
2010	16.07	13%
2011	39.23	18.1%
2012	93.92	35.1%
2013	5.70	37.1%
2014	2.98	25.7%

المصدر : تقارير بنك السودان المركزي (2009 . 2014) .

(1) تقارير : بنك السودان المركزي ، 2009 - 2014 م .

شكل رقم (4) .

يوضح معدلات التضخم في السودان في الفترة (2009 - 2014م) .



المصدر : (إعداد الدارسون) .

يلاحظ من الجدول السابق أن معدلات التضخم في السودان قد تغيرت بوتيرة تصاعدية خلال الفترة من 2009 إلى 2013م ، ويرجع السبب في ذلك إلى التطورات التي شهدتها السودان على الصعيد الإقتصادي في ظل وجود إختلالات هيكلية في المؤشرات الإقتصادية الكلية ؛ على رأسها إختلال ميزان المدفوعات الذي تأثر بالعجز في صافي الميزان التجاري ؛ الذي كان نتاجاً لإنخفاض حجم الصادرات النفطية ؛ في أعقاب الإنفصال بعد أن كان السودان يعتمد على 50% من جملة صادراته على النفط ، وذلك في ظل الإهمال لبقية القطاعات الأمر الذي أدى لإصابة الإقتصاد السوداني بمعضلة المرض الهولندي (الإعتماد على مورد واحد) (1).

كذلك من أهم الأسباب التي أدت إلى إرتفاع معدلات التضخم خلال الفترة المعنية الضغوط التضخمية المتمثلة في تحركات سعر الصرف

(1) المصدر : إعداد الدارسون .

، والتضخم المستورد ، والتوسع النقدي ، وارتفاع صافي الأصول المحلية ،
وإستمرار زيادة الإنفاق العام ، وارتفاع عجز الموازنة بجانب تكاليف الإنتاج
المرتفعة ، وتعتبر هذه العوامل من أهم المحددات المؤثرة على ديناميكية
إرتفاع الأسعار المحلية في السودان ؛ فهناك علاقة طردية بين معدلات
التضخم السائدة محلياً ومعدلات إرتفاع الأسعار العالمية للسلع المستوردة
؛ كما أن إرتفاع معدلات نمو عرض النقود يعتبر من أهم مصادر إرتفاع
الأسعار المحلية ، ويوضح الجدول السابق إنخفاض معدل التضخم إلى
25.7 في عام 2014م بعد أن شهد إرتفاع

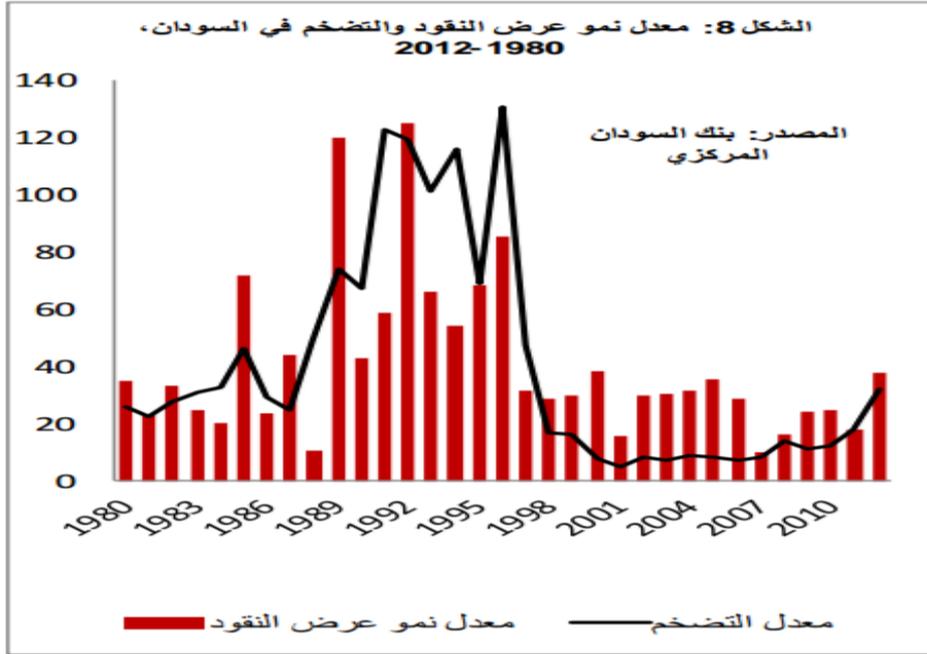
متواصل خلال الأعوام السابقة ، ويعزى سبب الإنخفاض إلى إستفادة
السودان من هبوط أسعار الخام من البترول بنسبة 50% على إعتبار أن
السودان بلد مستورد للنفط (1) .

الشكل رقم (3) يبين الإستقرار النسبي لمعدل التضخم خلال الفترة
2009 2010م ، وإن إنخفض بعض الشيء عام 2009م ؛ إلا أنه عاود
الإرتفاع مرة أخرى وبشكل ملحوظ خلال عام 2011م حيث إرتفعت
الأسعار بشكل كبير في السودان بعد إنفصال الجنوب في 2011م
مستحوذاً على 75% من إنتاج السودان من النفط وهو المصدر الرئيسي
للنقد الأجنبي الذي يستخدم في دعم الجنيه السوداني ، وتمويل واردات
الأغذية ، والواردات الأخرى ، كما أدى خفض دعم الوقود في عام
2013م إلى إرتفاع التضخم .

(1) المصدر : إعداد الدراسات .

شكل رقم (5)

معدل نمو عرض النقود و التضخم في السودان



المصدر : بنك السودان المركزي .

يوضح الشكل أعلاه حركة الصعود ، والهبوط في عرض النقود والتضخم حيث تظهر الفترة من 1980 إلى 1992م تزايداً مستمراً في معدل نمو عرض النقود ، ومعدلات التضخم ، ويرجع السبب في ذلك إلى الوضع الذي كان يعيشه السودان من تطورات على الصعيد السياسي وتعاقب عدد من أنظمة الحكم على إختلاف سياساتها خلال هذه الفترة أضف إلى ذلك حرب الجنوب التي أدت إلى إهدار الموارد البشرية والطبيعية ونجم عن ذلك أثار بيئية ، وصحية كلفت الدولة لمجابهتها الكثير وعلى رأسها مجاعة 1984م ؛ الأمر الذي إنعكس على مستوى الإنتاج بالسودان ، وبالنظر للفترة من 1992 إلى 1995 م يظهر⁽¹⁾

(1) مصدر إلكتروني : الجهاز المركزي للإحصاء ، نشرة إقتصادية ، سكاى نيوز ، www. Skynews Arabic.com ، تاريخ الدخول 2014/11/5م ، الساعة 2:33 pm .

مؤشر التضخم إنحرف مفاجئ بمعدلات متناقصة ، ثم عاد مرة أخرى للارتفاع في 1998 م ثم بدأ يتناقص بشكل واضح حتى عام 2001 م وذلك نسبة إلى تدفق النفط الذي أدى إلى زيادة الصادرات ، وزيادة الإحتياطي من النقد الأجنبي الأمر الذي إنعكس إيجاباً على إستقرار سعر الجنيه السوداني حتى عام 2010م⁽¹⁾.

⁽¹⁾ مصدر إلكتروني : الجهاز المركزي للإحصاء ، نشرة إقتصادية ، سكاى نيوز ، المصدر السابق .

المبحث الثاني

الإستثمار في السودان Investment in sudan

المقدمة :

الإستثمار هو القوة الدافعة للنشاط الإقتصادي في الدولة ، لذلك تعمل كل الدول على تعظيم الموارد المالية الموجهة إليها من المصادر الداخلية ، والخارجية ولما كانت مجموعة الدول النامية بصورة عامة تعاني من إتساع فجوة الإدخار نتيجة للعجز الداخلي ، وإرتفاع فاتورة الواردات من جهة أخرى ؛ مما يتسبب في زيادة نمو العجز الخارجي كان لابد من اللجوء إلى مصادر إضافية لتوفير الموارد التي تعمل على تعظيم الدخل ، ومن ثم تخفيف حدة الضغوط الناتجة من هذه الإختلالات.

تعرض السودان في العام 2011م إلى هزة إقتصادية كبيرة نتيجة إنفصال الجنوب ، وفقدان عائدات النفط التي كان الإعتماد عليها كبيراً في الحد من العجز الداخلي ، والخارجي وبالتالي إختل التوازن الإقتصادي وإرتفعت معدلات التضخم ، وتدهورت قيمة العملة الوطنية وبدأت الفجوات الداخلية ، والخارجية في الإتساع.

إزاء هذه الحالة أصبح لا بد من الإعتماد على الإستثمار في توفير الموارد اللازمة لإعادة الإقتصاد نحو التوازن ، ومن ثم الإنطلاق نحو آفاق التنمية المنشودة ؛ إتخذت الدولة في سبيل ذلك العديد من التدابير التي قصد منها توفير المناخ المواتي لجذب الإستثمارات تمثلت في قيام المجلس الأعلى للإستثمار وسن قانون جديد لتشجيع الإستثمار للعام 2013م ، وتوحيد إدارة المناطق الحرة ، والإستثمار تحت مظلة الجهاز القومي للإستثمار وغيرها.

وضع الجهاز القومي للإستثمار في أولوياته لهذه المرحلة أن يقف على الوضع الراهن للإستثمار في السودان ، ولذلك إنتظم في سلسلة من الزيارات الميدانية للولايات للإطلاع على موقف الولايات من حيث التنظيم القانوني ، والإداري ، والفني للإستثمار ، والوقوف على المشروعات الإستثمارية المصدقة ، والمنفذة ، وتحديد الفرص الإستثمارية المتاحة بالمركز ، والولايات ، والمشاكل التي تعترض سير العملية الإستثمارية به.

أولاً : بنية الإستثمار في السودان : Investment structure in sudan

تحتوى على التعريف بمقومات الإستثمار ، والمعلومات الأساسية عن السودان ، والأجهزة المنظمة له ، والقوانين ، والتشريعات والسياسات بمستويات الحكم المختلفة ، وأهمية الإستثمار كنشاط إقتصادي له كبير الأثر في صياغة العلاقات الإقتصادية بين الدول ، وأثره في تحقيق النمو الإقتصادي وربط ذلك بالسودان وموقعه وموارده.

ولما كان مناخ الإستثمار هو العامل المحوري في جذب الإستثمارات ؛ تناول هذا الإطار مناخ الإستثمار في السودان إستناداً على تقرير المؤسسة العربية لضمان الإستثمار ، ومؤشر سهولة أداء الأعمال الذي يصدر من البنك الدولي ، واللذين أظهرتا تدهوراً في مفردات البيئة الإستثمارية في السودان .

يتطرق هذا الجانب كذلك لكل عوامل المناخ متتولاً لها بالتفصيل كما يتطرق لوضع الإستثمار في الولايات ، وأوضح كل الجهود التي بذلت في سبيل الإرتقاء بعوامل المناخ ، وأوجه القصور التي تحتاج إلى المزيد من الإصلاح والترقية.

أولاً : أهمية الإستثمار : Importance investment (1)

عقب إنهيار الإتحاد السوفيتي في عام 1991م وبروز النظام الرأسمالي كقوة إقتصادية ضاربة إستطاعت أن تصمد أمام كل الأزمات التي إجتاحت العالم في مختلف الحقب ، وما واكب ذلك من تقدم مذهل في مجال المعلومات (العولم) وتبني الدول لسياسات الإفتتاح الإقتصادي وما تلى ذلك من تراجع كبير في تدفقات العون الخارجي ، برز الإستثمار كأحد القوى المحركة للعلاقات الإقتصادية بين دول العالم.

إكتسب الإستثمار تلك الأهمية ليس من منظوره كقوة محرقة للإقتصاد القومي فحسب ؛ وإنما من الفوائد والمكاسب الكبيرة التي يوفرها

(1) تقرير : الجهاز القومي للإستثمار ، 2014م ، ص 3 .

للدولة كنقل وتوطين التقنية ، وتوفير مصادر تمويل ميسرة تسهم في تحقيق برامج التنمية دون اللجوء للقروض وتكاليفها الباهظة ؛ هذا فضلاً عن تسهيل عملية اندماج إقتصاد الدولة المضيفة في الإقتصاد العالمي والإستفادة من معارف ، وخبرات المستثمرين الإدارية ، والتسويقية والآثار التي تترتب عليها من تطوير لقطاعات الأعمال في الدول المضيفة .

دفعت هذه العوامل مجتمعة كل الدول على حد سواء للتنافس على جذب الإستثمارات ؛ الأمر الذي أدى إلى التوافق حول مجموعة من الأطر العامة التي شكلت في مجملها الحد الأدنى من المتطلبات التي يجب توفرها ؛ ليقوم المستثمرون بإعتبار تلك الدولة في خياراتهم الإستثمارية وهذه الأطر هي التي تحدد بيئة الإستثمار ، كما قامت بعض المؤسسات الدولية ، والإقليمية بإعتماد مجموعة من المؤشرات لتصنيف الدول من حيث جاذبية بيئتها الإستثمارية وفقاً لتلك المؤشرات .

يأتي في طليعة هذه المؤشرات مؤشر أداء الأعمال الذي يصدره البنك الدولي ، ومؤشر ضمان لجاذبية الإستثمار الذي تصدره المؤسسة العربية لضمان الإستثمار .

ثانياً : بيئة الإستثمار في السودان : Investment environment in sudan

تشتمل بيئة الإستثمار على الأوضاع السياسية والأمنية ، والإقتصادية والقانونية ، والبنية المؤسسية ، والبنيات التحتية ، والخدمات الإقتصادية المساعدة على تحريك الموارد ، وحشدها في دولااب النشاط الإقتصادي للدولة (1) .

أ . الوضع السياسي والأمني الراهن :

ظل السودان يتمتع بقدر كبير من الإستقرار منذ العام 1989 مع ظهور بعض التقلبات الأمنية في القليل من أجزائه ، وبذلت الدولة جهوداً

(1) تقرير: الجهاز القومي للإستثمار ، المصدر السابق ، 2014م ، ص 4 .

مقدرة ، وانعكست في إتفاقية نيفاشا للسلام الشامل 2005 وإتفاقية الدوحة وهناك العديد من المساعي المبذولة للإتفاق مع الفرقاء ؛ لتجنب البلاد ويلات الحرب ، والإقتتال ، وتعميم السلام على كل أنحاء القطر .

ب . الوضع الإقتصادي الراهن:

بدأ الإقتصاد السوداني يسترد عافيته بعد الصدمة التي تعرض إليها عقب إنفصال جنوب السودان في العام 2011 ، ويبدو ذلك واضحاً في التحسن الذي طرأ على مؤشرات الأداء الكلي ؛ حيث إرتفع معدل نمو الناتج القومي من 1.4% في العام 2012 إلى 3.6% في العام 2013 كما إنخفض العجز في ميزان المدفوعات من مبلغ 17.9 مليون دولار خلال الفترة (يناير - سبتمبر) لعام 2013م إلى مبلغ 7.5 مليون دولار خلال الفترة (يناير - سبتمبر) لعام 2014م ، ويعزى ذلك لإنخفاض العجز في الحساب الجاري بمعدل 23.4%⁽¹⁾.

ج . القوانين واللوائح المنظمة للإستثمار⁽²⁾:

تسعى جميع دول العالم لجذب الإستثمار الاجنبي ، بهدق زيادة الدخل القومي ورفع إحتياطي العملات الأجنبية ، ولتحقيق ذلك يتم تشجيع الإستثمار بمنحه مزايا إعفاءات جمة من خلال قوانين الإستثمار المختلفة.

قانون تشجيع الإستثمار لسنة 1990 و المعدل في 1991م:

بقيام ثورة الإنقاذ الوطني ، وإنعقاد المؤتمر الإقتصادي الأول ، والذي تضمن في توصياته ضرورة مراجعة قانون تشجيع الإستثمار في إطار برامج الإنقاذ الثلاثي ؛ إنعقد مؤتمر المستثمرين المحليين في فبراير 1990م تلاه مؤتمر المستثمرين العالمي في مارس 1990م ، وبعد تداول تقارير اللجان المختصة بمراجعة القانون ، ومناقشة مسوداته ، وإجراء التعديلات اللازمة تم إصدار قانون تشجيع الإستثمار 1990م في 24 مايو 1990م .

(1) تقرير : الجهاز القومي للإستثمار ، المصدر السابق ، 2014م ، ص 5 .
(2) قوانين تشجيع الإستثمار في السودان ، 1990م ، ص 9 .

ماتم تنفيذه في إطار قانون تشجيع الإستثمار لسنة 1990م⁽¹⁾ :

- أوجب القانون على الجهة المختصة تسليم الأرض المخصصة للمشروع في مدة أقصاها ثلاث أشهر من تاريخ الترخيص ؛ كما نص صراحة على إمكانية التقسيط .
- صدر قرار بتجميع الرسوم الجمركية ، و المتعلقة بالوارد في رسم واحد وبنسب معينة حسب القطاعات المختلفة .
- لضمان تسهيل إجراءات الترخيص ، والإستفادة من الميزات ، و التسهيلات الممنوحة للمشروع تم فتح مكاتب للتنسيق بين الهيئة العامة للإستثمار والهيئات ذات الصلة ، و تشمل الجمارك ، وبنك السودان ، المساحة والتخطيط العمراني لتسهيل الإجراءات المتعلقة بالمشروع بكل جهة .
- بداية دراسة وإعداد الخريطة الإستثمارية الشاملة للبلاد بغرض تخطيط الإستثمار وترشيده حسب الثروات الطبيعية ، والإمكانات المتاحة لكل ولاية .
- وتماشياً مع فدرالية الإستثمار تم فتح إدارات للإستثمار بكل الولايات .
- إنشاء إدارة خاصة بتطوير ، وترويج الإستثمار تختص بإعداد الدراسات للمشروعات الإستثمارية داخلياً ، وخارجياً وفتح قنوات مع أجهزة الإستثمار بالبلاد العربية ، والأجنبية .
- قيام جهاز خاص بالمناطق الحرة لمزيد من التسهيلات للمستثمرين وجذب رؤوس الاموال ، وإستقطاب التقنيات الحديثة المتماشية مع إمكانات البلاد الفنية ، والإدارية .

السمات العامة قانون تشجيع الإستثمار لسنة 1990م:

- إنشاء جهاز له الإستقلالية عن الوزارات ذات الصلة بتنفيذ قانون الإستثمار يرأسه مجلس وزاري تحت إشراف مجلس إدارة يرأسه وزير مركزي هو رئيس الهيئة العامة للإستثمار .

⁽¹⁾ قانون تشجيع الإستثمار في السودان ، 1990م ، ص9-10.

- أفرد القانون ميزات إضافية ، و تفضيلية لتشجيع الإستثمار في المناطق الأقل نمواً ، و التي تخدم أهداف القانون المتمثلة في الأمن الغذائي وتشجيع الصادر ، و تحقيق التنمية المتوازنة .
- تضمن القانون تسهيلات ، و ضمانات كافية لضمان تحويل الأرباح ورأس المال عند التصفية
- نص القانون على أن يبيت مجلس الإدارة في طلب الترخيص خلال مدة أقصاها الشهرين من تاريخ تسليم الطلب مستوفياً ، كما أعطى للمستثمر الحق في التظلم للمجلس الوزاري في حالة تأخير البت في طلبه وعلى المجلس الفصل في التظلم خلال شهر من تاريخه.

سلبيات قانون تشجيع الإستثمار للعام 1990م (1):

- تأثر القانون بسياسات الدولة النقدية التي تمخض عنها عدم السماح بتجنيب الأموال .
- بالرغم من أن القانون قد نص على أنه يسود على القوانين الأخرى بالقدر الذي يزيل التعارض إلا أن هناك معوقات تتعلق ببعض القوانين الأخرى : (كقانون الأراضي مثلاً: حيث يتم نزع أراضي المشروعات الإستثمارية وفقاً لقانون الأراضي) .
- كذلك لم يعط هذا القانون سلطة تخصيص ، وتسليم الأرض لأجهزة الإستثمار الأمر الذي أدى لتأخير تسليم كثير من المشاريع .
- لم تنشأ بكل وزارة مختصة وحدة للإستثمار ، وبالتالي لم تمارس تلك الجهات اختصاصاتها المنصوص عليها في القانون .

وزارة التخطيط والإستثمار وقانون تشجيع الإستثمار لسنة 1990م :

صدر قرار مجلس الوزراء رقم (344) الذي بموجبه تم حل الهيئة العامة للإستثمار في يونيو 1994م. تم ضم الهيئة العامة للإستثمار لوكالة التخطيط وسميت وزارة التخطيط والإستثمار خلال الفترة 1994م

(1) قانون تشجيع الإستثمار في السودان ، المصدر السابق ، 1990م ، ص10.

1996م ، وتم تفويض وزير الدولة لوزارة التخطيط والإستثمار ليقوم بمهام رئيس الهيئة العامة للإستثمار ، وظلت الولايات ممثلة في وزارات المالية بالولايات تقوم بممارسة صلاحيات رئيس الهيئة العامة للإستثمار في تنفيذ قانون تشجيع الإستثمار لسنة 1990م.

قانون تشجيع الإستثمار لسنة 1996م :

تم بموجب تشجيع الإستثمار لسنة 1996م إنشاء إدارة عامة لترويج الإستثمار تتبع لوزارة المالية وقد صدر هذا القانون متضمناً نفس المزايا والتسهيلات ، والضمانات التي وردت بالقانونين السابقين ؛ إلا أنه إبتدع ثلاث مستويات لترخيص المشروعات الإستثمارية ، والتعامل معها ، وأعطى كل منها سلطات وهي :

(أ) الحكومات الولائية .

(ب) الوزارات الإتحادية .

(ج) وزارة المالية والإقتصاد الوطني⁽¹⁾ .

سلبات قانون تشجيع الإستثمار لسنة 1996م:

- تم توزيع صلاحيات منح التراخيص بين (18) وزارة إتحادية و(26) ولاية.
- لا يوجد جسم مسئول يشرف على كل الجهات التي تتعامل في الإستثمار .
- أعطى صلاحية منح الميزات للمشروعات الإتحادية ، والعبارة للولايات والإستثمار الأجنبي المختلط للوزارات الإتحادية .
- سلب القانون صلاحيات الولايات في منح الإمتيازات ، والتسهيلات للمشاريع الولائية ولم يحدد الجهة التي تمنح الميزات للمشروعات .
- منح القانون إدارات الإستثمار بالولايات صلاحية الترويج للإستثمار وحرماها من التعامل مع المستثمر الأجنبي .
- لم تصدر لوائح مفسرة للقانون للفصل بين صلاحيات الولايات ، والوزارات الإتحادية .

(1) قوانين تشجيع الإستثمار في السودان ، 1990-1996م ، ص 10 - 11 .

قانون تشجيع الإستثمار لسنة 1999م تعديل لسنة 2000م :

صدر قانون تشجيع الإستثمار لسنة 1999م تم تعديله في العام 2000م وبموجبه تم ضم جهاز الإستثمار لوزارة الصناعة ، والإستثمار .

سمات قانون تشجيع الإستثمار لسنة 1999م :

- ميز القانون في منح الإمتيازات بين المشروعات الإستراتيجية ، وغير الإستراتيجية .
- يتم إعفاء كل المشروعات الإستراتيجية ، وغير الإستراتيجية من الرسوم الجمركية على التجهيزات الرأسمالية من معدات ، وآليات وغيرها ومدخلات إنتاج.
- إيلاء معاملة خاصة للمشروعات التي تقوم وفق إتفاقيات خاصة مبرمة مع حكومة السودان⁽¹⁾ .
- تبني مفهوم واسع وعريض لرأس المال المستثمر ليشمل النقد المحلي الأجنبي ، ورأس المال العيني ، والحقوق العينية مثل الرهونات ، وضمانات الدين والحصص والأسهم ، والسندات والحقوق المعنوية ، وحقوق الملكية الفكرية والنشر ، والعلامات التجارية ، وبراءات الإختراع ، والأرباح التي يحققها المشروع ، والتي يعاد إستثمارها في نفس المشروع ، أو مشروع آخر.
- التوسع في مفهوم مجالات الإستثمار ليشمل مجالات أخرى ؛ إضافة للمجالات الأساسية الموارد الطبيعية ، والطاقة الجديدة ، والمتجددة .
- عدم التمييز بين المال المستثمر بسبب كونه محلياً ، أو أجنبياً ، أو بسبب كونه قطاعاً عاماً أو قطاعاً تعاونياً ، أو مختلطاً .
- عدم التمييز بين المشاريع المتماثلة عند منح الميزات ، أو الضمانات .

(1) قانون تشجيع الإستثمار في السودان ، 1999م ، المعدل لعام 2000م ، ص 11 - 12.

- توحيد جهة إصدار الترخيص للمشروعات الإستثمارية الإتحادية لدى وزارة الإستثمار، مع إعطاء الوزارات الإتحادية المختصة ، وذات الصلة بالإستثمار الإختصاصات التالية :

- تحديد الأولويات ووضع السياسات الإستثمارية لوزاراتهم .
- إعداد الخرائط الإستثمارية القطاعية .
- الموافقة من حيث المبدأ على قيام المشروع بناءً على دراسة الجدوى الفنية والإقتصادية المحولة من وزارة الإستثمار .
- متابعة تنفيذ المشروعات الخاصة بالوزارة المختصة ورفع تقارير دورية حولها .
- إعطاء الوزراء الولائيين حق منح الإعفاءات من الضرائب والرسوم التي تفرض بقانون ولائي وتخصيص الأرض اللازمة للمشروع ، والتوصية لوزير الإستثمار بشأن منح الإعفاءات الضريبية والجمركية .
- النص على أن تصدر الولايات قانون على نسق القانون الإتحادي .
- فصل القانون إجراءات الحصول على الترخيص لأي مشروع إستثماري .
- تم تسهيل وتقشير إجراءات تطبيق الإمتيازات الجمركية على واردات المشروعات الإستثمارية (1).

سلبيات قانون تشجيع الإستثمار لسنة 1999م :

- بالرغم من صدور القانون لمعالجة السلبيات التي صاحبت قانون الإستثمار لسنة 1996م إلا أن هنالك قصور في بعض بنوده مثل :
- لم يمنح القانون الولايات صلاحية منح الميزات للمشروعات الولائية ، بل تتم فقط التوصية للوزير الإتحادي للموافقة على الميزات المطلوبة .

1. قانون تشجيع الإستثمار لسنة 1999م تعديل نوفمبر 2002 :

(1) قانون تشجيع الإستثمار في السودان ، 1999م ، المعدل لعام 2000م ، ص 13 - 14.

تم إنشاء وزارة الإستثمار وقد تم حل هيئة الإستثمار بولاية الخرطوم وتم دمجها مع جهاز الإستثمار ، وكانت بداية تطبيق نظام النافذة الموحدة في ظل وزارة منفصلة للإستثمار .

2 . قانون تشجيع الإستثمار لسنة 1999م تعديل لسنة 2003م :

جرت مراجعة لقانون الإستثمار في عام 2003م ليصبح أكثر مرونة وتبسيطاً للإجراءات المعتمدة ، كما أعطى القانون أفضليات توجه الإستثمار للمناطق الأقل نمواً وكذلك للمشروعات الإستراتيجية .

3 . قانون تشجيع الإستثمار لسنة 1999م تعديل لسنة 2007م :

تم إجراء بعض التعديلات بمواد القانون ، ومن ضمنها تم تعديل المادة (10) من القانون والمختصة بمنح الإعفاءات الضريبية ، وإستعاض عنها بنظام الفئة الموحدة والتي تفسر بالآتي :

- تحصل 10% من صافي الربح للمشاريع الصناعية .
- تحصل 15% من صافي الربح للمشاريع الخدمية .
- يحصل صفر % من صافي الربح للمشاريع الزراعية .

إن الهدف من صدور قوانين متعاقبة للإستثمار هو معالجة القصور ومنح أكبر قدر من الإمتيازات ، والتسهيلات لجذب المستثمرين للإستثمار في السودان (1).

(1) قانون تشجيع الإستثمار ، 1999م ، المعدل لأعوام ، 2002 ، 2003 ، 2007م ، ص 2 - 6 .

جدول رقم (2) .

يوضح التشريعات الإستثمارية منذ الإستقلال .

الرقم	إسم القانون	سنة الإصدار	ملاحظات عامة
1	قانون الميزات الممنوحة .	1956	1. عني به القطاع الصناعي لتحويل الإقتصاد القومي من إقتصاد زراعي رعوي إلى إقتصاد صناعي حديث . 2. منح حوافز مالية كالإعفاءات والتسهيلات فضلاً عن وجود إعفاء ضريبي.
2	قانون تنظيم وتشجيع الإستثمار الصناعي .	1966	1. منح الإستثمارات الوافدة الضمانات اللازمة 2. إشتل على نصوص تتيح تحويل الأرباح وفوائد القروض ورؤوس الأموال الأجنبية.
3	قانون التنمية وتشجيع الإستثمار الصناعي	1972	التأكيد على عدم التأميم والمصادرة للمشاريع الإستثمارية إلا بأمر قضائي .
4	قانون تنظيم وتشجيع الإستثمار في الخدمات الإقتصادية.	1973	1 . بهدف تشجيع الإستثمار بصفة خاصة في مجالات السياحة ، النقل التخزين الخدمات الزراعية والإنتاج الزراعي إضافة إلى المرافق الإقتصادية الأخرى.
5	قانون التنمية وتشجيع الإستثمار الصناعي .	1974	1. تشجيع الإستثمار في المنشآت التي لها أهمية إستراتيجية وتوفر فرص العمل للسودانيين . 2. منح إعفاءات ضريبية لفترة تمتد الى 15 عاما .
6	قانون التنمية وتشجيع الإستثمار الزراعي .	1976	1. تشجيع الإستثمار في القطاع الزراعي بشقيه الحيواني ، والنباتي . 2. إعفاءات ضريبية لمدة خمس سنوات تبدأ من تاريخ بدء الإنتاج . 3. إعفاءات كلية أو جزئية من الرسوم الجمركية. 4. تمنح الإمتيازات والضمانات بعد موافقة

وزير المالية .			
1. يهدف إلى تحقيق النظرة الشمولية للإستثمار والتي كانت تفقدها القوانين القطاعية . 2. منح إعفاءات ضريبية إلى أرباح الأعمال ، والصادر ، ورسوم الإنتاج وأي رسوم محلية.	1980	قانون تشجيع الإستثمار لسنة 1980م .	7
1. لا يجوز التمييز بين المشاريع المماثلة فيما يتعلق بمنح الميزات أو التسهيلات أو الضمانات . 2. وبموجب هذا القانون تم إنشاء جهاز مستقل عن الوزارات ذات الصلة بشئون الإستثمار يرأس هذا الجهاز وزير متفرغ وله مجلس إدارة برئاسة رئيس مجلس الوزراء يهتم بوضع السياسات وتهيئة المناخ المناسب للإستثمار . 3 . منح ميزات تفضيلية للمشاريع التي تهدف للتنمية الريفية المتكاملة .	1990	قانون تشجيع الإستثمار لسنة 1990م .	8
إبتدع ثلاثة مستويات للترخيص للمشروعات الإستثمارية والتعامل معها وأعطى كل منها سلطات.	1996	قانون تشجيع الإستثمار لسنة 1996م .	9
1 . تشجيع الإستثمار في عدة مجالات من ضمنها تنمية الموارد الطبيعية والطاقة الجديدة والمتجددة . 2 . تقسيم المشروعات إلى إستراتيجية وغير إستراتيجية .	1999	قانون تشجيع الإستثمار لسنة 1999م .	10

المصدر : الجهاز القومي للإستثمار .

دستور السودان الإنتقالي لعام 2005م يوضح مستويات التشريع في مستويي الحكم القومي ، والولائي ، ويحكم في حالة التداخل بينهما أيهما أكثر إستحقاقية بالتعاطي مع الحالة ، ترك الدستور الإستثمار في حدود السلطات المشتركة والمتبقية وواقع الحال يشير إلى أن القوانين الإتحادية عبارة عن أطر عامة توفر الحد الأدنى من المعطيات ؛ بينما تمنح القوانين الولائية إستحقاقات أكبر للحالة قيد النظر⁽¹⁾ .

ينظم قانون تشجيع الإستثمار القومي للعام 2013م الإستثمار على المستوى القومي ، والوطني ، والأجنبي ، وعرف المشروع القومي والولائي لتحديد نطاق صلاحيات المستويين القومي ، والولائي كما حدد المشروع الإستراتيجي .

إتسم القانون بصورة عامة بقدر كبير من التحرر من حيث فتح الباب أمام القطاعات في المجالات المختلفة للمستثمرين ، وبعدم التمييز بين المستثمرين ، هذا بالإضافة إلى عدم إلزام المستثمر بالايفاء بنسبة محددة من الخدمات ، أو المنتجات التي يقدمها ، أو ينتجها في التعاقد مع السوق المحلي ؛ كما أجاز القانون منح ميزات تفضيلية تراعي طبيعة المشروعات وموقعها لتوجيه الإستثمارات ، إلا أنه لم يحددها ، وتركها للوائح والسياسات بالتنسيق مع الجهات المختصة .

يلاحظ أن سلطات قانون الإستثمار مستمدة من سلطات الوزارات والأجهزة الإتحادية ؛ إذ أن طبيعة الجهاز تنسيقية ، ولذلك هنالك تقاطعات بين القانون وبين القوانين ذات الصلة مثل قوانين الجمارك ، الضرائب الأراضي ، قانون العمل ، وقانون المنافسة ، والبيئة ، وتلقي تلك التقاطعات بظلالها على سلاسة إنسياب إدارة العملية الإستثمارية من حيث الشد ، والجذب مما يؤثر سلباً على أداء الأعمال ، وللوقوف على تلك التقاطعات تم عقد ملتقى تعزيز البنية القانونية للإستثمار في أغسطس من هذا العام 2014 م .

⁽¹⁾ قانون تشجيع الإستثمار في السودان ، 2013م ، ص 5 .

د . البنىات التحتية والخدمات الاقتصادية:(1)

البنى التحتية والخدمات الاقتصادية من العوامل الأساسية لترقية بيئة الإستثمار ؛ إذ أنها تساعد على تسهيل قيام المشروعات الإستثمارية بالأخص في قطر شاسع كالسودان ؛ إهتمت الدولة بتشبيد البنى التحتية بصورة عامة ، وأنشأت العديد منها في مختلف المجالات كما يلي :

أولاً : البنى التحتية **Infrastructure** :

أ. مجال الكهرباء :

بلغت السعة التصميمية للتوليد الكهربائي المائي و الحراري حتى نهاية العام 2013م نحو 2,774.4 ميغاواط ، منها :

- ❖ 1,583.4 ميغاواط من التوليد المائي.
- ❖ 615 ميغاواط من التوليد البخاري.
- ❖ 47 ميغاواط من توليد الديزل.
- ❖ 20 ميغاواط من التوليد الغازي أحادي الدورة.
- ❖ 450 ميغاواط من التوليد الغازي المزدوج الدورة.

بالإضافة إلى محطات حرارية خارج الشبكة القومية في كثير من مدن السودان بسعة قدرها 59 ميغاواط ، وقد أكملت الوزارة خطتها طويلة المدى للتوسعات في شبكات التوليد ، والنقل ، والتوزيع الكهربائي ؛ إضافة إلى إكمال الخطة طويلة المدى للتوليد الكهربائي بالطاقات الجديدة ؛ والمتجددة (الرياح - الشمس) حتى العام 2031م.

ب . الطرق:

تم تشبيد العديد من الطرق التي تربط بين أجزاء القطر وأخرى قارية تربط السودان ببعض دول الجوار ، وأهم الطرق هي : طريق شريان الشمال الرابط بين أمدرمان ودنقلا وطريق الدامر - مرووي وطريق الإنقاذ الغربى الرابط بين الخرطوم ودارفور وطريق التحدي الخرطوم - عطبرة بورتسودان وطريق الخرطوم - مدني سنار - الدمازين والخرطوم - مدني

(1) تقرير : مجلة سد مروى ، العدد 22 مارس ، 2005م ، ص 13.

كسلا وطريق الخرطوم كوستي الأبيض ، وهناك طرق قارية تربط بين السودان ومصر ، السودان و إريتريا ، السودان وأثيوبيا ومازال هناك العديد من الدراسات للطرق المقترحة .

ج. المطارات (1) :

يعتبر النقل الجوي عاملاً جوهرياً في تطوير السياحة ، وتيسير نقل الصادرات ، وربط المناطق الداخلية ببعضها ، وكذلك ربط السودان بالعالم الخارجي ، ويمتلك السودان عدد من المطارات بالولايات منها 7 مطارات دولية ؛ أبرزها مطار الخرطوم الدولي ، وجاري العمل في مطار الخرطوم الدولي الجديد .

د. السكة حديد :

تمتلك هيئة سكك حديد السودان حالياً 130 قاطرة سفيرية ، وعدد 54 قاطرة مناورة ، وحوالي 4187 عربة نقل للبضائع ، 910 خزان نقل زيوت 167 عربة ركاب ، وحديثاً وصل قطار لنقل الركاب من الخرطوم عطبرة ، والخرطوم بورتسودان ، وتتمتع هيئة سكك حديد السودان بعضوية الإتحاد العالمي للسكك الحديدية (UIC) ؛ كما أنها من الأعضاء المؤسسين لإتحاد سكك حديد أفريقيا (UAR) ، ولها علاقات جيدة مع كثير من مؤسسات السكك الحديدية العالمية ، وترتبطها بروتوكولات تعاون مع الكثير منها ؛ أعدت الهيئة الدراسات المطلوبة لإعادة تأهيل السكة حديد ، وتمديدها لتصل إلى مناطق الإنتاج ، وإستبدال النظام القديم بنظام جديد يمكن القطارات الحديثة من إكتساب السرعة المطلوبة .

هـ. الموانئ :

هناك 7 موانئ بحرية في السودان:-

1. ميناء بورتسودان ويختص بمناولة البضائع العامة ، والزيوت والمولاس وصادرات المواشي ، والسلع المصبوبة مثل : المحاصيل ، والأسمنت والقمح ، والسماذ .

(1) تقرير : مجلة سد مروى ، العدد 22 مارس ، المصدر السابق ، 2005م ص 13 - 14.

2. الميناء الجنوبي ويختص بمناولة الحاويات والغلال.
3. الميناء الأخضر لبضائع الصب الجاف والبضائع العامة.
4. ميناء بشائر الخير وهو خاص بمناولة المشتقات البترولية.
5. ميناء الأمير عثمان دقنة مخصص لحركة بواخر الركاب والأمتعة الشخصية.

6. ميناء العربات وبواخر المواشي ، والبضائع العامة.

7. ميناء أوسيف لتصدير خام الحديد ، والمعادن⁽¹⁾.

ثانياً : الخدمات الاقتصادية **Economic services** ⁽²⁾ :

1 . شركات الإتصالات :

تغطي خدمات الإتصال معظم أجزاء البلاد ، وهناك 4 شركات كبيرة تعمل في مجال الإتصالات هي : شركة كنار للإتصالات (إستثمار إماراتي) ، وشركة زين (إستثمار كويتي) ، وشركة MTN (إستثمار سوداني جنوب إفريقي) ، وشركة سوداني (رأس مال عربي سوداني).

2 . المناطق الصناعية والمناطق الحرة :

تسعى الدولة لتقديم المزيد من التسهيلات الإستثمارية ، وإتاحة الفرص لجعل السودان مركزاً للتصدير لدول الجوار ؛ فقد بدأت في الترتيب للدخول في المناطق الحرة (الزراعة ، الصناعة ، الخدمات) ؛ وهناك الآن 6 مناطق حرة هي (البحر الأحمر ، الحدود مع إثيوبيا ، الحدود مع إرتريا الحدود مع جنوب السودان ، الحدود مع تشاد ، الحدود مع مصر) بهدف توفير بنية صناعية ، وزراعية ، والخروج من القوانين المقيدة للإستفادة من إدخال التكنولوجيا ، و توفر العملات الصعبة .

3 . المصارف ومؤسسات الوساطة المالية :

يشير تقرير بنك السودان (11) للعام 2013م إلى أن عدد البنوك العاملة في السودان قد بلغ 37 منها 12 بنك أجنبي ومشترك ، والسودانية

(1) تقرير : مجلة سد مروي ، العدد 22 مارس ، المصدر السابق ، 2005م ، ص 14.

(2) تقرير : بنك السودان المركزي ، 2013م ، ص 58.

منها 25 ؛ بلغ حجم التمويل الممنوح لمختلف القطاعات في العام 2013م 32631.8 جنية سودانى ؛ مقارنة هذه المعلومات مع العام 2012م توضح أن هنالك نمو في عدد البنوك ، وحجم التمويل الممنوح حيث إرتفع عدد البنوك من 35 في العام 2012م إلى 37 ، ونما حجم التمويل من 24815 مليون جنية في العام 2012م إلى 32631.8 ؛ إلا أنه رغم هذا التطور مازالت البلاد مفتقرة إلى التمويل متوسط ، وطويل الأجل ؛ كما كثرت شكوى الولايات من محدودية صلاحيات مدراء أفرع البنوك بها وضعف السقوفات التمويلية المسموح بها لهم .

مجمل القول أن هنالك جهود مبدولة لتأسيس البنيات التحتية ، وتوفير الخدمات ؛ إلا أن الحاجة ماسة للمزيد من الإستثمارات فى تلك القطاعات وتبنى السياسات الداعمة لقطاع الإنتاج (1) .

حجم الإستثمارات الوطنية في السودان Volume of investment in sudan (2) :

يمثل القطاع الزراعي ، و الصناعي ، و الخدمي كافة أشكال وصور الإستثمار السائدة في أي إقتصاد كان ، و في الغالب تتباين أحجام التدفقات ، وعدد الإستثمارات بين هذه القطاعات تبعاً لطبيعة الوضع الإقتصادي السائد في بلد معين ، و خلال فترة زمنية معينة ، وفيما يلي إستعراض لعدد الإستثمارات ، وتدفقاتها في كل قطاع خلال الفترة (2000 2015م) :

(1) تقرير : بنك السودان المركزي ،المصدر السابق ، 2013م ، ص 58.

(2) تقرير : وزارة الإستثمار الاتحادية ، 2014م ، ص 6 .

جدول رقم (3) .

عدد وحجم المشروعات الإستثمارية الوطنية المصدقة بالسودان خلال الفترة من

(2000 - 2015م) : (القيمة بالجنيه) .

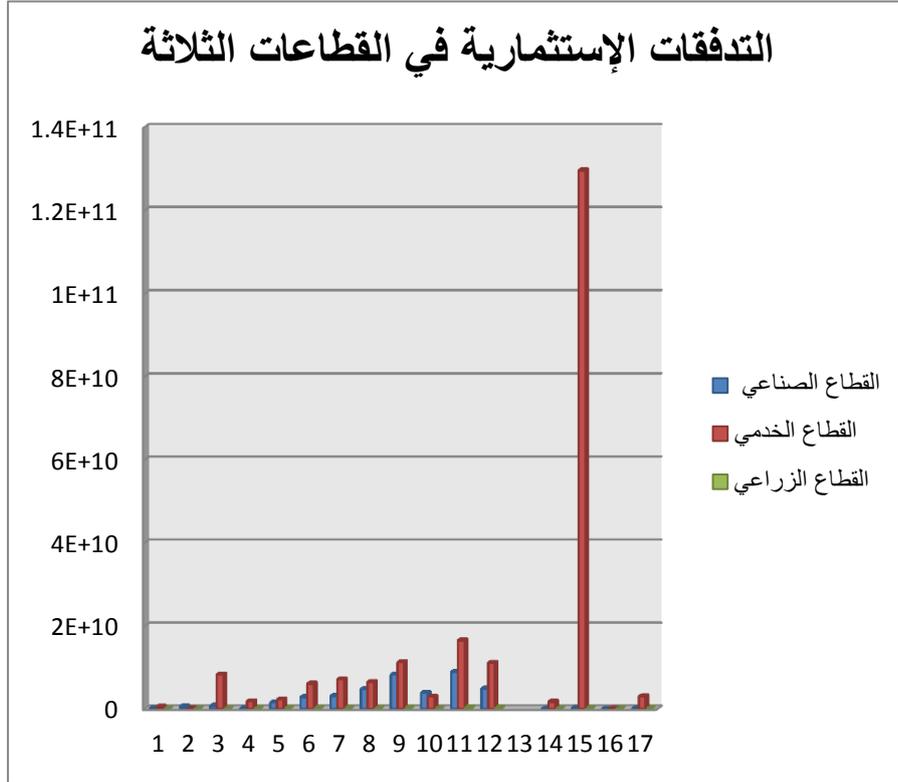
القطاع الزراعي		القطاع الخدمي		القطاع الصناعي		البيان
حجم التدفقات	عدد	حجم التدفقات	عدد	حجم التدفقات	عدد	
20865116	9	486577048	96	138852584	107	2000
24927394	7	116319909	27	558171469	107	2001
11056849	4	8231848176	145	734144848	79	2002
67600250	34	1819540533	460	103804132	392	2003
43062011	26	2264607926	744	1549383736	674	2004
169744202	24	6033460236	1247	2816301827	923	2005
143568207	34	7064788171	741	3105213174	679	2006
107621139	23	6451398470	367	4756488097	596	2007
241281426	28	11217191261	326	8264853033	471	2008
35921858	14	2941843160	252	3848234413	423	2009
432698657	26	16461423753	373	8877953557	513	2010
345000000	7	11053000000	37	4872000000	71	2011
6000000	4	1696000000	51	15000000	13	2012
141000000	6	129566000000	111	236000000	27	2013
35109000	30	37936000	24	1507000	20	2014
25749923	26	3011321992	222	79148637	22	2015
1,851,206,032	272	208,453,256,635	5199	39,957,056,507	5097	الإجمالي

المصدر : وزارة الإستثمار الإتحادية .

يمكن توضيح ذلك من خلال الشكل التالي :

شكل رقم (6) .

يوضح التدفقات الإستثمارية للقطاعات الثلاثة في الفترة (2009 - 2014م) .



المصدر : (إعداد الدارسون) .

يشير الجدول و الشكل السابقين إلى تفوق القطاع الخدمي على القطاع الزراعي و الصناعي ، و تعليل ذلك يرجع إلى أن الأنشطة الخدمية أقل تأثراً بالظروف الإقتصادية المتمثلة في الضغوط التضخمية ، مقارنة بالقطاع الزراعي والصناعي حيث يتأثر كلا القطاعين بالتضخم الذي يؤثر على تكاليف الإنتاج (مدخلات إنتاج) (1).

يشير الجدول والشكل أعلاه إلى أن حجم الإستثمارات الوطنية في السودان لم يطرأ عليه أي تحسن خلال الفترة من 2009 . 2014م ، وبالعودة إلى التوصيات التي صدرت في مؤتمر أداء الأعمال نجد أنه لم يتم تنفيذ أي توصية

(1) تقرير : وزارة الإستثمار الإتحادية ، المصدر السابق ، 2014م ، ص 7 .

إلا أن هنالك خطاب قد صدر من السيد وزير الإستثمار يناشد فيه مجموعة البنك الدولي بمساعدة المجلس الأعلى للإستثمار على تأسيس وحدة لتسهيل أداء الأعمال بالمجلس .

مجمل القول أن السودان بموارده الطبيعية ، والزراعية مؤهل ليكون سلة غذاء العالم العربي إذا ما تم تكملة بناء البنى التحتية ، والمؤسسية ، والمعلوماتية وبناء القدرات البشرية التي تسعى الدولة لإعدادها في سبيل إعداد بيئة إستثمارية سليمة ومعافاة لتحقيق الفوائد المرجوة من الإستثمار ؛ إلا أن هنالك العديد من التحديات التي تواجه الجهود المبذولة لترقية البيئة الإستثمارية وتتلخص في الآتي :

- 1- تشويه صورة السودان في أذهان المستثمرين من جراء التضخيم الاعلامي الذي تتعرض له البلاد من وسائل الاعلام الغربية وغيرها.
- 2- عدم الإستقرار الإقتصادي ، والتراجع المستمر في مؤشرات الأداء الكلي .
- 3- هشاشة الوضع الدستوري للإستثمار، وتضارب القوانين ، والسياسات المنظمة له مما ينتج عنه ضعف في التنسيق بين المركز، والولايات .
- 4- تباين الهياكل التنظيمية للإستثمار، وصعوبة توحيد البرامج التدريبية الموجهة .
- 5- ضعف البنى التحتية ، والخدمات مما يحد من القدرة على تحرير للموارد وتحجيم المقدرة على الإستثمار.
- 6- ضعف فعالية الوسائل المستخدمة في إصلاح بيئة الإستثمار ، والتي تحول دون مواكبة جهود الدول الرصيفة ، ويحد من القدرات التنافسية للبلاد (1) .

ثانياً : الفرص الإستثمارية المتاحة : **Investment opportunities** (1)

(1) تقرير : وزارة الإستثمار الإتحادية ، المصدر السابق ، 2014م ، ص 8.

تم ترتيب الفرص وفقاً لأولويات البرنامج الإقتصادي الخماسي للدولة كمحاولة للتوفيق بين المشروعات المعدة للترويج ، والبرنامج الإقتصادي تمت مراعاة كل الجوانب التي تجعل من هذه المشروعات مشروعات حقيقية قابلة للتنفيذ من حيث توفر الأراضي ، والحد الأدنى من البنى التحتية وغيرها كما تمت مراعاة الميز النسبية للولايات .

يلي ذلك أولويات الولايات الإستثمارية في المشروعات وفق الحاجة الماسة في القطاعات التي من شأنها أن تعمل على توفير الخدمات الأساسية التي يحتاج إليها المستثمرون .

الملاحظ إفتقار بعض الولايات لخدمات الفنادق ، والتعليم ، والخدمات الصحية ، والمطاعم الحديثة ؛ وهى خدمات ضرورية لا بد من توفرها كحد أدنى ليتم توجيه المستثمرين إليها .
الإمكانات المتاحة للإستثمار في السودان :

واقع الإستثمارات التي أنشئت حتى الآن في مختلف القطاعات على المستويين القومي ، والولائي لاتتماشى مع الامكانات الاستثمارية الكبيرة التي تذخر بها البلاد في مختلف القطاعات ، كما أن الأداء الإقتصادي مايزال في بدايات التعافي ؛ هذا الواقع دفع الدولة لتبني البرنامج الخماسي للإصلاح الإقتصادي (2015 - 2019م) والذي هدفت فيه إلى تحقيق معدل نمو في الناتج الإجمالي المحلي بنسبة 6.6% في العام الأول (2015) ليصل في نهاية البرنامج العام (2019) إلى 7.1% وذلك بزيادة قيمة الإنتاج الزراعي (النباتي والحيواني) بمتوسط سنوي قدره 6.8% ورفع الإنتاجية في قطاع الصناعات التحويلية ، والإستخراجية بمعدل سنوي يقدر بحوالي 12% مع التركيز على إنتاج ، وتصنيع ، وتصدير السلع التي تستهدف إحلال الواردات ، وزيادة الصادرات .

إستهدف البرنامج الخماسي قطاع الإستثمار بأن حدد متوسط إستثمارات القطاع الخاص (الوطني والأجنبي) طيلة فترة البرنامج في حدود

(1) تقرير : الفرص الإستثمارية ، وزارة الإستثمار الإتحادية ، 2014م ، ص 21 .

20 مليار دولار سنوياً ، ودعم سوق الخرطوم للأسواق المالية لتصبح سوقاً رئيسياً تعمل على إستقطاب المدخرات ، والإستثمارات ، ورؤوس الأموال الخاصة .

أ- القطاع الزراعي :

إذا وقفنا على الإمكانيات المتاحة في القطاع الزراعي ، تمثل الزراعة العمود الفقري في حياة معظم سكان السودان ، ويتضح ذلك من البيانات الواردة من الولايات التي تشير إلى أن نسب النشاط الإقتصادي بالولايات يتركز في الزراعة ، وتتراوح نسبة المشتغلين بها ما بين (75% - 90%) بالرغم من ذلك نجد أن الإحصاءات التي توصلنا إليها توضح أن الإستثمار الزراعي دون المنشود حيث أن عدد المشروعات الزراعية المصدقة بلغ (2145) مشروعاً ، والمنفذ منها (829) مشروع أي بنسبة (39%) من جملة الإستثمارات الزراعية المصدقة ، وبنسبة (12%) من جملة الإستثمارات المنفذة ، ويعزي ذلك لمشاكل المتعلقة بملكية الأرض والحيازات وغيرها.

تشير التقارير الواردة من مختلف المنظمات المختصة في الزراعة كالفاو أن ما تمثله النسبة المستغلة من الأراضي الزراعية حتى الآن لم تتجاوز أكثر من 20% من الأراضي المتاحة للإستثمار الزراعي ، كما أن مساهمة الثروة الحيوانية في الإقتصاد ضئيلة جداً بالمقارنة مع الإمكانيات المتاحة في القطاع ؛ وهناك أمر بالغ الأهمية هو عدم مواكبة النشاط الإنتاجي للتقنيات الحديثة المستخدمة في الدول المتقدمة مما ينتج عنه ضعف في الإنتاجية ، وإرتفاع تكلفة الإنتاج التي تؤدي بدورها إلى ضعف المقدرة التنافسية للمنتجات السودانية ، وحتى يضطلع القطاع الزراعي⁽¹⁾ بدوره وفق الأهداف التي حددها البرنامج الخماسي قد تمت صياغة الفرص الإستثمارية المتاحة على النحو التالي :

(1) تقرير : الفرص الإستثمارية ، وزارة الإستثمار الإتحادية ، المصدر السابق ، 2014م ، ص 21 - 24 .

1- الفرص الإستثمارية في القطاع الزراعي⁽¹⁾:

تشمل الفرص الإستثمارية المتاحة في القطاع إنتاج المحاصيل التالية:

- السكر .
- القمح .
- الأرز .
- الذرة والدخن .
- الحبوب الزيتية .
- البقوليات والتوابل .
- الإنتاج الحيواني بتسمين الضان ، والعجول بغرض الصادر والإستهلاك المحلي .
- إنتاج الألبان ومشتقاتها ، والإستثمار في مجال الدواجن .
- إنتاج الأسماك الطازجة ، والمجففة ، والمملحة .
- الإستزراع السمكي .
- الإنتاج البستاني .

ب- القطاع الصناعي⁽²⁾ :

1. الصناعات التحويلية:

جاء القطاع الصناعي في المرتبة الثانية بعد القطاع الخدمي من حيث المشروعات المصدقة ، والمنفذة بلغ عدد المشروعات المصدقة 6875 مشروعاً والمنفذة 2406 مشروعاً بنسبة تنفيذ قدرها (34%) من المشروعات المصدقة بالقطاع ، ونسبة (37%) من جملة المشروعات الإستثمارية المنفذة في كل القطاعات ، تظهر هذه النسب أن الإقبال على الإستثمار في القطاع الصناعي أكبر من الإقبال على الإستثمار في القطاع الزراعي وفي ذات الوقت تظهر عدم الترابط بين القطاعين ؛ إذ أن عدد الاستثمارات المنفذة في القطاع الزراعي بلغ عدد 829 مشروعاً بينما عدد

(1) تقرير : الفرص الإستثمارية ، وزارة الإستثمار الإتحادية ، المصدر السابق ، ص 21 - 24 .

(2) تقرير : الجهاز القومي للإستثمار ، 2014م ، ص 28 .

المشروعات المنفذة في القطاع الصناعي هو 2406 مشروعاً ، والمأمّل أن يصبح الإستثمار الصناعي داعماً لتطور القطاع الزراعي عن طريق الربط بينهما ليسهما في تحقيق الأمن الغذائي الوطني ، والعربي .

أظهرت تقارير الإستثمار بالولايات أن معظم الإستثمارات المرتبطة بالتصنيع الزراعي متوقفة و لا تعمل بالصورة المطلوبة من حيث الإنتاج والإنتاجية ، والمواصفات التي ترفع من القدرة التنافسية خاصة في مجال الصادر مما يتطلب الوقوف على المشاكل ، والمعوقات التي تعترض نموها (وسوف يتم إستعراضها لاحقاً).

هنالك حركة دؤوبة على الصعيد القومي ممثلة في وزارة الصناعة تهدف إلى تنمية وتطوير القطاع ومعالجة إشكالاته ، لينطلق في تحقيق أهداف البرنامج الخماسي ، ورفع الطاقات الإنتاجية ؛ توازيها كذلك حركة مماثلة في الولايات خاصة في ولايات شريط إنتاج الحبوب الزيتية كالنيل الأبيض ، وشمال كردفان ، وسنار ، وجنوب دارفور ؛ حيث توجد فرص إستثمارية واعدة في القطاع تمكن من إحداث ترابط قوي بينه وبين القطاع الزراعي ، وتسهم في تحقيق الأمن الغذائي ؛ كما أن هنالك فرص داعمة لتنمية ، وتطوير البلاد تتمثل هذه الفرص في:

الفرص الإستثمارية المتاحة في قطاع الصناعة :

1. الصناعات التحويلية والأدوية ، وصناعة الحديد ، ومواد الطلاء:

- معاصر الزيوت ومعامل التكرير الحديثة .
- الصناعات الغذائية كمركزات العصائر ، والتعليب ، ومعالجة الخضروالفاكهة للتصدير .
- صناعة الألبان ومشتقاتها (1) .
- المسالخ الحديثة للصادر ، وصناعة اللحوم .
- المطاحن الحديثة .
- صناعة النشا ، والجلكوز .

(1) تقرير : الجهاز القومي للإستثمار ، المصدر السابق ، ص 28 - 29 .

- الصناعات الغابية كتصنيع الصمغ العربي ، والمنتجات الغابية .
 - صناعة الأدوية .
 - تصنيع وتعليب الأسماك .
 - المدابغ والمنتجات الجلدية .
 - الأعلاف ومركزاتها .
 - صناعة الورق ، والكرتون ، ومواد التعبئة .
 - صناعة البوهيات ، ومواد الطلاء .
 - الصناعات الهندسية والمعدنية.
2. قطاع التعدين والصناعات الإستخراجية (1) :

أصبح التعدين عن الذهب من الأنشطة النامية التي أخذت موقعها في دعم الإقتصاد القومي ، وتشير تقارير بنك السودان لعام 2012 و2013 إلى أن نسبة مساهمة القطاع في الناتج القومي بلغت 0.6% ونسبة مساهمة الذهب في الصادرات في العامين 2012 و 2013 ، 51% و14.8% على التوالي.

هنالك العديد من الأنشطة التعدينية الأخرى التي قامت في البلاد مستهدفةً معادن الكروم ، والحديد ، والنحاس وغيرها من المواد الأخرى كالرخام ، والجير ، والجبس ، والتلك ، والسيليكا ، ومواد البناء إلى جانب التنقيب الأهلي عن الذهب ؛ رغم الإمكانيات الكبيرة التي تتمتع بها البلاد في هذا المجال مايزال التعدين بإستثناء الذهب ضعيف الإسهام في الإقتصاد القومي .

شهدت الآونة الأخيرة إهتماماً متعاضماً بقطاع التعدين ، ونشطت وزارة المعادن في التنقيب ، والترويج على مستوى القطر ، كما حددت بالتنسيق مع الولايات فرز مربعات لمختلف المعادن وفقاً لوجودها الإقتصادي وشاركت الولايات في فعالية إدارة النشاط التعدينى بإفراد مربعات خاصة لها .

(1) تقارير : بنك السودان المركزي ، 2012 ، 2013 ، م ، ص 61 .

أوردت الولايات الفرص المتاحة لديها في هذا القطاع وهي كالتالي:

أ. الصناعات التعدينية والإستخراجية:

- الذهب .
- النحاس .
- الكروم .
- التلك .
- المنجنيز .
- السيليكا ومستخرجاتها .
- الرخام والجرافيت .

ج- القطاع الخدمي⁽¹⁾ :

يأتي القطاع الخدمي في المرتبة الأولى من حيث المشروعات المصدقة ، والمنفذة حيث بلغ عدد المشروعات المصدقة (7605) مشروعاً والمنفذ منها (3320) مشروعاً أي بنسبة تنفيذ قدرها (44%) من المشروعات المصدقة بالقطاع ، على الرغم من نسبة التنفيذ التي تعتبر عالية نسبياً بالمقارنة مع بقية القطاعات ؛ إلا أن الإستثمار في القطاع الخدمي لايلبي الطموح ؛ إذ يعمل القطاع على تأسيس البيئة الجاذبة للإستثمار ؛ خاصة في الولايات بتوفير الخدمات الصحية ، والتعليمية والخدمات الأخرى التي تساعد علي الإستقرار ، وجذب الإستثمارات الوطنية ، و الأجنبية ، ونقل المدن إلي الريف (الهجرة العكسية) .

أوضحت الزيارات الميدانية للولايات ، والتقارير الواردة منها توفر مساحات خالية من الموانع ، وبأسعار تشجيعية وفي بعضها مجاناً للمشروعات الخدمية التي تعمل في مجال الصحة والتعليم ؛ كما أن هنالك العديد من الخدمات الضرورية الداعمة للإنتاج كالتخزين بأنواعه وخدمات تطوير الموارد البشرية وهي من الخدمات الملحة التي تعمل علي رفع الإنتاج ، والإنتاجية في الولايات إذا تكاملت كل هذه الخدمات ، ودعمت

(1) تقارير : وزارة الاستثمار الإتحادية ، التقارير الواردة من الولايات ، 2014م ، ص 5 .

بالبنيات الأساسية ستجعل من الولايات وجهة للإستثمارات الأجنبية قبل الوطنية .

هنالك بعض الولايات قد أعدت قائمة من المشروعات الخدمية كفرص إستثمارية لدعم جهودها في تهيئة بيئة الإستثمار بها ومن أهم تلك الفرص:.

- الخدمات الزراعية .
- الخدمات الصحية و التعليمية .
- الخدمات البيطرية الثابت و المتحركة .
- مراكز المعلومات و التدريب في تقانة المعلومات .
- مشروعات الطاقة البديلة.
- السياحة وتشمل الفنادق المنتجعات القري السياحية استغلال النيل سياحياً وحدائق الحيوان .
- الموانئ البرية و النهرية و البحرية .
- مشروعات النظافة العامة و إصاح البيئة (1).

(1) تقارير : وزارة الإستثمار الإتحادية ، المصدر السابق ، ص 7 .

ثالثاً : المشروعات الإستثمارية المصدقة والمنفذة حتى العام (2014):

(1) Investment projects ratified and implemented

بلغ عدد المشروعات الإستثمارية القومية المصدقة في كل القطاعات ماعدا قطاع النفط حتى 2013 ، 14024 مشروعاً برأسمال قدره 124 مليار دولار وبلغ عدد المشروعات المنفذة منها 1833 مشروعاً بإجمالي نسبة تنفيذ قدرها 13% .

الجدول رقم (4) أدناه يوضح عدد المشروعات القومية المصدقة والمنفذة في مختلف القطاعات.

جدول رقم (4) .

المشروعات الإستثمارية القومية المصدقة والمنفذة (2000 – 2013) .

القطاع	المشروعات المصدقة	المشروعات المنفذة	نسبة التنفيذ %
الصناعي	6405	722	11%
الخدمي	6630	897	13%
الزراعي	738	181	24%
التعدين	251	23	9%
الإجمالي	14024	1823	13%

المصدر: الجهاز القومي للإستثمار.

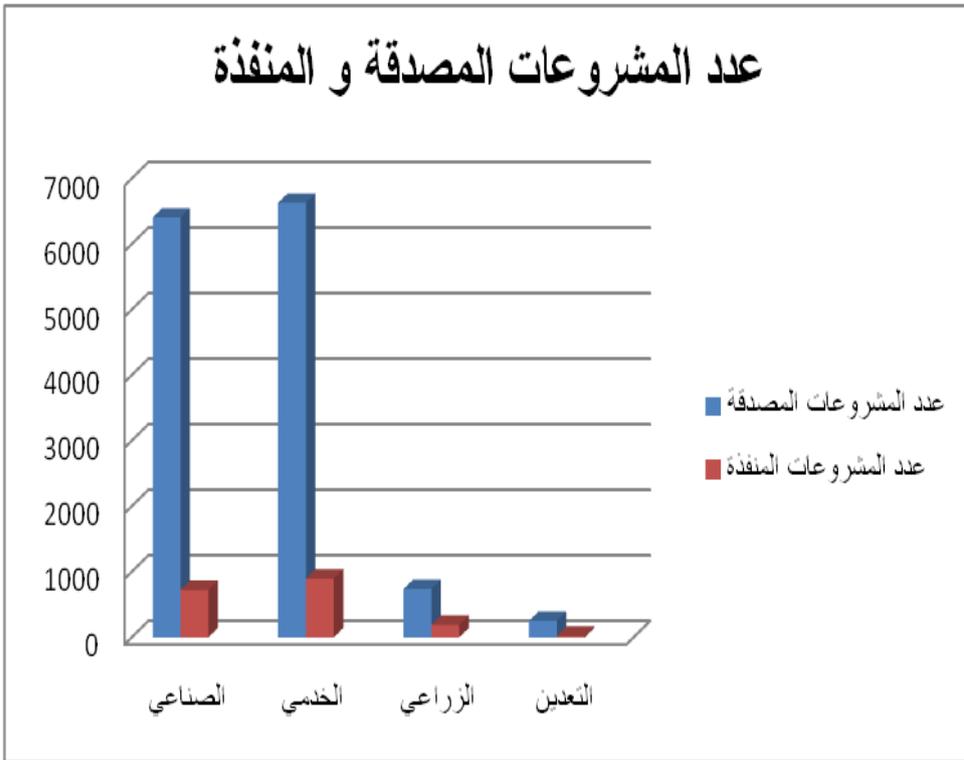
من الجدول السابق يظهر جلياً أن القطاع الخدمي قد نال النصيب الأكبر في عدد المشروعات المنفذة والمصدقة معاً ، و سبب ذلك هو أن القطاع الخدمي يستحوذ على عدد كبير من المشروعات ، بينما إحتل القطاع الزراعي المرتبة الأولى من حيث نسبة التنفيذ والتي بلغت 26% ، ثم يأتي

(1) تقرير : الجهاز القومي للإستثمار ، 2014م ، ص 9 .

القطاع الصناعي ، و التعدين في ظل إزدهار صناعة التعدين بعد ظهورها في كثير من مناطق السودان (الولاية الشمالية ، نهر النيل ، جنوب كردفان)⁽¹⁾ .

شكل رقم (7) .

عدد المشروعات المصدقة و المنفذة في الفترة (2000 - 2013م) .



المصدر: (إعداد الدارسون) .

يلاحظ من الشكل أعلاه أن القطاع الخدمي قد حظي بالنصيب الأكبر في عدد المشروعات المصدقة ، و المنفذة معاً و ذلك من واقع إحتلال القطاع الخدمي للرقعة الأوسع في الإقتصاد السوداني ، و يأتي القطاع الصناعي ثانياً من حيث المشروعات المصدقة ، و المنفذة ، و يرجع السبب في ذلك للطفرة الصناعية التي شهدتها السودان إبان العقد الأول من الألفية الثانية التي شهدت ظهور النفط ؛ الذي كان له الأثر الطبيعي في إزدهار الصناعة في السودان ، و أخيراً يأتي القطاع الزراعي الذي شهد

⁽¹⁾ تقرير : الجهاز القومي للاستثمار ، المصدر السابق ، 2014م ، ص 9 .

تدهوراً ملحوظاً بعد الإهمال الذي عاناه القطاع في ظل الإعتماد على قطاع جديد هو قطاع الصادرات النفطية ، وبالنسبة للمشروعات المنفذة وتقارير الوزارات المختصة ، وتسجيل بنك السودان للمشروعات الأجنبية المنفذة ؛ بلغت نسبة التنفيذ العامة للمشروعات القومية المصدقة 13% بينما اختلفت نسبة التنفيذ القطاعي ؛ حيث أظهر القطاع الزراعي أعلى نسبة تنفيذ قدرها 26% وبلغت أدنى نسبة تنفيذ في قطاع التعدين 9% أما قطاع الخدمات فقد بلغت نسبة التنفيذ فيه 13% وبلغت نسبة التنفيذ في القطاع الصناعي 11%.

توضح هذه النسب أن هنالك ضعف في نسبة تنفيذ المشروعات الإستثمارية مما يعني أن هنالك أسباب تؤدي إلى هذا الواقع منها على سبيل المثال ضعف البنيات التحتية في مواقع المشروعات الإستثمارية خاصة الزراعية منها والصناعية ، وعدم تفهم الأهالي أهمية الإستثمارات والإعتراض على إقامتها بمناطقهم بحجة الحيازات ، وطلب التعويضات مما يتطلب تكثيف توعية المواطنين ، والعمل علي تشييد البنى التحتية اللازمة التي تحفز جذب الاستثمارات وإقامتها (1).

(1) تقرير : الجهاز القومي للإستثمار ، المصدر السابق ، 2014م ، ص 10 .

. أهم الأنشطة التي تركزت فيها المشروعات الإستثمارية القومية في القطاعات الثلاثة (1):

1- القطاع الزراعي :

الجدول أدناه يوضح الأنشطة الإستثمارية القومية في القطاع الزراعي حيث إحتل نشاطا الإنتاج الزراعي ، والإنتاج المختلط نسبة 90% من جملة الأنشطة في القطاع الزراعي .

جدول رقم (5) .

الأنشطة الإستثمارية القومية في القطاع الزراعي .

المنفذ	النشاط
90	إنتاج زراعي
73	زراعي وحيواني
10	صيد أسماك
1	مناحل عسل
1	إستزراع أسماك
6	خدمات زراعية
181	الإجمالي

المصدر : الجهاز المركزي للإحصاء .

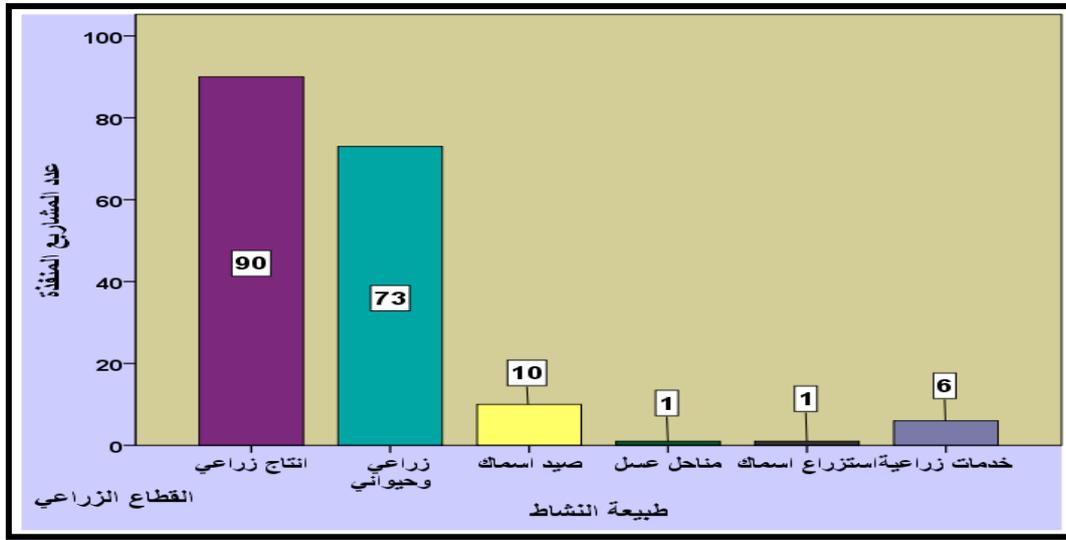
يوضح الجدول أعلاه عدد المشروعات المنفذة في القطاع الزراعي ، ويظهر جلياً التباين في عدد المشروعات بين الأنشطة الزراعية ، حيث نال الإنتاج الزراعي الحظ الأوفر من بين الأنشطة الأخرى بنسبة بلغت 49% ، ويرجع السبب في ذلك إلى توفر مقومات النشاط الزراعي في السودان ؛ فغالب سكانه يمارسون الزراعة التقليدية فالخبرات ، و المهارات تتركز في النشاط

(1) تقارير : الجهاز المركزي للإحصاء ، 2000 - 2008 م ، ص 12.

الزراعي بصورة أكبر مقارنة ببقية الأنشطة ، وهذا يفسر تدني عدد الإستثمارات في الأنشطة الأخرى ؛ خاصة مجال صيد أسماك الذي بلغت مشروعاته 10 مشروعات منفذة ، ثم تليها مشاريع مناحل العسل ، وإستزراع الأسماك بواقع مشروع لكلا النشاطين .

شكل رقم (8) .

الأنشطة الإستثمارية القومية في القطاع الزراعي .



المصدر : الجهاز المركزي للإحصاء .

يتضح من الشكل أعلاه الفارق الواضح بين عدد الإستثمارات في النشاط الزراعي التقليدي ، والمختلط وبين بقية الأنشطة ، و يمكن تفسير ذلك بأن النشاط الزراعي يمتلك مقومات النجاح من توفر للأراضي الشاسعة وتوفر الخبرات من الأيدي العاملة في مجال الزراعة ، حيث يعمل معظم سكان السودان في الحقل الزراعي التقليدي بنسبة تفوق 90% (1) .

2 . أهم الأنشطة التي تركزت فيها المشروعات الإستثمارية القومية في القطاع الصناعي:

(1) تقرير : الجهاز القومي للإستثمار ، 2014م ، ص 13 .

يمتلك السودان قاعدة صناعية عريضة خاصة في مجال الصناعات التحويلية ثم تليها الصناعة الإستخراجية في أعقاب إكتشاف النفط ، وفيما يلي إستعراض لأهم الأنشطة الصناعية من خلال الجدول رقم (6) :

جدول رقم (6) .

الأنشطة الإستثمارية القومية في القطاع الصناعي .

العمالة	حجم رأس المال بالجنيه	العدد	النشاط
13484	686588635	6	السكر
4185	102633213	23	الأدوية
5059	1688102987	8	الأسمنت
4131	81,096,017	31	الصناعات الحديدية
13469	339,666	20	التعدين
7964	384696000	30	الصناعات الهندسية
2585	267168767	26	دباغة الجلود
50877	3210625285	144	الإجمالي

المصدر : الجهاز المركزي للإحصاء .

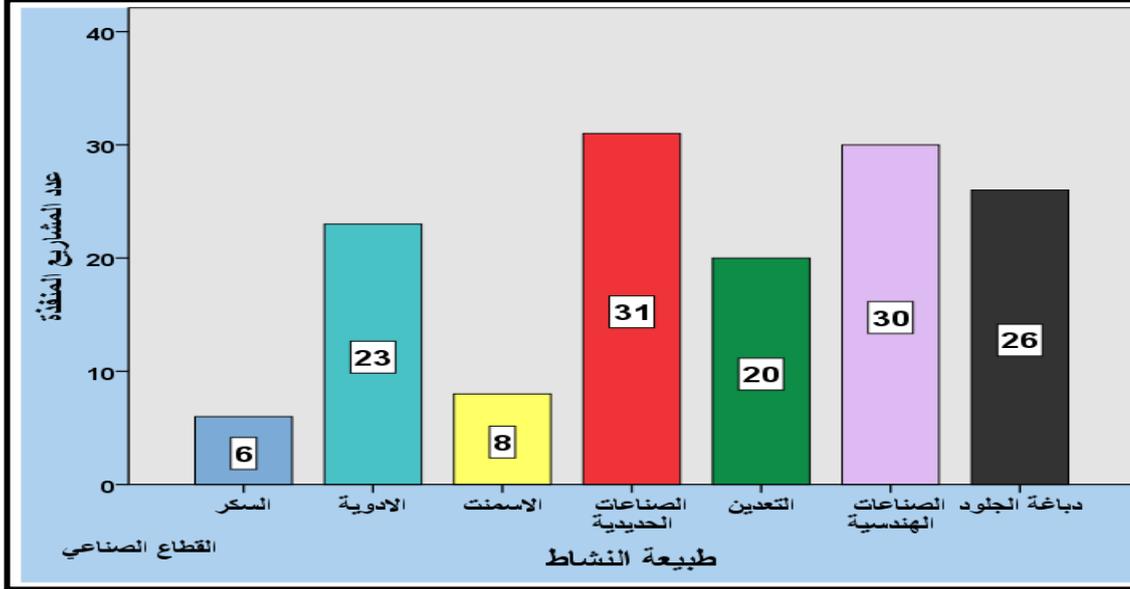
شكّلت الصناعات الحديدية والهندسية نسبة 42% من الأنشطة الإستثمارية القومية في القطاع الصناعي ، وهذه النسبة تواكب الطفرة التتموية التي شهدتها السودان في مجال البناء ، و التشييد ، وتجميع العربات والآليات الثقيلة أيضاً تطورت صناعة الأدوية ، والدباغة حيث إحتلت نسبة 34% من جملة الأنشطة الصناعية القومية ؛ كما برز التعدين كنشاط كبير في قطاع الصناعة الإستخراجية بنسبة 13%⁽¹⁾.

الشكل التالي يوضح الفوارق بين الأنشطة الصناعية المختلفة ، و أسباب التباين في عدد المشروعات بين هذه الأنشطة :

⁽¹⁾ تقرير : الجهاز القومي للإستثمار ، المصدر السابق ، 2014م ، ص10 .

شكل رقم (9) .

الأنشطة الإستثمارية القومية في القطاع الصناعي .



المصدر : الجهاز المركزي للإحصاء .

بالنظر للشكل رقم (9) يظهر جلياً تفوق الصناعات الحديدية على نظيراتها ، ويرجع ذلك للتطور ، و الطفرة التي شهدتها السودان في مجال العمران ، و كذلك الصناعات الهندسية التي تأتي في المرتبة الثانية والسبب في تطور الصناعات الهندسية توفر مدخلات الإنتاج ، و قطع الغيار في ظل الثورة النفطية ، و قد إحتلت دباغة الجلود المرتبة الثالثة على الرغم من أنها أقدم الأنشطة الصناعية في السودان ، و تعتبر سياسات وزارة الصناعة التي لم تولي صناعة الجلود أحد أهم الأسباب وراء تراجع تلك الصناعة كما يظهر الشكل التطور الملحوظ في مجال صناعة الدواء في أعقاب سياسة الدولة الرامية إلى توفير الدواء ؛ كما يبرز الشكل دخول الصناعة التعدينية بنسبة مقدره ، و ذلك في أعقاب إكتشاف الذهب في كثير من مناطق السودان ، و تحتل صناعة السكر المركز الأخير في مجال الصناعات ويرجع السبب في ذلك إلى إنخفاض الطاقة الإنتاجية لمصانع السكر في⁽¹⁾ ظل توقف بعض منها نتيجة لعدم توفر قطع الغيار التي إستعصى توفيرها في ظل الحصار الإقتصادي المفروض على السودان.

(1) المصدر: إعداد الدارسون.

يعتبر القطاع الخدمي أحد أهم القطاعات في السودان حيث يحتل المرتبة الأولى في عدد المشروعات ، وحجم التدفقات ؛ الأمر الذي يعكس صحة التحليل القائل أن الإقتصاد السوداني إقتصاد خدمي ، ويمكن توضيح ذلك من خلال الجدول رقم (7) :

جدول رقم (7) .

الأنشطة الإستثمارية القومية في القطاع الخدمي .

النشاط	العدد	حجم رأس المال بالجنيه
النقل	666	8052565170
الليموزين	100	562923447
السياحة	35	72722917
الفنادق	30	1132288985
الإنشاءات والمقاولات	143	725249201
المستشفيات	31	702486930
الري والحفريات	40	25,719,498
الإتصالات	5	1,145,546,920
البنوك	12	1,359,532,186
الطرق والجسور	52	15,749,000
الإجمالي	1114	4,110,258,390

المصدر: الجهاز القومي للإستثمار.

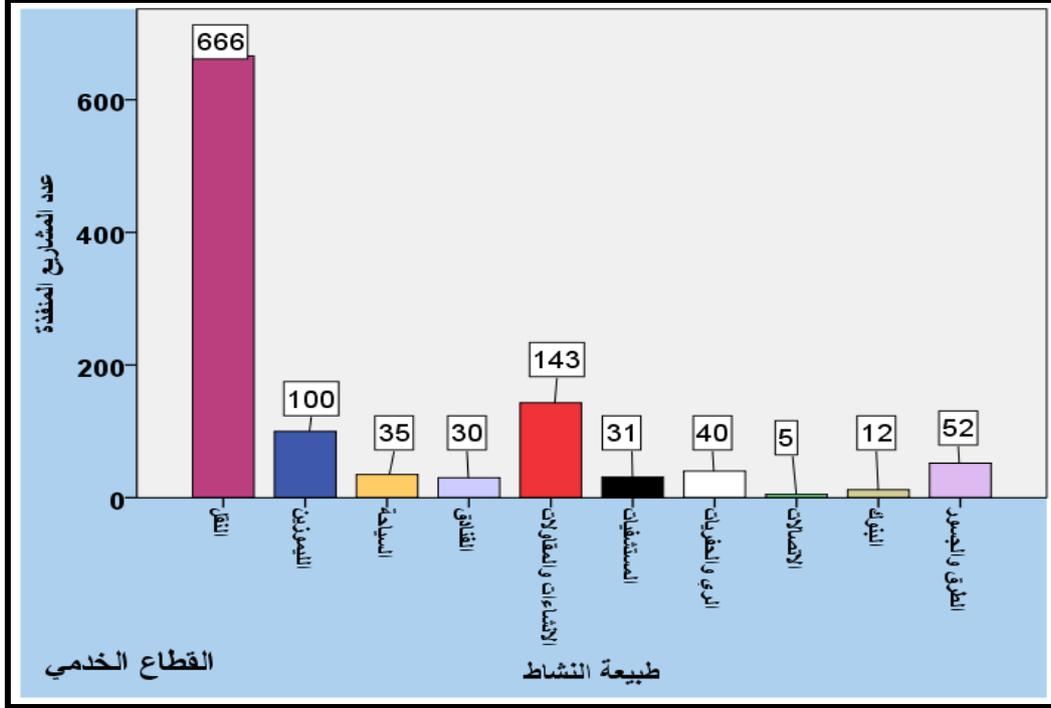
شكلت أنشطة النقل ، والليموزين نسبة 69% من جملة الأنشطة الإستثمارية القومية في القطاع الخدمي يليه نشاط الإنشاءات ، والمقاولات والري ، والحفريات بنسبة 16% والطرق ، والجسور بنسبة 5% من جملة الأنشطة في القطاع⁽²⁾.

فيما يلي إستعراض لحجم المشاريع الإستثمارية في مختلف الأنشطة الخدمية ، وتحليل التفاوت بين تلك الأنشطة على حسب القراءة التي بينها الشكل التالي :

(2) تقرير : الجهاز القومي للإستثمار ، 2014م ، ص 11 .

شكل رقم (10) .

الأنشطة الإستثمارية القومية في القطاع الخدمي .



المصدر : الجهاز القومي للإستثمار .

يظهر الشكل أعلاه أن النقل قد إحتل المرتبة الأولى في حجم الإستثمارات وذلك نتاج طبيعي ؛ لأن النقل هو المحرك للعملية الإنتاجية من خلال ربطه لمناطق الإنتاج بمناطق الإستهلاك ، وكذلك ربط مناطق الإنتاج بالمناطق التي توفر مدخلات الإنتاج ، والملاحظ أن نشاط الإتصالات يحتل الترتيب الأخير ، وذلك نتاج لضعف البنية التحتية للإتصالات في السودان⁽¹⁾ .

رابعاً : تحديات ومعوقات الإستثمار في السودان Investment obstacles⁽¹⁾

دأبت الحكومات المتعاقبة على سن القوانين ، ووضع السياسات بغرض الإستغلال الأمثل لتلك الموارد ، وتحقيق التنمية المستدامة بكفاءة وفعالية ؛ إلا أن كل تلك الجهود كانت دون الطموح ؛ لذا كان لابد من طرق

(1) المصدر: إعداد الدارسون.

(2) تقرير : مناخ الإستثمار في الدول العربية ، 2013م ، ص 20 - 21 .

هذا الباب والدخول في تفصيلاته ، وإعادة تبويب هذه التحديات ، والمعوقات علي المستوي القومي ، والولائي وغيرها من ما ورد في مختلف التقارير المحلية ، والإقليمية التي إشتملت على وجهات نظر تحتم وضعها في الإعتبار .

1. الاراضي الإستثمارية:

أ. جاء وضع الأراضي في الدستور الحالي كمورد قومي وترك حق الإستخدام والاستفادة منه للولاية التي تقع فيها الأرض ، الأمر الذي أعطى الولايات سلطات التصرف في الأراضي وبذلك جعلت بعض الولايات من الأرض مورد مالي تقوم الولاية بتحديد رسم الإنتفاع من الارض بالنسبة للاراضي .

ب. مشكلة وضع اليد من الأهالي .

ج. صعوبة التدخل من قبل المركز لإيجاد الحلول المناسبة بإعتبارها سلطة ولائية.

2. تعدد وتضارب القوانين:

كثيراً ما يحدث أن تقوم الجهات المركزية ، والولائية ، والمحلية بسن التشريعات ، والقوانين ، ووضع اللوائح ، والسياسات بمعزل عن الإستثمار مما يؤدي إلى تداخل الصلاحيات ، والسلطات بين أجهزة الدولة المختلفة .

3. إرتفاع رسوم الخدمات:

كثيراً ما تفرض على المشروعات الإستثمارية رسوم عالية من قبل المركز مثل إرتفاع أسعار الكهرباء ، والمياه والمحروقات ؛ دون مراعاة لطبيعة المشروعات ، ومواقعها وما توفره من خدمات تجنب الدولة الإنفاق عليها .

4. عدم توفر مراكز البحوث والإستشارات الحكومية (1) :

تعمل مراكز البحوث والإستشارات علي زيادة مستويات الإنتاج ، والإنتاجية ورفع مستويات الجودة ، والقدرة على المنافسة ، وضمان إستمرارية المنتج أو الخدمة ، ووجود مراكز إستشارية متخصصة ؛ وإن كانت في شكل شركات

(1) تقرير : مناخ الإستثمار في الدول العربية ، المصدر السابق ، ص 22 .

بين القطاع العام ، والخاص يساعد على تقليل الصرف على البحث والتطوير خاصة فيما يختص بالمشروعات الزراعية ؛ نتيجة لذلك نجد المستثمر يتجنب ذلك بماحاكاة المشروعات الموجودة والقائمة ، أو لجوء بعض بيوت الخبرة الإستشارية لنسخ دراسات جدوي والإستفادة منها لمشروعات أخرى لتقليل التكلفة دون مراعاة للموقع ، والمساحة ، والظروف الإقتصادية وغيرها مما يؤدي إلى فشل المشروع ، وزيادة نسبة المشروعات المتعطلة .

5. الإدارة الأسرية للمشروعات:

إعتماد المستثمرين الوطنيين علي العمالة الأسرية ، وعدم إستيعاب الكوادر المؤهلة في المشروعات ؛ مما يؤدي إلي ضعف الإدارة الرشيدة التي تقوم على أسس علمية فمعظم المصانع تدار من قبل أصحابها ، أوالإعتماد على العلاقات الإنسانية (القربات والمعارف) الأمر يؤثر في الفاعلية وكفاءة الإنتاج .

6. شح العمالة الماهرة و المدربة:

ضعف الإهتمام بالتعليم الفني ، والمهني أدى إلى عدم وجود عمالة ماهرة ومدربة في سوق العمل ، وعدم المقدرة على التعامل مع التكنولوجيا الحديثة ومواكبة السوق العالمية ؛ خاصة بعد الإنفتاح على السياسات الإقتصادية العالمية التي أدت إلى إحتدام المنافسة .

7. عدم إستقرار الوضع الإقتصادي:

تذبذب المؤشرات الإقتصادية الكلية (سعر الصرف ، أسعار السلع ، وتذبذب أداء الصادرات) أدى إلى عدم إستقرار السياسات المالية ، والنقدية وبالتالي إلى عدم توفر النقد الأجنبي لمقابلة تحويلات المستثمرين ، وتوقف العديد من المشروعات ، وتردد الراغبين في الإستثمار.

8. مشاكل التمويل وقلة المدخرات (1):

(1) تقرير : مناخ الإستثمار في الدول العربية ، المصدر السابق ص 23.

ضعف التمويل وإرتفاع تكاليف خدماته ، هذا بجانب قلة الوعي الإستهلاكي والإدخاري ، والإستثماري لدى المواطنين .

9. ضعف التنسيق والمتابعة:

غياب التنسيق بين المركز ، والولايات والجهات ذات الصلة ، وضعف إنسياب المعلومات ، وإغفال أمر الإستثمار ؛ خاصة عند وضع الخطط والبرامج الكلية على المستوى القومي ، والولائي ؛ نتيجة لإنعدام الثقافة الإيجابية عن الإستثمار على كافة المستويات التنفيذية بالدولة من ناحية والأهالي من ناحية أخرى أدى إلى ضعف إدارة العملية الإستثمارية وخلق الواقع الراهن ؛ حيث أن بعض أجهزة الدولة تنظر إلى الإستثمار كفاقد إيرادي تطمح بذلك إلى تحقيق مكاسب آنية يعز عليها الإستغناء عنها هذا إلى جانب نظرة الأهالي للمستثمر كغنيمة تسعى لإستغلالها وفي بعض الأحيان إبتزازها عن طريق إدعاء ملكية الأرض .

10. خارطة إستثمارية :

عدم وجود خارطة إستثمارية علمية توضح الفرص ، والمجالات المتاحة والفجوات وتمكن من إتخاذ القرار الإستثماري السليم، وتدعم الجهود الترويجية بمعلومات حقيقية وواقعية أدى إلى ضعف آليات الترويج بأشكاله المختلفة .

11. صعوبة الاجراءات الهجرية:

عدم الإستفادة من وسائل التقنية الحديثة في الإجراءات الهجرية والإقامات لتسهيل دخول المستثمرين و إستجلاب العمالة الأجنبية .

الخاتمة :

يعتبر الإقتصاد السوداني إقتصاد خدمي ، و ذلك من واقع إستحواذ القطاع الخدمي على الجزء الأكبر من إجمالي الإستثمارات ، إذا ما قورن

ببقية القطاعات (الزراعي ، الصناعي) ، و في ذلك إشارة إلى أن الإقتصاد السوداني يعتمد على أنشطة وهمية ، بمعنى آخر أنها ليست ذات قيمة إنتاجية حقيقية ؛ فالأنشطة الإنتاجية الحقيقية هي تلك الأنشطة التي تساهم في المحافظة على مستوى التوازن الإقتصادي السائد في بلد معين عموماً النشاط الإنتاجي الحقيقي يظهر بوضوح في القطاع الزراعي والصناعي لأن كلا القطاعين يتعامل مع الموارد بصورة مباشرة ، و في ذلك تحقيق للقيمة الإقتصادية الحقيقية المتمثلة في التوجيه ، والإستغلال الأمثل للموارد (1) .

(1) المصدر: إعداد الدارسون.

المبحث الثالث

أثر التضخم على قرارات المستثمرين :

The impact of inflation on investors decision

المقدمة :

يمثل تحليل أثر التضخم على قرارات المستثمرين الحدود الموضوعية للدراسة أي أن هذا المبحث يمثل اللبنة الأساسية التي تركز عليها الدراسة وذلك من خلال تناول مفهوم القرار الإستثماري ، وخصائص القرار الإستثماري إضافة إلى مبادئ إتخاذ القرار الإستثماري ، و من ثم العوامل المؤثرة على القرارات الإستثمارية وأنواع القرارات الإستثمارية ، و معايير تقييم المشروعات ؛ ثم تحليل أثر التضخم على قرارات المستثمرين في السودان خلال الفترة (2009 – 2014م) ، و بعد ذلك قياس مدى تأثير التضخم على حجم الإستثمارات المحلية وعلى هذا الأساس سيتم تحديد إتجاه العلاقة بين التضخم و القرار الإستثماري .

أولاً : مفهوم القرار الإستثماري The concept of investment decision :

يعد القرار الإستثماري من القرارات المهمة التي تصدر بغرض تنفيذ إستراتيجية المؤسسات على المدى الطويل الأجل ، والمدى القصير الأجل ويهدف إلى توليد طاقات إنتاجية جديدة ، أو تطوير طاقات حالية ، وتجديدها أو التوسع في خطوط إنتاج ، أو مشروعات جديدة ، ويتخذ ذلك القرار بعد دراسة الجدوي الإقتصادية للنشاط بعد تقدير التكلفة الإستثمارية ، وطرق التمويل ، ومعرفة مخاطره ومنافسيه ، وقياس معدلات العائد المتوقعة منه وهامش الأمان والربحية من الإستثمار .

ثانياً : خصائص وسمات القرار الإستثماري The characteristics and features of investment decision :

أ- خصائص ترتبط بالبعد الزمني :

نظراً لوجود فارق زمني بين تاريخ إتخاذ القرار الإستثماري ، وتنفيذ ذلك القرار ، والحصول على عوائد من ذلك الإستثمار ، وذلك لأن طبيعة أغلب قرارات الإستثمار تكون طويلة الأجل ، لذلك يجب الأخذ في الإعتبار عند إتخاذ قرار الإستثمار القيمة الحقيقية للنقود ، وقوتها الشرائية عند التنفيذ والحصول على عوائد الإستثمار ؛ كذلك يجب الأخذ في الإعتبار التطور التكنولوجي ، وأليات التسويق المختلفة ، وأثر ذلك على المشروع الإستثماري حتى يبدأ الإنتاج .

ب - خصائص ترتبط بحالات المخاطرة وعدم التأكد (1) :

حيث تتضمن عادة قرارات الإستثمار عنصري المخاطرة ، وعدم التأكد لإرتباط تلك القرارات بالمستقبل ، وبالتالي فإن العائد المتوقع يكون غير مؤكد الحدوث.

تكمن مخاطر القرار الإستثماري في صعوبة الرجوع فيه دون تحقيق خسائر كبيرة ؛ لذا يجب أن يخضع إتخاذ القرار الإستثماري لمزيد من الدراسات العلمية المتخصصة ؛ والتي تكفل نجاحه .

ج - خصائص ترتبط بالهيكل التمويلي :

معظم قرارات الإستثمار تحتاج إلى تمويل كبير ، مما قد يؤثر على حياة الم شروع ، فالعائد المتوقع منه عادة يمتد لفترات زمنية طويلة يتطلب هذا التوقع بشأن الإيرادات ، والتكاليف المتوقعة لفترة طويلة .

(1) زياد رمضان ، الإستثمار المالي الحقيقي ، الأردن ، دار وائل ، 1998م ، ص 61 .

يؤدي إتخاذ القرار الإستثماري إلى تخصيص جزء كبير من أموال الشركة في شراء أصول ثابتة متخصصة لفترة زمنية طويلة ، وقد يتطلب هذا البحث عن مصادر للتمويل كالإقتراض ، أو إصدار سندات ، أو طرح أسهم للإكتتاب العام لزيادة رأس المال ، وغيرها من طرق التمويل المتعارف عليها فالقرارات الإستثمارية تؤدي إلى تحمل الشركة في حالة التوسع ، أو الإحلال بتكاليف ثابتة يترتب عليها رفع حجم التعادل إلى مستوى أعلى من المستوى المعتاد لفترة زمنية طويلة .

إن إتخاذ قرار إستثماري في مشروع معين يعوق إستثمار أمواله في بدائل إستثمارية أخرى ؛ كان من الممكن إستثمارها في مجالات أخرى متاحة لتخصيصها تلك الأموال وفق قرارها الإستثماري⁽¹⁾.

ثالثاً : أنواع القرارات الإستثمارية Types of investment decisions⁽²⁾ :

1- قرارات الإستثمار قصيرة الأجل :

ويمكن تقسيمها إلى قسمين :

أ. قرارات الإختيار بين البدائل ، وذلك حتى تتمكن المنشأة من الإختيار الأمثل من بين البدائل المتاحة ، وقبل إتخاذ القرار لا بد من أن تجري الإدارة تحليلات مختلفة سواء كانت عن طريق نقطة التعادل أو عن طريق تحليل التكلفة ، وذلك للوصول للقرار السليم .

ب. قرارات الحالات الخاصة : مثل قرارات قبول الأوامر الخاصة بقرارات شراء الأصول أو الصنع ، وقرارات الإستمرار ؛ أو التوقف عن الإنتاج قرارات التسعير .

2- قرارات الإستثمار طويلة الأجل :

تعتبر قرارات الإستثمار طويلة الأجل من أهم القرارات ، وذلك لإرتباطها بمبالغ كبيرة نسبياً ، فالقرارات طويلة الأجل عادة تكون إما في ظل المخاطرة أو عدم التأكد ، ويوجد نوعين من القرارات الإستثمارية طويلة الأجل هما :

(1) زياد رمضان ، الإستثمار المالي الحقيقي ، المصدر السابق ، ص 61 - 62 .
(2) حكمة الراوي ، البعد المحاسبي لجدوى المشروعات الإستثمارية ، الأردن ، الأكاديمية للنشر ، 2000م ، ص 51 .

أ- قرارات محتملة : تستند إلى معلومات كافية تعبر عن المستقبل
بإحتمالات موضوعية مستنقاة من واقع البيانات التاريخية للحالات
المماثلة .

ب - قرارات تعبر عن مستقبل مجهول : لا تتوفر عنها أي معلومات
موضوعية أو متكاملة⁽¹⁾ .

⁽¹⁾ حكمة الراوي ، البعد المحاسبي لجدوى المشروعات الإستثمارية ، المصدر السابق ، ص 51 .

رابعاً : مبادئ إتخاذ القرار الإستثماري Principles investment decision:

1- مبدأ الإختيار : Principle of choice (1)

حيث أن المستثمر الرشيد يبحث دائماً عن فرص إستثمارية متعددة لما لديه من مدخرات ليقوم بإختيار المناسب منها بدلاً من توظيفها في أول فرصة إستثمارية متاحة له ، ويفرض هذا المبدأ على المستثمر الذي ليس لديه خبرة في الإستثمار أن يستعين بالوسطاء الماليين ذوي الخبرة .

2- مبدأ المقارنة : The principle of comparative

يعني هذا المبدأ المفاضلة بين البدائل الإستثمارية المتاحة لإختيار المناسب منها.

3- مبدأ الملائمة : Appropriate principle

يطبق المستثمر هذا المبدأ علمياً عندما يختار من بين مجالات الإستثمار وأدواته ما يلائم رغباته ، وميوله ويقوم هذا المبدأ على أساس أن لكل مستثمر نمط تفضيل يحدد درجة إهتمامه بالعناصر الأساسية لقرار الإستثمار والتي يكتشفها التحليل الجوهرى أو الأساسى وهي :

– معدل العائد على الإستثمار .

– درجة المخاطرة التي يتصف بها ذلك الإستثمار .

– مستوى السيولة التي يتمتع بها كل من المستثمر، وأداة الإستثمار .

4- مبدأ التنوع : The principle of diversification:

يلجأ المستثمرون إلى تنوع إستثماراتهم للحد من مخاطر الإستثمار وأهمها مخاطر التضخم ، و مخاطر السوق ، ومخاطر عدم ثبات معدل العائد أو عدم التأكد .

(1) محمد شوقي بشاري ، الجدوى الاقتصادية للمشروعات الإستثمارية ، القاهرة ، دار الفكر العربى ، 1987م ، ص 28 .

خامساً : العوامل المؤثرة على القرارات الإستثمارية Factors Affecting investment decisions⁽¹⁾ :

1- فلسفة الإدارة : تعني فلسفة الإدارة الإستراتيجية التي تختارها ، كثيرة إذا كانت فلسفة الإدارة غير متناسقة مع ظروف الصناعة التي تعمل فيها المنشأة .

2- تحليل السوق وتنبؤات المبيعات : حيث يجب على الإدارة التنبؤ بإمكانيات السوق ، والمبيعات طويلة ، وقصيرة الأجل ، وكذلك يجب أن تتضمن الخطط طويلة الأجل القرارات الحرجة عن الإنفاق الإستثماري .

3- سلوك المنافسين : يجب أن تحدد المنشأة المنافسين الرئيسيين لها لأن المنافسون الذين يستثمرون في أصول أكثر كفاءة يشكلون تهديداً للمنشآت الأخرى التي تعمل في نفس مجال الصناعة .

4- الفرص البديلة : يجب أن توجه الإدارة الإستثمارية نحو الإستخدام الأمثل الذي يعظم الأرباح في الأجل الطويل .

5- الضرائب والإستهلاك : يؤدي الإستثمار خاصة ذو القيمة الكبيرة التي تحمل نفقات إستهلاك كبيرة تطرح من الأرباح الخاضعة للضريبة ، ويتأثر الإستثمار عادة بمعدلات الضريبة ، وكلما كانت الضريبة مرتفعة قل التدفق النقدي من الإستثمار والعكس صحيح .

6- مصادر الأموال - هيكل التمويل : عندما تتخذ الإدارة قراراً إستثمارياً فيجب عليها إختيار هيكل التمويل المناسب ، خاصة إذا كان التمويل طويل الأجل وتوجد عدة طرق لإختيار هيكل التمويل هي :

- الحصول على أموال من الأرباح ، وهذا يزيد حقوق ملاك المنشأة.
- الحصول على أموال عن طريق الإقتراض من الغير .
- رأس المال : يعني رأس المال العامل زيادة الأصول المتداولة عن الخصوم المتداولة وتلجأ المنشآت عادة إلى القروض طويلة الأجل أو زيادة رأس المال للمحافظة على السيولة .
- التغيرات في مستوى الأسعار : يؤثر التضخم على القيمة الحقيقية لوحدة النقد ومن ثم يؤثر على إتخاذ القرارات الإستثمارية ، وذلك لتأثيره على معدل الخصم والتدفقات النقدية الداخلة إلى المنشأة .
- المخاطرة وعدم التأكد : تلازم القرارات الإستثمارية ظروف المخاطرة وعدم التأكد المرتبطة بالمستقبل ، وبذلك تكون المشروعات الإستثمارية عرضة لتغيير تكاليف التشغيل والإيرادات وتكلفة رأس المال..

(1) محمد شوقي بشاري ، الجدوى الاقتصادية للمشروعات الإستثمارية ، المرجع السابق ، ص 20 .

سادساً : معايير تقييم المشروعات الإستثمارية : (1)

1- المعيار الزمني (فترة الإسترداد) Payback period :

تشير فترة الإسترداد إلى طول المدة الزمنية اللازمة لتساوي التدفق النقدي الصافي الداخل من إنفاق رأسمالي معين مع التدفق النقدي الخارج للمقترح الإستثماري .

تحسب فترة الإسترداد بقسمة الإستثمار المبدئي على صافي التدفق السنوي وذلك في حالة تساوي صافي التدفقات النقدية السنوية ، أما في حالة عدم تساويها فيتم تجميعها سنة بعد سنة حتى تتوصل إلى المجموع الذي يتعادل مع الإستثمار المبدئي ، فيما يلي كيفية حساب طريقة فترة الإسترداد:

$$\text{فترة الإسترداد} = \frac{\text{الإستثمار المبدئي}}{\text{التدفقات النقدية السنوية}}$$

2- المعدل المتوسط للعائد (معدل العائد المحاسبي) Average rate of

return

يقوم هذا المعيار على إيجاد النسبة المئوية لمتوسط صافي الربح المحاسبي السنوي بعد خصم الإستهلاك ، والضرائب إلى متوسط قيمة الإستثمار للإقتراح ويتضح من ذلك أن هذا المعيار لا يقوم على التدفقات النقدية الداخلة ، أو الخارجة بل يقوم على الأساس المحاسبي ، و خاصة فيما يتعلق بتحديد الأرباح المتوقعة من الإنفاق الرأسمالي المقترح .

كيفية حساب المعدل المتوسط :

$$\text{المعدل المتوسط للعائد} = \frac{\text{متوسط صافي الربح المحاسبي}}{\text{متوسط قيمة الإستثمار}}$$

(1) سمير محمد عبدالعزيز ، دراسة الجدوى الاقتصادية وتقييم المشروعات ، مؤسسة شباب الجامعة للنشر و التوزيع الإسكندرية ، 1987م ، ص 212 .

3- المعايير الاقتصادية :Economic critrie

أ. معيار صافي القيمة الحالية Standard net present value

يشير صافي القيمة الحالية للإقتراح الإستثماري إلى الفرق بين القيمة الحالية للتدفقات النقدية الداخلة للإقتراح ، والقيمة الحالية للتدفقات الخارجة فإذا كان صافي القيمة الحالية موجب (أي تزيد القيمة الحالية للتدفقات النقدية الداخلة عن القيمة الحالية للتدفقات النقدية الخارجة) ؛ كان الإقتراح الإستثماري مربحاً وعلى العكس من ذلك يعتبر الإقتراح الإستثماري غير مربح إذا كان صافي القيمة الحالية سالباً ، (أي تقل القيمة الحالية للتدفقات الداخلة عن القيمة الحالية للتدفقات النقدية الخارجة) ، و في حالة وجود أكثر من إقتراح إستثماري يفضل الإقتراح الذي يعطي أكبر صافي قيمة
حالية .

ب . معدل العائد الداخلي Internal rate of return

يعتبر معدل العائد الداخلي من أهم المعايير المستخدمة في المفاضلة بين الإقتراحات الإستثمارية المختلفة ويستخدمه البنك الدولي حالياً في كل أنواع التحليل المالي والإقتصادي للمشروعات ، وكذلك تستخدمه معظم مؤسسات التمويل الدولية عند قبولها أو رفضها للمشروعات المقدمة إليها بغرض التمويل .

يتمثل هذا المعيار في المعدل الذي تتساوى عنده القيمة الحالية للتدفقات النقدية الداخلة مع القيمة الحالية للتدفقات النقدية الخارجة للإقتراح الإستثماري وبمعنى آخر هو معدل الخصم الذي تكون عنده صافي القيمة الحالية للإقتراح الإستثماري مساوية للصفر (1) .

ج . دليل الربحية Profitability guide : (2)

تعتبر طريقة دليل الربحية إحدى الطرق التي يمكن للمستثمر الخاص أن يستند إليها في تقييم وترتيب نتائج الفرص الإستثمارية المتاحة ، و تعتمد هذه الطريقة في حساباتها على نفس البيانات ، والمعلومات التي تعتمد عليها طريقة صافي القيمة الحالية ، و حتى يمكن حساب دليل الربحية للفرص الإستثمارية فإنه يتعين بادئ الأمر حساب القيمة الحالية للعوائد الصافية المتوقعة ، و بعد ذلك يتم حساب دليل الربحية من خلال المعادلة التالية :

$$\text{دليل الربحية} = \frac{\text{القيمة الحالية للعوائد الصافية المتوقعة}}{\text{القيمة الحالية للمبلغ المنفق}} .$$

(1) سمير محمد عبدالعزيز ، دراسة الجدوى الاقتصادية وتقييم المشروعات ، المرجع السابق ، ص 213 .
(2) سعيد عبد العزيز عثمان ، دراسات جدوى المشروعات ، دار الجامعية ، كلية التجارة ، جامعة الإسكندرية ، 2003م ص253 .

سابعاً : أثر التضخم على قرارات المستثمرين في السودان في الفترة (2009 - 2014م)

تتأثر عملية إتخاذ القرار الإستثماري بالمؤشرات الإقتصادية الكلية التي تعكس الوضع الإقتصادي الراهن ، و على رأسها التضخم الذي يمثل المتغير المؤثر في هذه الدراسة ، لذلك كان من الضروري تحليل أثر التضخم على حجم الإستثمار المحلي من خلال مقارنة عدد المشاريع الإستثمارية في الفترة المعنية بمعدلات التضخم لذات الفترة كما هو مبين بالجدول التالي :

جدول رقم (8) .

عدد المشروعات الإستثمارية ومعدلات التضخم خلال الفترة (2009 - 2014م) .

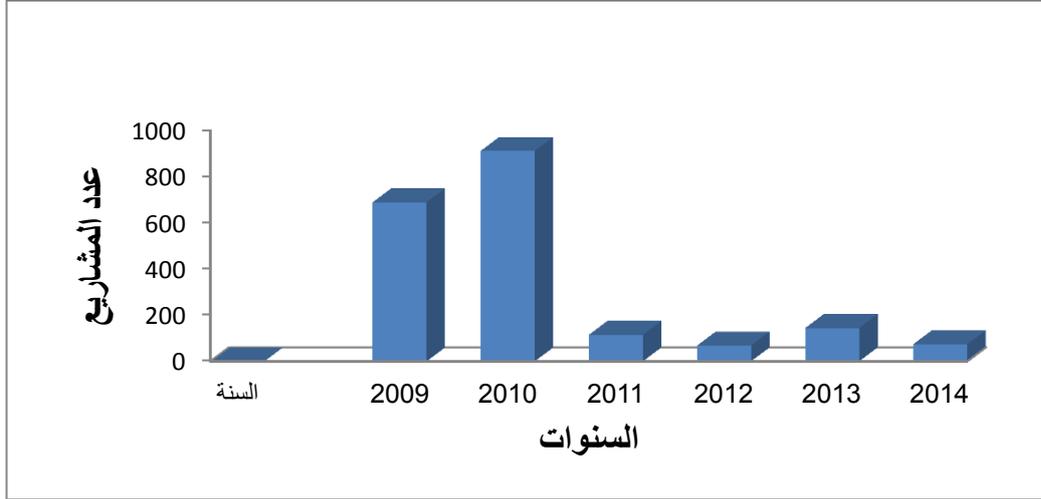
السنة	عدد المشاريع	معدل التضخم %
2009	689	11.2%
2010	912	13%
2011	115	18.1%
2012	68	35.1%
2013	144	37.1%
2014	74	25.7%

المصدر : الجهاز المركزي للإحصاء .

يمكن توضيح ذلك من خلال الأشكال التالية :

شكل رقم (11) .

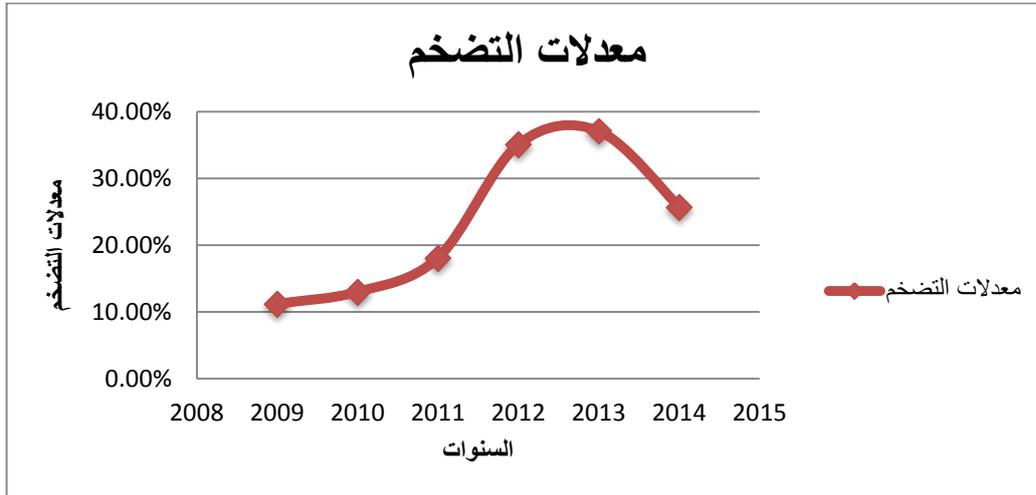
يوضح عدد المشاريع الإستثمارية في الفترة (2009 - 2014م)⁽¹⁾ .



المصدر : (إعداد الدارسون) .

شكل رقم (12) .

يوضح معدلات التضخم في الفترة (2009 - 2014م) .



المصدر : (إعداد الدارسون) .

يوضح الجدول والأشكال البيانية أعلاه عدد الإستثمارات في كل عام خلال الفترة من (2009 - 2014 م) في مقابل معدلات التضخم ؛ حيث يظهر في

⁽¹⁾ المصدر: إعداد الدارسون.

الجدول أن عدد الإستثمارات الداخلة في عام 2009م في كافة القطاعات قد بلغ 689 مشروع وكان معدل التضخم حينها مايعادل 11.2% والملاحظ في العام الذي يليه أي عام 2010م أن معدلات التضخم قد إرتفعت من 11.2% إلى 13% وبمعدل تغير بلغ 16.07 ، إلا أنه ورغم الزيادة في معدلات التضخم إلا أن أعداد الإستثمارات لهذا العام قد شهدت زيادة عن العام السابق له ؛ حيث بلغت أعداد الإستثمارات 912 مشروع أي بزيادة قدرها 223 مشروع عن العام السابق له ، وكما هو معلوم أن زيادة معدلات التضخم تؤدي إلى الحد من حجم الإستثمار ؛ إلا أن إحصائية هذا العام جاءت مخالفة لإتجاه العلاقة بين متغيري التضخم والإستثمار ، ويرجع السبب في ذلك إلى تأثر العملية الإستثمارية بتوقعات المستثمرين للوضع الإقتصادي (ركود أو إنتعاش) ؛ ثم جاء عام 2011م الذي شهد زيادة في معدل التضخم من 13% إلى 18.1% وكان نتاج ذلك إنخفاض عدد المشروعات الإستثمارية من 912 مشروع في عام 2010م إلى 115 مشروع في عام 2011م أي بمعدل نقصان يبلغ 797 مشروعاً في كافة القطاعات (زراعي ، صناعي ، خدمي) وهو النتاج الطبيعي لإتجاه العلاقة بين التضخم والإستثمار ، فعند إرتفاع معدلات التضخم فمن البديهي أن تكون المحصلة هي الإنخفاض في حجم الإستثمار بقدر حجم الإرتفاع في مستوى الضغوط التضخمية ، أما في العام 2012م فقد واصل مؤشر التضخم حركة الصعود ، حيث بلغ معدل التضخم 35.1% ، وبمعدل تغير 93.92% ، و في مقابل ذلك إنخفض عدد المشروعات الإستثمارية المصدقة من 115 إلى 68 مشروع ، أي قل عدد المشروعات في هذا العام عن العام السابق له بـ 47 مشروعاً ، وبنسبة تعدل 40% من إجمالي عدد الإستثمارات في العام السابق (2011م) ؛ الأمر الذي يعكس الأثر العكسي للتضخم على إتجاهات المستثمرين في ظل عملية التنافس التي تسود السوق العالمي الذي يتسم بحساسية عالية تجاه أي تغيرات تطرأ على المؤشرات الإقتصادية الكلية وعلى رأسها التضخم الذي يؤثر بصورة مباشرة على آلية السوق (العرض ، والطلب) ، وبحلول العام 2013م إرتفع معدل التضخم من 35.1% إلى 37.1% وبمعدل تغير 5.7% ، ورغم إرتفاع معدل التضخم إلا أن عدد المشروعات الإستثمارية قد زاد من 68 إلى 144 مشروع الأمر الذي يعني وجود عوامل أخرى غير التضخم تؤثر على نموذج العلاقة بين التضخم والإستثمار (إصلاح القوانين والتشريعات

(قوانين الإستثمار الضرائب ، قانون العمل)، والإستقرار السياسي والأمني) أضف إلى ذلك أن عملية إتخاذ القرار في كثير من الأحيان⁽¹⁾ تتأثر بأمزجة ، وتوقعات المستثمرين وفي العام 2014م إنخفض حجم المشروعات الإستثمارية بالرغم من إنخفاض معدل التضخم ، و في ذلك إشارة واضحة إلى تأثير القرار الإستثماري بالتوقعات (Forcasting) أياً كانت تشاؤمية أو تفاؤلية⁽¹⁾.

⁽¹⁾ المصدر: إعداد الدارسون.

⁽¹⁾ المصدر: إعداد الدارسون.

ثامناً : أثر التضخم على تدفقات الإستثمار خلال الفترة (2009- 2014م)

يعتبر حجم التدفقات الإستثمارية أفضل مؤشر لتحديد إتجاه و شكل العلاقة بين التضخم ، و الإستثمار ، و من ثم معرفة مدى تأثير هذه العلاقة على قرارات المستثمرين ، و ذلك من خلال الربط بين حجم التدفقات ومعدلات التضخم كما هو موضح في الجدول رقم (9) :

جدول رقم (9) .

تدفقات المشروعات القومية و معدلات التضخم خلال الفترة (2009 - 2014م) .

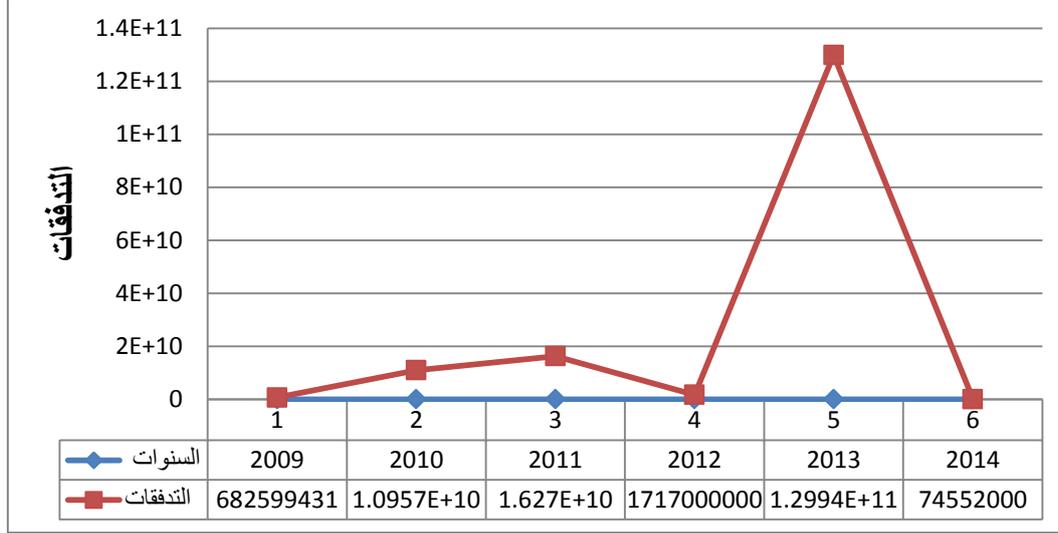
(التدفقات بالجنيه) .

السنة	التدفقات	معدلات التضخم %
2009	682599431	%11.2
2010	10957075967	%13
2011	16270000000	%18.1
2012	1717000000	%35.1
2013	129943000000	%37.1
2014	74552000	%25.7

المصدر : الجهاز المركزي للإحصاء

شكل رقم (13) .

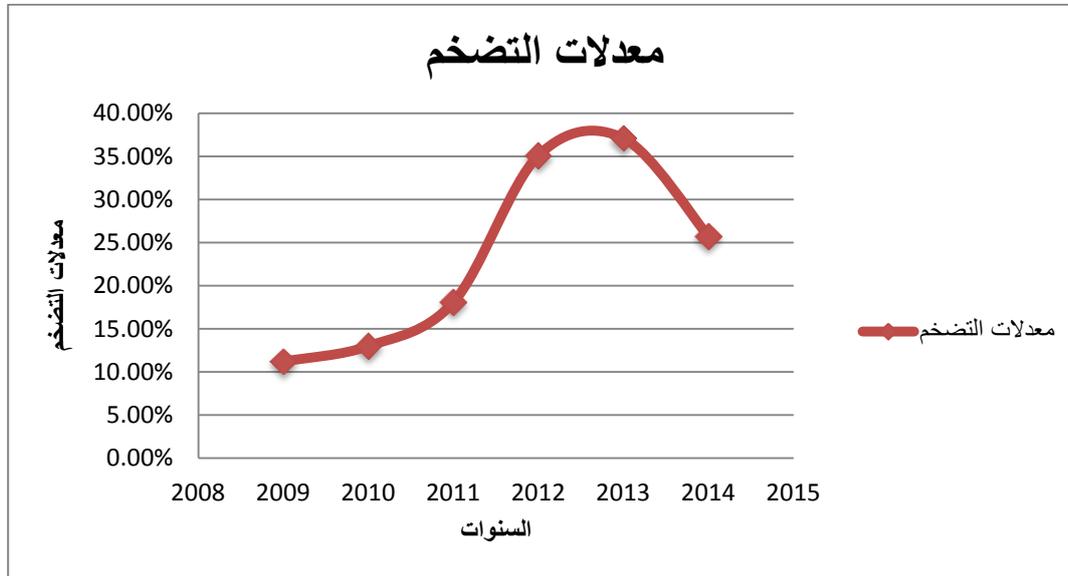
يوضح إجمالي التدفقات السنوية للإستثمارات القومية في الفترة (2009 - 2014م)⁽¹⁾.



المصدر : (إعداد الدارسون) .

شكل رقم (14) .

يوضح معدلات التضخم في الفترة (2009 - 2014م) .



المصدر : (إعداد الدارسون) .

تناول الجدول والأشكال السابقين التدفقات السنوية للإستثمار الوطني ابتداءً من العام (2009-2014م) ، وفي الشق الآخر منه تظهر حركة

⁽¹⁾ المصدر: إعداد الدارسون.

مؤشر التضخم خلال الفترة ذاتها وبالنظر للبيانات أعلاه ، فإن معدل التضخم في عام 2009م قد بلغ 11.2% في المتوسط ، بينما كان حجم التدفقات ما يربو على 682 مليون دولار في نفس العام و إذا تمت مقارنة عام 2010م بالعام 2009م ، سيظهر وبوضوح التناقض والمفارقة ، فبدلاً من أن ينخفض حجم التدفقات لعام 2010م كنسبة إلى زيادة معدلات التضخم ، و إنخفاض القدرة الشرائية لوحدة النقد المحلية ، فقد ارتفع حجم التدفق إلى ما يزيد عن 10 مليار دولار ؛ ويرجع السبب في ذلك إلى زيادة عدد المشروعات المصدقة في عام 2010م ، ثم يأتي عام 2011م حيث واصل مؤشر التضخم إرتفاعه إلى أن وصل إلى 18.1% ، وعلى النقيض تماماً ، فبدلاً من أن ينخفض حجم التدفق الإستثماري ، زاد حجم التدفق الذي بلغ ما يزيد عن 16 مليار دولار ، وهذا إن دل فإنما يدل على وجود محددات أخرى لها الأثر الأكبر في زيادة ، وخفض حجم التدفقات الإستثمارية مثل : (زيادة عدد المشروعات المصدقة خلال الفترة المعنية وقوانين تشجيع الإستثمار ، والإمتيازات الضريبية ، والجمركية الإمتيازات المصرفية ، و التمويلية المقدمة إلى هذه المشروعات ، إضافة إلى طبيعة ونوعية الأنشطة التي تمارسها هذه المشروعات ، ومدى تأثرها بمؤشر التضخم) ، أما في العام 2012م ؛ فقد ارتفع معدل التضخم بشكل كبير حيث بلغ 35.1% في المتوسط لتشهد تدفقات الإستثمار إنخفاض واضح حيث إنخفضت إلى الواحد مليار جنيه في ذات العام ويرجع السبب في ذلك إلى إرتفاع الضغوط التضخمية ، أضف إلى ذلك أن إنخفاض عدد المشروعات الإستثمارية يمثل أحد أهم الأسباب التي أدت إلى إنخفاض حجم التدفقات الإستثمارية لعام 2012م ، ويظهر من البيانات أعلاه أن معدل التضخم قد إرتفع في عام 2013م إلى 37.1% إلا أنه ورغم ذلك ، قد شهدت التدفقات لذات العام زيادة ملحوظة ، حيث بلغ حجم التدفق ما يزيد عن 129 مليار جنيه ، وهذا يؤكد أن التضخم ليس هو المتغير الوحيد الذي يؤثر على حجم التدفقات ، بقدر ما هنالك مجموعة من المتغيرات التي لها الأثر الأكبر على قطاع الإستثمار ، ويظهر ذلك جلياً في حجم التدفقات للعام 2014م حيث إنخفضت التدفقات في ظل إنخفاض معدلات التضخم ، كما أنه قد يرجع السبب في ذلك لعدم دقة بيانات الجهاز المركزي في عكس واقع التضخم السائد في الفترة المعنية (1) .

(1) المصدر: إعداد الدارسون.

تاسعاً : كيفية إدارة القرار الإستثماري :

تقوم عملية إتخاذ القرار الإستثماري على أسس ، و معايير تختلف باختلاف نوعية النشاط الذي تمارسه المنشأة ، و سياساتها ، و أهدافها فالقرار الإستثماري تقوم بتنفيذه جهة مختصة داخل المنشأة تسمى (قسم التخطيط والمشروعات) وهذا القسم يعمل فيه مختصون في مجال المبيعات ومستشارين إقتصاديين ، وماليين ، وخبراء فنيين ، بمختلف أنشطتهم يعملون وفق طرق علمية ، و إستراتيجية معينة تبني عليها المؤسسة أهدافها وتمكنها من قراءة ما سيؤول إليه واقع المنشأة في المستقبل ؛ فعملية إدارة القرار الإستثماري لا تؤخذ بالأمزجة ، و الأهواء ، أو ميول المستثمر بقدر ما تحتاج عملية صناعة القرار إلى دراسات ممرحلة تبدأ من الدراسة المبدئية التي من خلالها يتم تحديد إذا ما كانت هنالك إمكانية إقامة إستثمار أم لا ، فإذا كانت إجابة الدراسة لا ؛ ففي هذه الحالة تتوقف الدراسة المنوط بها تقييم القرار الإستثماري ، أما إذا كانت قراءة الدراسة المبدئية تشير إلى إمكانية إقامة إستثمار ففي هذه الحالة ستتواصل دراسة عملية التقييم للقرار الإستثماري إلى أن تصل المنشأة إلى الهدف المنشود من القرار الإستثماري.

يتأثر إتجاه القرار الإستثماري بعدد من العوامل ، كالتشريعات واللوائح ، والظروف السياسية والأمنية ، و الإقتصادية ؛ إلا أن المتغير الأخير المتمثل في الظروف الإقتصادية يبقى المؤثر الأكبر على عملية القرار الإستثماري ، لأن الظروف الإقتصادية ، وعلى رأسها التضخم تؤثر على كافة محددات القرار الإستثماري (1) .

تعتبر عملية إتخاذ القرار الإستثماري مسألة غاية في الصعوبة وتحتاج إلى خبرة ، و دراية مع الإستعانة بالبيوتات الإستشارية (خبراء دراسات الجدوى الإقتصادية) لتقييم القرار الإستثماري ، و يتطلب إتخاذ القرار الإستثماري توفر معلومات مهولة عن واقع النشاط الذي يجري فيه تقييم تجربة الإستثمار ، إضافة إلى ذلك يجب الإستفادة من تجارب الآخرين

(1) مقابلة : جمال وليم حنا ، شركة النيل للبيوتات **Nile paints** ، مدير الشركة ، 7 / 9 / 2016م ، 1 : 20 pm .

والتعرف على أسباب نجاحهم أو فشلهم وإتخاذهم كقاعدة ، أو نمط ، أو دالة يمكن على أساسها تقييم القرار الإستثماري (2) .

تتم عملية تقييم القرار الإستثماري وفقاً للطرق العلمية بدراسات الجدوى على إختلاف طرقها ؛ سواء كان معيار محاسبي ، أو إقتصادي أو المعيار الزمني (1) .

تعتبر صناعة القرار الإستثماري في القطاع الخدمي أسهل مقارنة بالقطاعات الأخرى ، لأن نشاط القطاع الخدمي متعدد الخيارات ، و لا يترتب عليه تكاليف ؛ بمعنى آخر أنه قل ما يؤدي القرار الإستثماري الخاطئ إلى خسارة فعلية في النشاط الخدمي ؛ لأنه و في الغالب لا تترتب عليه تكاليف ملموسة ، أضف إلى ذلك أن غالب أنشطة القطاع الخدمي تتحكم فيها منظمات عالمية ، و بالتالي تتأثر بوضع السوق العالمي ؛ كما في قطاع السياحة (2) .

(2) مقابلة : مجدي فيكتور ، شركة أيوب للبهيات **Ayoub paints** ، المدير المالي ، 2016 / 9 / 7 م ، 1 : 56 pm .

(1) مقابلة : مصعب محمد عوض ، شركة روى المتحدة ، مدير الشركة ، 2016 / 9 / 7 م ، 2 : 30 pm .

(2) مقابلة : محمد رضا خضر وداعة الله ، وكالة سناس للسفر والسياحة **SNAS** ، مدير العلاقات العامة ، 2016 / 9 / 8 م .

.pm1:30

الفصل الرابع .

الدراسة التطبيقية .

تحتوي على :

دراسة حالة (قطاع الصناعة في السودان) .

قطاع الصناعة في السودان Industry sector in sudan

المقدمة :

تعد الصناعة في السودان من الصناعات الدولية المحدودة ؛ إذ تعتمد بالدرجة الأولى على الآلات الزراعية ، و الصناعات ذات الجهد القليل وخلال الأعوام السابقة تم إفتتاح مشروع صناعي في ولاية الجزيرة تحت مسمى مجمع (جياذ الصناعي) الذي يعتمد على تجميع السيارات والشاحنات المعطلة ، والآلات العسكرية التي تتميز بوزنها الكبير كناقلات الجنود ، ودبابات القتال ؛ كما أن السودان يعتمد على الصناعات التحويلية بشكل كبير حيث تزدهر البلاد بصناعة النسيج والسكر ، والزيوت مثل (زيوت بذر الكتان والقطن ، وزهرة الشمس وال فول السوداني والسمن) إذ تبلغ كمية إنتاج البلاد من الزيوت حوالي ثلاثة ملايين طن .

كذلك يشتهر السودان بصناعة الإيثانول ، وإكتسب السودان هذه الشهرة بإعتباره أول دولة عربية تقوم بذلك ، وكونه ثاني أكبر منتج في القارة الأفريقية بعد دولة جنوب أفريقيا ، وتبلغ قيمة الإنتاج السنوي منه حوالي ثلاثين مليون لتر ، ويصدر السودان الإيثانول إلى عدد كبير من دول الإتحاد الروبي ، وعدد من الدول العربية ، ويحاول السودان النهوض بالعديد من أقسام الصناعات كصناعة الطائرات ، والحديد الصلب .

أولاً : تحليل أثر التضخم على قرارات المستثمرين في قطاع الصناعة في الفترة (2009 - 2014م) :

هذا الجانب يمثل الدراسة التطبيقية التي يتم من خلالها تحليل أثر التضخم على قرارات الإستثمار ، و ذلك من خلال الربط بين عدد المشروعات الإستثمارية ، ومعدلات التضخم خلال الفترة (2009 - 2014م):

جدول رقم (10) .

يوضح عدد المشروعات في قطاع الصناعة ومعدلات التضخم في الفترة (2009 - 2014م) .

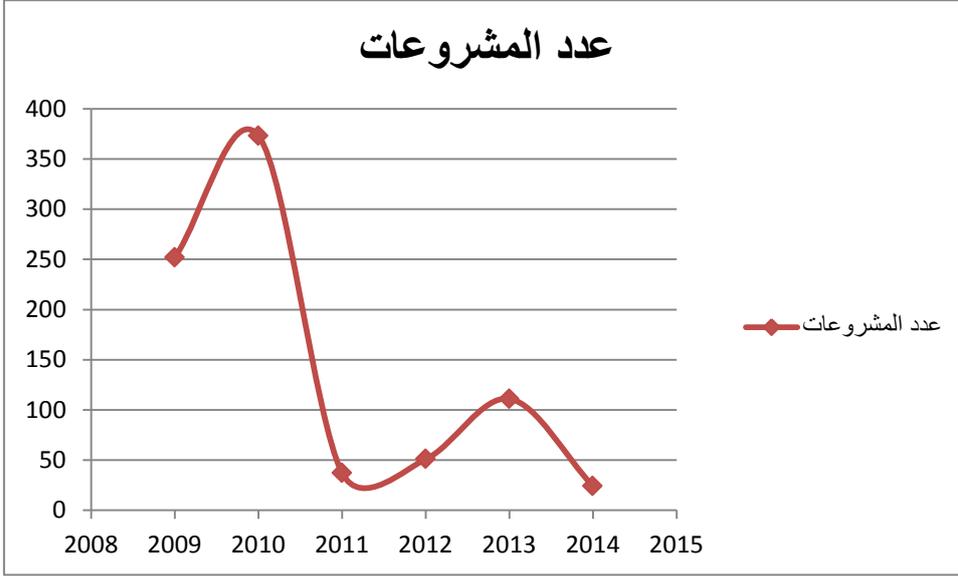
السنة	عدد المشروعات	معدلات التضخم %
2009	252	11.2%
2010	373	13%
2011	37	18.1%
2012	51	35.1%
2013	111	37.1%
2014	24	25.7%

المصدر : الجهاز المركزي للإحصاء .

يمكن توضيح ذلك من خلال الأشكال التالية :

شكل رقم (15) .

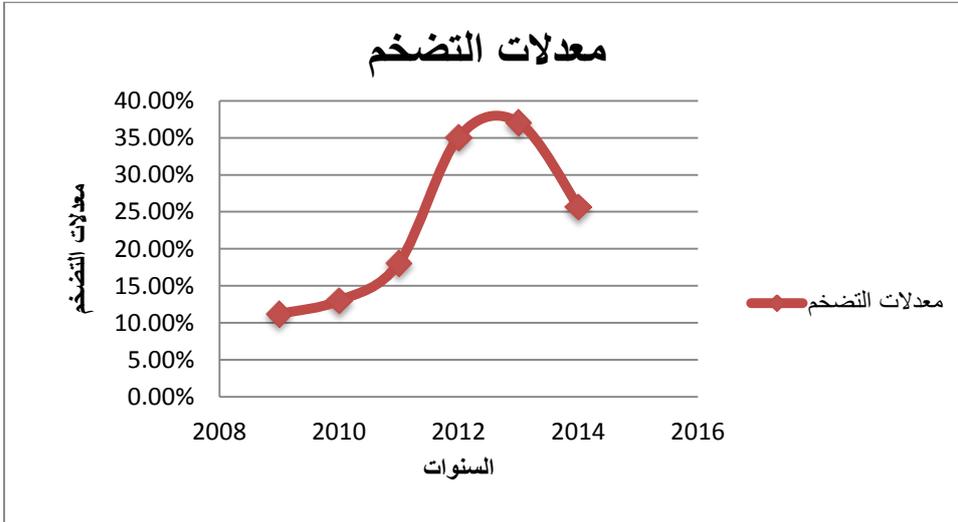
يوضح عدد المشروعات في قطاع الصناعة في الفترة (2009 - 2014م)⁽¹⁾.



المصدر : (إعداد الدارسون) .

شكل رقم (16) .

يوضح معدلات التضخم في الفترة (2009 - 2014م) .



المصدر : (إعداد الدارسون) .

⁽¹⁾ المصدر: إعداد الدارسون.

يشير الجدول ، و الأشكال البيانية السابقة إلى عدد المشاريع الإستثمارية في قطاع الصناعة ، و معدلات التضخم خلال الفترة 2009 - 2014 م ، والملاحظ أن معدلات التضخم بدأت في تزايد مستمر منذ العام 2010 م ، وحتى العام 2013 م ثم بدأ ينقص مرة أخرى في عام 2014 م ؛ بينما زاد عدد المشروعات الإستثمارية في العام 2010 م من 252 مشروع إلى 373 مشروع ثم عاد للإنخفاض مرة أخرى في عام 2011 م ، ثم زاد عدد المشروعات مرة أخرى وتوالت الزيادة في عدد الإستثمارات في عام 2012 م ، و شهد عام 2013 م زيادة ملحوظة في عدد المشروعات ، و في عام 2014 م إنخفض عدد الإستثمارات الوطنية (1) .

(1) المصدر: إعداد الدارسون.

نموذج الدراسة :

من خلال الجدول رقم (10) سيتم صياغة النموذج الآتي :

$$Iv = B0 - Binf$$

Iv : عدد المشروعات (قرارات المستثمرين).

inf : معدلات التضخم .

B0 : الثابت .

B : معامل الإنحدار .

Coefficients(a)

Sig.	T	Standardized Coefficients	Unstandardized Coefficients		Model
		Beta	Std. Error	B	
.059	2.623		125.585	329.376	(Constant) 1
.178	-1.632	-.632	4.932	-8.047	Inf

a Dependent Variable: Iv

بلغت قيمة معامل الإنحدار البسيط -8.047 ، و بما أن إشارة معامل الإنحدار سالبة فذلك دلالة على وجود علاقة عكسية بين معدلات التضخم والقرار الإستثماري .

و بلغت قيمة الارتباط 63.3% ، وبما أن قيمة الارتباط سالبة الإشارة فذلك دلالة على وجود علاقة عكسية ، وذلك عند مستوى دلالة معنوية 17% ، وبما أن مستوى الأخطاء المعيارية يفوق 5% ؛ فذلك دليل على عدم دقة البيانات (ضعف القدرة المعنوية للبيانات) ، وبالتالي لا يمكن اعتماد النموذج إحصائياً⁽¹⁾.

بما أن قيمة معامل الإنحدار غير معنوية ، فإنه يتم قبول فرض العدم القائل أن التغيير في معدلات التضخم لا يؤدي إلى تغيير عكسي في قرارات المستثمرين المحليين ؛ في إشارة إلى نفي فرضية الدراسة التي تزعم عكس ذلك ، كما يشير ذلك إلى أن اتجاهات المستثمرين المحليين للإستثمار

(1) المصدر: إعداد الدارسون.

بالداخل لا تتأثر بتقلب معدلات التضخم ؛ و يأتي ذلك خلافاً لما جاء في سياق فرضية الدراسة.

Model Summary

Std. Error of the Estimate	Adjusted R Square	R Square	R	Model
122.294	.250	.400	.632(a)	1

a Predictors: (Constant), inf

بلغت قيمة معامل التحديد 40% ، الأمر الذي يعني أن التضخم يؤثر على القرار الإستثماري بنسبة 40 % و الباقي 60% هو أثر بقية المتغيرات غير المضمنة في النموذج (1).

(1) المصدر: إعداد الدارسون.

**ثانياً : أثر التضخم على تدفقات الإستثمار في قطاع الصناعة في الفترة
(2009-2014م)**

يمثل هذا الجانب الشق الثاني من الدراسة التطبيقية التي ستجري من خلالها عملية الربط بين متغيري الدراسة التضخم والتدفق الإستثماري ، وذلك خلال الفترة (2009 – 2014م) ، ومن ثم معرفة إتجاه ، و شكل العلاقة بين المتغيرين من خلال القراءات الإحصائية التي سيوردها برنامج التحليل الإحصائي :

جدول رقم (11) .

يوضح معدلات التضخم و تدفقات الإستثمار في قطاع الصناعة في الفترة (2009 2014م)

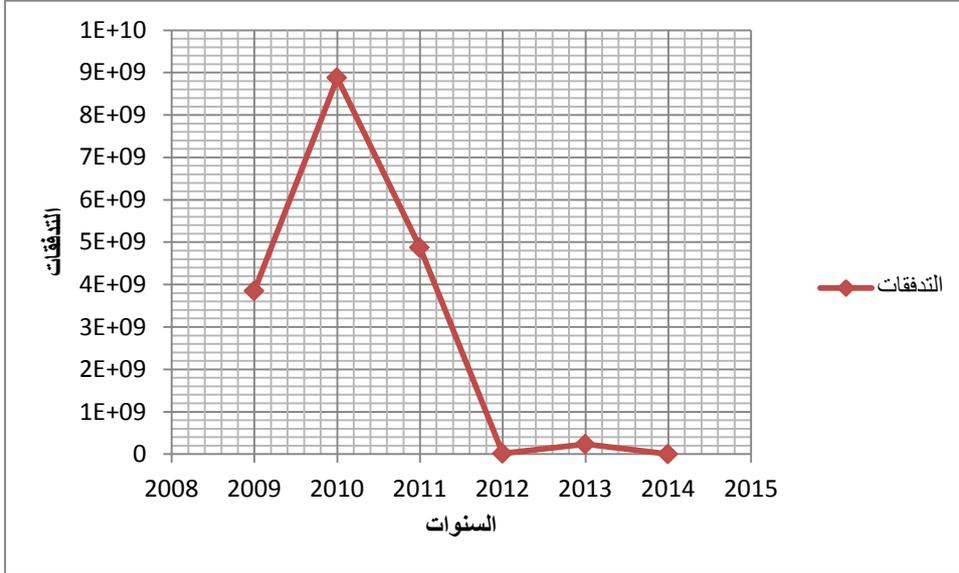
(التدفقات بالجنيه) .

السنة	التدفقات الإستثمارية	معدلات التضخم %
2009	3848234413	%11.2
2010	8877953557	%13
2011	4872000000	%18.1
2012	15000000	%35.1
2013	236000000	%37.1
2014	1507000	%25.7

المصدر : الجهاز المركزي للإحصاء .

شكل رقم (17) .

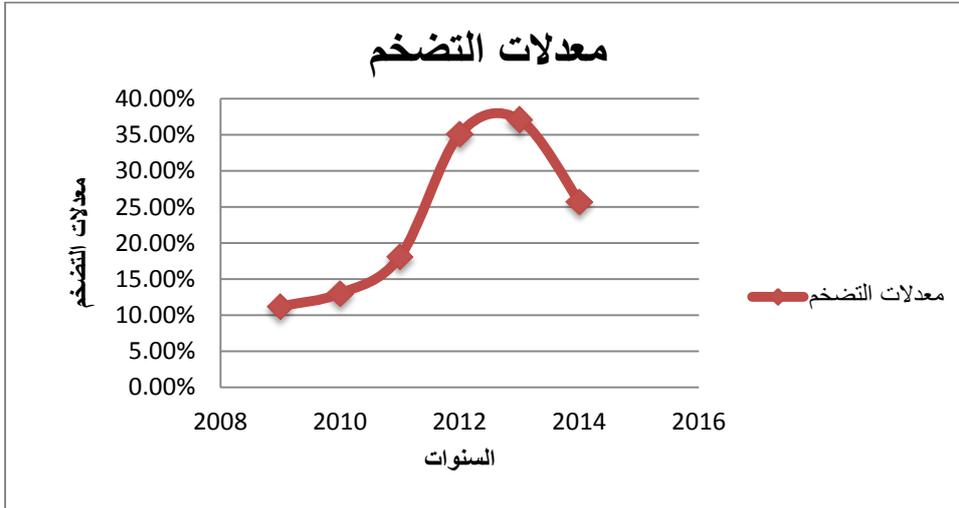
تدفقات قطاع الصناعة في الفترة (2009 - 2014م)⁽¹⁾.



المصدر : (إعداد الدارسون) .

شكل رقم (18) .

يوضح معدلات التضخم في الفترة (2009 - 2014م) .



المصدر : (إعداد الدارسون) .

يلاحظ من الجدول ، و الأشكال البيانية أعلاه أن تدفقات الإستثمار في قطاع الصناعة ؛ قد شهدت إرتفاع في عام 2010م ، و ذلك في ظل إرتفاع

(1) المصدر: إعداد الدارسون.

معدلات التضخم من 11.2% إلى 13% ، الأمر الذي يعكس وجود علاقة طردية بين المتغيرين ، و ذلك يأتي خلافاً لفرضيات الدراسة ، و هذا يعني أن هنالك متغيرات أخرى تؤثر على التدفق الإستثماري غير مضمنة في النموذج مثل (الدخل المتوقع ، الكفاءة الحدية لرأس المال) (1).

(1) المصدر: إعداد الدارسون.

نموذج الدراسة :

من خلال الجدول رقم (11) سيتم صياغة النموذج الآتي :

$$I = B0 - B1inf$$

I : تدفقات الإستثمار.

Coefficients(a)

Sig.	T	Standardized	Unstandardized		Model
		Beta	Std. Error	B	
.020	3.768		24143925 99.702	90962634 97.186	(Constant) 1
.051	-2.763	-.810	94810215. 430	- 26196067 0.564	Inf

a Dependent Variable: I

تشير قراءات الجدول أعلاه إلى وجود علاقة عكسية بين التضخم والتدفقات الإستثمارية نسبة إلى وجود إشارة السالب في معامل الإنحدار الذي بلغت قيمته -0.56 ، و بلغت قيمة معامل الارتباط -0.81 % ، و بما أن قيمة معامل الارتباط سالبة الإشارة ؛ فذلك دلالة على وجود ارتباط عكسي بين متغيرات النموذج ، وذلك يأتي مطابقاً لما جاء في سياق فرضيات الدراسة وذلك عند مستوى دلالة معنوية 5% ، وبما أن حجم الأخطاء المعيارية يساوي 5% ، فذلك دلالة على معنوية المتغيرات ، وبالتالي يمكن اعتماد النموذج إحصائياً .

Std. Error of the Estimate	Adjusted R Square	R Square	R	Model
2351127673. 818	.570	.656	.810(a)	1

a Predictors: (Constant), inf

يوضح الجدول أعلاه أن قيمة معامل التحديد تساوي 65.6% ، و في ذلك دلالة على قوة تأثير التضخم على التدفق الإستثماري لطالما فاقت درجة التأثير 60% (1).

(1) المصدر: إعداد الدارسون.

مناقشة الفروض

بعد التحليل الوافي للدراسة ؛ أفضت النتائج إلى الأتي :

الفرضية الأولى :

عدم معنوية الفرضية التي تزعم أن التغير في معدلات التضخم يؤدي إلى تغير عكسي في قرارات المستثمرين المحليين ، ويعود السبب في ذلك إلى وجود متغيرات أخرى تؤثر على عملية القرار الإستثماري .

الفرضية الثانية :

أظهر تحليل الدراسة عدم معنوية الفرضية القائلة أن اتجاهات المستثمرين المحليين للإستثمار بالداخل تتأثر بتقلب معدلات التضخم وهذا إن دل فإنما يدل على وجود متغيرات أخرى تؤثر على بيئة الإستثمار التي بدورها تنعكس على الإتجاه الإستثماري .

الفرضية الثالثة :

أثبتت نتائج التحليل صحة الفرضية التي ترى أن حجم الإستثمار المحلي (تدفقات الإستثمار) تتأثر عكسياً عند تغير معدلات التضخم ، وذلك هو النتاج الطبيعي الذي يتفق مع الأساس النظري الإقتصادي .

الفرضية الرابعة :

وضحت النتائج أن هنالك علاقة عكسية بين التضخم ، وحجم الإستثمار المحلي (تدفقات الإستثمار) ؛ وذلك يتفق مع سياق الفرضية ؛ كما يتفق مع النظرية الإقتصادية .

الخاتمة (1) :

بعد النتائج التي أظهرها التحليل ؛ إتضح أن معدلات التضخم ليست هي المؤثر الوحيد على قرارات المستثمرين ، و أن هنالك علاقة عكسية بين التضخم و حجم التدفقات الإستثمارية وفقاً لما جاء في نتائج التحليل الإحصائي (SPSS) وبالتالي فإن الإتجاه نحو إتباع سياسة إنكماشية ؛ أمر

(1) المصدر: إعداد الدارسون.

مهم للغاية ، مع ضرورة تقادي الأثار الجانبية للسياسة الإنكماشية ، وذلك من خلال إتباع أدوات حل جزئية (1).

(1) المصدر: إعداد الدارسون.

الخلاصة .

تحتوي على :

النتائج .

التوصيات .

نتائج الدراسة

بعد الدراسة والتحليل توصلت الدراسة الى النتائج التالية :

أولاً : النتائج الخاصة :

1. أن تغير معدلات التضخم لا يؤدي إلى تغير عكسي في قرارات المستثمرين المحليين ، و ذلك بشكل نسبي .
2. إتجاهات المستثمرين المحليين للإستثمار بالداخل لم تتأثر بتقلب معدلات التضخم ، وذلك دلالة على وجود متغيرات أخرى لها التأثير الأكبر على إتجاهات المستثمرين .
3. حجم تدفقات الإستثمار يتأثر عكسياً عند تغير معدلات التضخم ، فكلما ارتفع معدل التضخم ؛ كلما إنخفضت تدفقات الإستثمار المحلي .
4. يعتبر الدخل المتوقع ، وكفاءة رأس المال أحد أهم المتغيرات التي تؤثر على إتجاهات المستثمرين المحليين .

ثانياً : النتائج العامة :

1. تتأثر عملية إدارة القرار الإستثماري بتوقعات المستثمرين للوضع الإقتصادي (إنتعاش ، ركود) .
2. أن القطاع الخدمي هو القطاع الذي يسيطر على الجزء الأكبر من حجم المشروعات الإستثمارية في السودان ؛ لأنه الأقل تأثراً بالضغوط التضخمية .
3. إنخفاض تدفقات الإستثمار في قطاع الصناعة في الفترة التي عقت إنفصال الجنوب .
4. ضعف دور الجهاز المصرفي في تمويل المشروعات الإستثمارية .

توصيات الدراسة

أولاً : التوصيات الخاصة :

1. توفير مناخ جاذب للإستثمار ؛ بحيث يطغى الأثر الإيجابي لعوامل المناخ الإستثماري على الأثر السلبي للضغوط التضخمية .
2. تشجيع الإستثمار الحقيقي (قطاع الصناعة ، الزراعة) لأنها تساعد على تحقيق التوازن الإقتصادي ، و تقليل الفجوة التضخمية .
3. إصلاح المناخ التشريعي (قوانين الإستثمار ، قانون العمل ، السياسات الضريبية) و تقديم إمتيازات أفضل للمستثمر المحلي .
4. أن تقوم السلطة النقدية بإتخاذ التدابير ، و الإجراءات اللازمة للحد من الضغوط التضخمية .

ثانياً : التوصيات العامة :

1. تدريب قيادات المجتمع الأهلي على كيفية إتخاذ القرار ، و ذلك للمساهمة في تطوير مجتمعاتهم ، و تنمية القدرة على بناء تطوير المشاريع التي تخدم المجتمع .
2. تشجيع المشروعات الإنتاجية الصغيرة (مشاريع التمويل الأصغر) لأنها تساهم في زيادة الإنتاج و الإنتاجية ، و بالتالي تخفيف وطأة التضخم النقدي .
3. أن تدعم الدولة البحث العلمي في مجال الدراسات الإقتصادية عموماً وفي مجال التدريب على صناعة إتخاذ القرار على وجه الخصوص .
4. إصلاح الجهاز المصرفي ، لزيادة دوره في تمويل المشروعات الإستثمارية .

توصيات بدراسات مستقبلية :

1. دراسة تتناول أثر التضخم على قرارات الإستثمار الأجنبي في السودان في الفترة (2009 – 2014م) .
2. دراسة أثر التضخم على قرارات الإستثمار في جنوب السودان في الفترة (2009 – 2014م) .

الصعوبات التي واجهت الدارسين :

1. عدم تجاوب بعض المؤسسات مع الدارسين في توفير ومنح البيانات والمعلومات ذات الصلة بالدراسة .
2. تضارب البيانات (الرقمية) بين المؤسسات ذات الصلة بالموضوع.

المراجع .

قائمة المراجع .

أولاً : القرآن الكريم :

1. سورة البقرة الآية : (32) .
2. سورة النمل الآية : (19) .

ثانياً: الكتب:

1. نبيل الروبي ، التضخم في الإقتصاديات المختلفة ، دراسة تطبيقية على الإقتصاد القاهرة ، أغسطس 1993م.
2. فيصل محمد ، الإقتصاد الكلي بين النظرية و التطبيق ، دار عزة للنشر والتوزيع ، الطبعة الأولى ، 1995م.
3. نعمة الله نجيب إبراهيم ، أسس الإقتصاد الكلي ، كلية التجارة ، جامعة الإسكندرية ، دار وائل للنشر ، الطبعة الأولى ، 2001م .
4. خالد واصف الوزني ، الإقتصاد الكلي بين النظرية و التطبيق ، الجامعة الهاشمية الأردنية ، دار وائل للنشر ، الطبعة الأولى ، 2006م .
5. عمران عباس يوسف ، العولمة الإقتصادية في السودان ، دار نمره للنشر و التوزيع ، 2008م .
6. سيدأحمد إبراهيم حاج صديق ، منهجية قياس و إستهداف التضخم بالإشارة إلى تجربة السودان ، دار عزة للنشر و التوزيع ، 2007م .
7. آدم مهدي محمد ، الوجيز في الإقتصاد الجزئي و الكلي ، دار عزة للنشر الطبعة الأولى ، 2001م .
8. حسين عمر ، الإستثمار والعولمة ، دار الكتاب الحديث ، الطبعة الأولى 2000م .
9. دريد كامل آل شبيب ، الإستثمار و التحليل الإستثماري ، دار عزة للنشر الطبعة الأولى ، 2001م .
10. حامد العربي الحضيرى ، تقييم الإستثمارات ، دار الكتب للنشر والتوزيع 2000م .
11. محمد محمد مطر ، إدارة الإستثمارات الإطار النظري و التطبيقات العلمية ، مؤسسة الوراق للنشر و التوزيع ، عمان ، الأردن ، 2000م .
12. حربي محمد موسى ، مبادئ الإقتصاد الكلي (التحليل الإقتصادي) ، دار وائل للنشر ، عمان ، الأردن ، الطبعة الأولى ، 2006م .

13. عثمان إبراهيم السيد ، الإقتصاد السوداني ، الطبعة الثانية ، الخرطوم 1997م .
14. قوانين تشجيع الإستثمار في السودان في الفترة (1956 - 2013م).
15. زياد رمضان ، الإستثمار المالي الحقيقي ، الأردن ، دار وائل 1998.
16. حكمة الراوي ، البعد المحاسبي لجدوى المشروعات الإستثمارية الأردن الأكاديمية للنشر ، 2000م .
17. محمد شوقي بشاري ، الجدوى الإقتصادية للمشروعات الإستثمارية القاهرة ، دار الفكر العربي ، 1987م .
18. سمير محمد عبدالعزيز ، دراسة الجدوي الإقتصادية و تقييم المشروعات مؤسسة شباب الجامعة للنشر و التوزيع ، الإسكندرية 1987م .
19. سعيد محمد عبدالعزيز عثمان ، دراسة جدوى المشروعات ، الدار الجامعية كلية التجارة ، جامعة الإسكندرية ، 2003م .

ثالثاً : المجالات :

1. الفاضل حسين حسن ، مجلة المصرفي ، بنك السودان ، العدد 15 1997م .
2. بدر عبدالرحيم ، مجلة المصرفي ، العدد 2 ، 1996م .

رابعاً : الدراسات السابقة :

أ - رسائل الدكتوراة :

1. دراسة الجيلي محمد الحسن : تقويم كفاءة أداء رأس المال في القرارات التمويلية و الإستثمارية ، كلية الدراسات العليا، جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا ، 2014م .
2. دراسة موسى محمداحمد : أساليب تقويم الأسهم و دورها في إتخاذ قرارات الإستثمار في سواق الخرطوم للأوراق المالية ، كلية الدراسات العليا، جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا ، 2012م .
3. دراسة عادل التجاني السوري : أساليب إتخاذ صناعة القرارات في الإستثمار في الأوراق المالية و أثرها على حجم التداول للأوراق المالية كلية الدراسات العليا جامعة السودان للعلوم و التكنولوجيا ، 2006م .

ب - رسائل الماجستير :

1. دراسة محمد دفع الله الطريفي : أثر السياسات النقدية و المالية لتشجيع الإستثمار ، كلية الإقتصاد ، جامعة أمدرمان الإسلامية ، 2014م .
2. دراسة سمير عبدالدائم حسن الأويسي : تحليل إتجاهات المستثمرين الأفراد في سوق فلسطين للأوراق المالية ، كلية التجارة ، الجامعة الإسلامية غزة 2010م .
3. دراسة إيناس إبراهيم محمدأحمد : أثر شهادات المشاركة الحكومية شهامة على معدلات التضخم و حجم الإستثمارات في السودان ، معهد التخطيط والعلوم الإنمائية ، جامعة الخرطوم ، 2006م .

ج - مشاريع التخرج :

1. دراسة دريج عثمان إبراهيم أرباب ، عزيزة أحمد إسماعيل آدم ، مجدي أحمد آدم محمد علاءالدين عوض الله أحمد : معوقات الإستثمار في السودان ، كلية الدراسات التجارية ، جامعة السودان للعلوم و التكنولوجيا 2014م .
2. دراسة عمر عبدالرازق بابكر ، السيدة يوسف عبدالباقي زين العابدين وسام نبيل مصطفى إبراهيم ، الطاهر إسماعيل الطاهر : التضخم و أثره على الودائع الإستثمارية في البنوك الإستثمارية ، كلية الدراسات التجارية جامعة السودان للعلوم و التكنولوجيا ، 2014م .

خامساً : التقارير :

1. تقارير : بنك السودان المركزي (2009 - 2014م) .
2. تقرير : الجهاز القومي للإستثمار عام 2014م .
3. تقرير : مجلة سد مروي ، العدد 22 ، مارس 2005م .
4. تقرير : الفرص الإستثمارية ، وزارة الإستثمار الإتحادية 2014م .
5. تقارير : الجهاز المركزي للإحصاء (1980 - 2014م) .
6. تقرير : مناخ الإستثمار في الدول العربية عام 2013م .
7. تقرير : العالم عبد الغني ، الأرقام القياسية لأسعار المستهلك ، الجهاز المركزي للإحصاء الخرطوم ، الطبعة الأولى ، 2009م .

سادساً : المقابلات :

1. مقابلة : جمال وليم حنا ، شركة النيل للبوهيات Nile paints ، 7 / 9 / 2016 م .
2. مقابلة : مجدي فيكتور ، شركة أيوب للبوهيات Ayoub paints ، 7 / 2016 / 9 م .
3. مقابلة : مصعب محمد عوض ، شركة رؤى المتحدة ، 7 / 9 / 2016 م
4. مقابلة : محمد رضا خضر وداعة الله ، وكالة سناس للسفر والسياحة SNAS ، 8 / 9 / 2016 م .

سابعاً : المواقع الإلكترونية :

1. مصدر إلكتروني : روثنة إقتصادية عن التضخم : (مقال) ، سوادرس www.sudaress.com ، 6 / 3 / 2014 م ، 2 : 00 pm .
2. مصدر إلكتروني : نشرة إقتصادية ، سكاى نيوز ، www.skynews.com ، 5 / 11 / 2014 م ، 2 : 33 pm .

الملاحق .

أولاً : نماذج لأعمال استثمارية محلية :

1. شركة النيل للبوهيات (قطاع صناعي) :

تأسست عام 1967م تحت مسمى شركة النيل للأعمال ، و في عام 1971م تحول مسماها إلى شركة النيل للبوهيات ، و كانت حينها وكيل لإحدى المجموعات العالمية (إكسو موبل) المعروفة حالياً بإسم سادولين . بدأت شركة النيل نشاطها في أمدرمان برأس مال سوداني في المنطقة الصناعية ، ثم تحولت من بعد ذلك إلى الخرطوم - المنطقة الصناعية - شارع الغابة و هو موقعها الحالي ؛ تنتج شركة النيل جميع أنواع الطلاءات (الزيتية الديكورية ، السيارات ، بوهيات الأخشاب ، العوازل ، اللماع ، الغراء) ؛ و قد بدأ مصنع النيل للبوهيات نشاطه بأربع خطوط إنتاج بطاقة إنتاجية قدرها 10000طن في السنة .

2. شركة أيوب للبوهيات (قطاع صناعي) :

أنشئ مصنع شركة أيوب للبوهيات في العام 1998م ، و بدأ بطاقة إنتاجية قدرها عشرة آلاف طن في السنة ، و هو أحد روافد مجموعة أيوب الصناعية والتي تشمل :

- ❖ الأسعد للحديد .
- ❖ كابلات الشرق .
- ❖ ألوميتاليك .
- ❖ ميتال للمواسير الحديدية و الزنك .
- ❖ إدوارد لتشكيل المعادن .
- ❖ الصناعات الكهربائية .
- ❖ عروس الرمال للنقل .

3. شركة رؤى المتحدة (قطاع صناعي) :

شركة حديثة النشأة ؛ حيث تأسست في عام 2013م ؛ تعمل في مجال صناعة المكيفات و المبردات التي أشتهرت بمسمى مكيفات نسمة ، و يدعى المصنع الذي يتبع للشركة مصنع (OK) .

4. وكالة سناس للسفر و السياحة (قطاع خدمي) :

أنشئت في العام 2005م ، تعمل في مجال السفر و السياحة ، بعد أن حصلت على توكيل من منظمة الطيران العالمية التي تنظم قوانين وكالات الطيران و تتعامل الوكالة مع كثير من شركات الطيران على رأسها طيران الإتحاد (أبوظبي) الإماراتي ، و شركة الطيران القطرية .

ثانياً : القانون السائد فى تشجيع الإستثمار فى السودان :

**قانون تشجيع الاستثمار القومي
لسنة ٢٠١٣**

سيادة أحكام القانون

٤- تسود أحكام هذا القانون ، في حالة تعارضها مع أحكام أي قانون آخر وذلك بالقدر الذي يزيل ذلك التعارض.

تفسير

٥- في هذا القانون ، مالم يقتض السياق معنى آخر:-

”الأراضي القومية الاستثمارية“	يقصد بها الأراضي التي يتم تخصيصها للإستثمارات القومية ، وفقاً للموجهات الاستثمارية ، المعدة بالتنسيق مع الوزارات المختصة والولايات،
”إعادة التاهيل“	يقصد به أي تعميم ، أو تحديث ، أو توسع في المشروع القائم ، بما يضمن زيادة الطاقة الإنتاجية ،
”الأمين العام“	يقصد به الأمين العام للجهاز ، المعين بموجب أحكام المادة ١٥ ،
”الجهاز“	يقصد به الجهاز القومي للاستثمار ، المنشأ بموجب أحكام المادة ١١ ،
”الخارطة الاستثمارية“	يقصد بها الوثيقة التي تحدد السياسات ، والموجهات العامة والموارد المتاحة للاستثمار ،
”الرئيس“	يقصد به رئيس المجلس ،
”رئيس الجهاز“	يقصد به رئيس الجهاز ، المعين بموجب أحكام المادة ١٣ ،
”المال المستثمر“	يقصد به:-
(أ)	النقد المحلى ، المدفوع من المستثمر ، والذي يستخدم في إنشاء المشروع ، أو تشغيله ، أو التوسع فيه ، أو تحديثه ، أو إعادة تعميمه، وفقاً لأحكام القوانين المنظمة لذلك ،

- (ب) النقد الأجنبي ، القابل للتحويل والمحول عن طريق أحد المصارف المرخصة بواسطة بنك السودان المركزي ، الذي يستخدم في إنشاء المشروع ، أو تشغيله ، أو التوسع فيه ، أو تحديثه ، أو إعادة تعميمه ، وفقاً لأحكام القوانين المنظمة لذلك ،
- (ج) النقد المحلي ، الذي يتم الوفاء به بموافقة الجهات المختصة ، لمقابلة التزامات مستحقة الأداء للمستثمر بنقد أجنبي ، وذلك إذا أُستخدم لإنشاء المشروع ، أو تشغيله ، أو تحديثه ، أو إعادة تعميمه ، أو التوسع فيه ، وفقاً لأحكام القوانين المنظمة لذلك ،
- (د) رأس المال العيني ، وأي حقوق عينية أخرى ، مثل الرهونات ، وضمانات الدين ، وكافة الحقوق المماثلة ، والحصص ، والأسهم ، والسندات الخاصة بالشركات ، أي شكل من أشكال المشاركة فيها ، والآلات ، والمعدات ، والأجهزة ، والمواد والمستلزمات الأخرى ، ووسائل النقل المستوردة من الخارج أو المحلية ، لإنشاء المشروع ، أو تشغيله ، أو تحديثه ، أو إعادة تعميمه ، أو التوسع فيه ، وفقاً لأحكام القوانين المنظمة لذلك ،
- (هـ) حقوق الملكية الفكرية ، وتتضمن حقوق المؤلف والحقوق المجاورة ، والعلامات التجارية ، وبراءات الإختراع ، والنماذج الصناعية ، التي تستخدم في المشروع ، على أن تكون تلك الحقوق مستوفية لشروط الحماية وفقاً لأحكام القانون الخاص بكل منها ، ويملكها المستثمر ، أو مرخص له باستخدامها ،
- (و) الأرباح التي يحققها المشروع ، إذا استكمل بها رأس مال المشروع ، أو استثمر في أي مشروع آخر ،
- يقصد به المجلس الاعلي للأستثمار ، المنشأ بموجب احكام المادة ٩ ،

” المجلس “

(ب) النقد الأجنبي ، القابل للتحويل والمحول عن طريق أحد المصارف المرخصة بواسطة بنك السودان المركزي ، الذي يستخدم في إنشاء المشروع ، أو تشغيله ، أو التوسع فيه ، أو تحديثه ، أو إعادة تعميمه ، وفقاً لأحكام القوانين المنظمة لذلك ،

(ج) النقد المحلي ، الذي يتم الوفاء به بموافقة الجهات المختصة ، لمقابلة التزامات مستحقة الأداء للمستثمر بنقد أجنبي ، وذلك إذا أُستخدم لإنشاء المشروع ، أو تشغيله ، أو تحديثه ، أو إعادة تعميمه ، أو التوسع فيه ، وفقاً لأحكام القوانين المنظمة لذلك ،

(د) رأس المال العيني ، وأي حقوق عينية أخرى ، مثل الرهونات ، وضمانات الدين ، وكافة الحقوق المماثلة ، والحصص ، والأسهم ، والسندات الخاصة بالشركات ، أي شكل من أشكال المشاركة فيها ، والآلات ، والمعدات ، والأجهزة ، والمواد والمستلزمات الأخرى ، ووسائل النقل المستوردة من الخارج أو المحلية ، لإنشاء المشروع ، أو تشغيله ، أو تحديثه ، أو إعادة تعميمه ، أو التوسع فيه ، وفقاً لأحكام القوانين المنظمة لذلك ،

(هـ) حقوق الملكية الفكرية ، وتتضمن حقوق المؤلف والحقوق المجاورة ، والعلامات التجارية ، وبراءات الإختراع ، والنماذج الصناعية ، التي تستخدم في المشروع ، على أن تكون تلك الحقوق مستوفية لشروط الحماية وفقاً لأحكام القانون الخاص بكل منها ، ويملكها المستثمر ، أو مرخص له باستخدامها ،

(و) الأرباح التي يحققها المشروع ، إذا استكمل بها رأس مال المشروع ، أو استثمر في أي مشروع آخر ،
يقصد به المجلس الاعلي للأستثمار ، المنشأ بموجب احكام المادة ٩ ،

” المجلس “

يقصد بها المحكمة ، المنشأة بموجب أحكام المادة ٤٠ ،	” المحكمة المختصة “
يقصد به أي شخص سوداني ، أو غير سوداني يستثمر أمواله في	” المستثمر “
السودان ، وفقاً لأحكام هذا القانون ،	” المشروع “
يقصد به المشروع الاستثماري القومي ، أو الولائي أو الاستراتيجي	” المشروع الاستثماري القومي “
، بحسب الحال ،	
يقصد به أي مشروع مسجل بموجب أحكام هذا القانون ، بأسم	
شركة ، أو أسم عمل أو شركة مملوكتين ، لشركة أو أسم عمل يكون	
موقعه ممتداً لأكثر من ولاية ، او مشروع استثماري اجنبي أو مشترك	
مع اطراف اجنبية ، أو يعمل بموجب تراخيص من شركات اجنبية ،	
أو تم انشائه بموجب اتفاقيات خاصة مع حكومة جمهورية السودان ،	
أو مشروع قائم علي الاستثمار في الموارد الطبيعية القومية ،	
يقصد به أي نشاط اقتصادي استثماري ، يندرج تحت أيأ من	” المشروع الاستثماري الولائي “
مجالات الاستثمار ، المنظمة بقانون استثمار ولائي ، ويكون شكله	
القانوني ، اسم عمل أو شراكة ولا تنطبق عليه شروط المشروع	
الاستثماري القومي ،	
يقصد به المشروع المنصوص عليه في المادة ١٩ ، الاستراتيجي	” المشروع الاستثماري الميزات التفضيلية “
يقصد بها الميزات التي تُمنح بهدف تشجيع الاستثمار، في رقعة	
جغرافية معينة ، أو قطاع اقتصادي محدد ، به ميزة نسبية ،	” النيابة المختصة “
يقصد بها النيابة المنشأة بموجب أحكام المادة ٤١ ،	” الوزارة المختصة “
يقصد بها أي وزارة قومية ، معنية بالنشاط الاستثماري ،	” الوزير المختص “
يقصد به أي وزير قومي ، معني بالنشاط الاستثماري ،	” الوزير الولائي “
يقصد به الوزير الولائي ، الذي يتولى شئون الاستثمار بالولاية .	

الفصل الثاني

تشجيع الاستثمار

أهداف القانون

٦- يهدف هذا القانون الى تشجيع الاستثمار فى المشاريع التى تحقق أهداف الاستراتيجية القومية وخطط التنمية والمبادرات الاستثمارية من قبل القطاع الخاص السودانى ، وغير السودانى ، والقطاع التعاونى ، والمختلط ، والعام ، واعداد التأهيل ، والتوسع فى المشاريع الاستثمارية .

مجالات الاستثمار القومى

٧- يشجع هذا القانون ، الاستثمار على المستوى القومى ، لتحقيق أهداف التنمية والاستثمار ، فى المجالات المختلفة حسبما تقرره اللوائح .

حظر التمييز بين المشاريع

- ٨- (١) لأغراض هذا القانون ، لا يجوز التمييز بين المستثمر بسبب كونه سودانى ، أو غير سودانى ، أو بسبب كونه قطاعاً عاماً ، أو خاصاً . أو قطاعاً تعاونياً ، أو مشتركاً .
- (٢) لا يجوز التمييز بين المشاريع المتماثلة ، فى المناطق المتماثلة ، فيما يتعلق بمنح الميزات والضمانات .

الفصل الثالث

المجلس

إنشاء المجلس وتشكيله

- ٩- (١) يُنشأ مجلس يسمى «المجلس الأعلى للاستثمار» ، بشكل بقرار من رئيس الجمهورية برئاسته وعضوية عدد من الأشخاص يمثلون الجهات ذات الصلة .
- (٢) يكون رئيس الجهاز ، عضواً ومقرراً للمجلس .

اختصاصات المجلس وسلطاته

١٠- (١) المجلس هو السلطة العليا ، المسؤولة عن شؤون الاستثمار ، ودون

الاخلال بعموم ما تقدم ، تكون للمجلس الاختصاصات والسلطات

الآتية :-

(أ) اجازة السياسات العامة ، والاستراتيجيات ، والخطط ، والبرامج ،

اللازمة لتحقيق أهداف الاستثمار ومتابعة التنفيذ ،

(ب) تهيئة المناخ الجاذب للاستثمار ، وازالة المعوقات ، وتسهيل أداء الأعمال ،

(ج) تحديد مجالات وألويات الاستثمار ، ووضع الجهات العامة وفقا

للسياسات العامة والخارطة الاستثمارية ،

(د) تشكيل لجان فنية ، وتحدد اللوائح اختصاصاتها ، وسلطاتها ،

(هـ) مراجعة القوانين المتعلقة بالاستثمار ، بشكل مباشر ، أو غير مباشر ،

(و) اعتماد المناطق الأقل نموا وفقا لما تحدده اللوائح ،

(ز) التنسيق بين الجهات ذات الصلة بالاستثمار ، على المستوى القومى

والولائى ،

(ح) الاشراف على حسن سير الأداء ، والنظر فى التقارير المرفوعة إليه من

الجهاز ، واصدار التوجيهات المناسبة بشأنها

(ط) اجازة الموازنة التقديرية ، والحسابات الختامية ، التى يعدها الجهاز ،

(ى) اجازة الهياكل التنظيمية ، وشروط خدمة العاملين بالجهاز ،

- (ك) النظر فى تظلمات وإستئنافات المستثمرين ،
- (ل) وضع لائحة داخلية لتنظيم أعماله وعقد اجتماعاته ،
- (م) أى اختصاصات أو سلطات أخرى ، ممنوحة له بموجب أحكام هذا القانون ، أو تكون ضرورية لتحقيق أهدافه .
- (٢) يجوز للمجلس ، تفويض أى من سلطاته للرئيس .
- (٣) يكون للمجلس مكتب تنفيذى للتنسيق والمتابعة .

الفصل الرابع

الجهاز

إنشاء الجهاز ومقره

- ١١- (١) ينشأ جهاز يسمى ، الجهاز القومي للاستثمار يكون له الاستقلال المالى والإداري وشخصية إعتبارية وصفة تعاقبية مستديمة وخاتم عام وحق التقاضي باسمه .
- (٢) يكون مقر الجهاز الرئيسي بولاية الخرطوم .

اختصاصات الجهاز وسلطاته

- ١٢- تكون للجهاز ، الاختصاصات والسلطات التنفيذية ، اللازمة لتحقيق أهداف هذا القانون ، ومع عدم الإخلال بعموم ما تقدم ، تكون له الاختصاصات والسلطات الآتية :-
- (أ) إعداد مقترح بأولويات الاستثمار ورفعها للمجلس
- (ب) إعداد الخارطة الاستثمارية ، وفقاً لسياسات الدولة ، والخرائط القطاعية التي تعدها الوزارات المختصة ، ورفعها للمجلس .
- (ج) منح الميزات التفضيلية للمشاريع التي تتوافر فيها الشروط ، حسبما تحدده اللوائح .

- (د) توفير البيانات الأساسية ، وتوضيح السياسات للمستثمر .
- (هـ) إعداد مؤشرات أولية للمشاريع الاستثمارية ، والترويج لها .
- (و) التوصية لتحديد المناطق الاقل نموا ، ورفعها للمجلس لإجازتها وفقاً لأحكام اللوائح .
- (ز) الترخيص على طلبات الاستثمار ، وإجراء كافة المعاملات الخاصة بالمشروعات ، وفحصها ، ومنح التراخيص والإمتيازات ، وإصدار القرارات بالتنسيق مع الجهات المختصة ، وفقاً لسياسات العامة ،
- (ح) نزع الأراضى القومية المخصصة للمستثمر ، التى لم يتم استثمارها خلال المدة المقررة باللائحة ،
- (ط) تنظيم المؤتمرات ، وورش العمل ، والمعارض ، والسمنارات ، والمشاركة فيها بالتنسيق مع الجهات ذات الصلة ،
- (ى) طلب البيانات ، والمعلومات المتعلقة بالاستثمار ،
- (ك) التنسيق مع الجهات ذات الصلة بالاستثمار ، فى المستوى القومى والولائى ،
- (ل) أى سلطات أخرى لازمة لتحقيق أهداف هذا القانون ، يوكلها له المجلس .

تعيين رئيس الجهاز

- ١٣- يكون للجهاز رئيس يعينه رئيس الجمهورية ، ويحدد قرار التعيين ، درجته ومخصصاته ، وامتيازاته .

اختصاصات رئيس الجهاز وسلطاته

- ١٤- يكون رئيس الجهاز عضوا ومقررا للمجلس ، ويقوم بإعداد المواد التحضيرية لأعمال المجلس ، ويكون مسئولاً لديه عن ادارة الجهاز ، ومع عدم الإخلال بعموم ما تقدم ، تكون لرئيس الجهاز ، الاختصاصات والسلطات الآتية :-

- (أ) رفع البرامج ، والخطة السنوية ، والتقارير الدورية ، عن أعمال الجهاز ، للمجلس ،
- (ب) تقديم مشروع موازنة الجهاز ، والحسابات الختامية للمجلس لاجازتها ،
- (ج) اتخاذ اي اجراءات يراها ضرورية لإدارة الجهاز وتنظيمه ،
- (د) تمثيل الدولة فى المحافل الإقليمية ، والدولية ، الخاصة بالاستثمار ،
- (هـ) التوقيع على العقود والاتفاقيات والوثائق نيابة عن الجهاز وفقاً لما تحدده القوانين واللوائح ،
- (و) منح التراخيص للمشاريع الاستثمارية القومية ،
- (ز) المنح الكلي أو الجزئي .للميزات والتسهيلات ، المنصوص عليها في هذا القانون .
- (ح) تفويض أي من سلطاته واختصاصاته لمن يراه من العاملين بالجهاز ، أو للجنة يشكلها ، بالضوابط والشروط التي يراها مناسبة.
- (ط) القيام بجميع المهام الضرورية لممارسة اختصاصاته وسلطاته وأي مهام أخرى يوكلها له المجلس.

تعيين الأمين العام

- ١٥- يكون للجهاز أمين عام ، يعينه رئيس الجمهورية ، بتوصية من رئيس الجهاز ، ويحدد قرار التعيين درجته ومخصصاته وامتيازاته.

إختصاصات الأمين العام وسلطاته

- ١٦- يكون الأمين العام هو التنفيذي الأول ، المسئول لدى رئيس الجهاز عن أدائه ، ومع عدم الإخلال بعموم ما تقدم تكون له الاختصاصات والسلطات الآتية:-

- (أ) صرف الأموال ، في حدود الموازنة المصدقة ، والقوانين واللوائح المنظمة لذلك ،
- (ب) اتخاذ الإجراءات الإدارية اللازمة ، الخاصة بأداء الجهاز، وفقاً لما تحدده القوانين واللوائح ،

- (ج) رفع تقارير دورية عن أعمال الجهاز لرئيسه ،
- (د) وضع خطط الأداء ومعايير ومؤشراته وأسس تقييمه .
- (هـ) إعداد الدراسات الفنية ، والبحوث والأوراق بواسطة إدارات الجهاز ورفعها لرئيس الجهاز.
- (و) تلقى التوصيات التي تصدرها وحدات الاستثمار بالوزارات المختصة ، ورفعها لرئيس الجهاز.
- (ز) التعاون والتنسيق مع وحدات الاستثمار ، بالولايات والوزارات المختصة ، لضمان تنفيذ سياسات الاستثمار.
- (ح) القيام بجميع الأعمال الضرورية لمباشرة اختصاصاته ، وأي أعمال أخرى يوكلها إليه رئيس الجهاز .

الفصل الخامس

النافذة الواحدة ومهام الوزارات المختصة

النافذة الواحدة

- (١) يُنشأ بالجهاز نظام للنافذة الواحدة بعضوية مفوضي الوزارات المختصة والجهات ذات الصلة بالاستثمار. -١٧
- (٢) يُعتبر الأشخاص المفوضون ، الذين يمثلون الوزارات المختصة ، والجهات ذات الصلة بالاستثمار مفوضين تفويضاً كاملاً من الجهات التي يمثلونها ، وتكون لهم ذات الاختصاصات والسلطات الممنوحة لتلك الجهات.
- (٣) يكون الأشخاص المفوضون تابعين إدارياً للجهاز ، وفنياً للجهات التي يمثلونها ، وذلك وفقاً لما تحدده اللوائح.
- (٤) على الرغم من أحكام أي قانون آخر ، تتم كل الإجراءات المتعلقة بتقديم الخدمات للمستثمر عبر نظام النافذة الواحدة ، بما في ذلك سداد الرسوم التي تدفع مقابل تلك الخدمات.

(٥) على الجهات التي تتولى شؤون الاستثمار بالولايات ، إنشاء نظام للنافذة الواحدة ، على نسق النافذة الواحدة بالجهاز.

مهام الوزارات المختصة في مجالات الاستثمار

- ١٨- تقوم الوزارات المختصة ، كل في مجال إختصاصاتها ، بالمهام الآتية :-
- (أ) تحديد الأولويات ووضع السياسات الخاصة بالاستثمار .
- (ب) إعداد الخرائط القطاعية الخاصة بالاستثمار.
- (ج) الموافقة المبدئية على قيام المشروع بناء على دراسة الجدوى الفنية والاقتصادية والبيئية والاجتماعية من خلال مفوض النافذة الواحدة بالجهاز وفقاً للفترة الزمنية المحددة،
- (د) يقوم الجهاز بمد الوزارة المختصة بصورة من الترخيص النهائي للمشروع.
- (هـ) متابعة تنفيذ المشاريع ، ورفع تقارير دورية بشأنها للجهاز.

الفصل السادس

المشاريع الاستثمارية الاستراتيجية والاعفاءات والامتيازات

المشروع الاستثماري الاستراتيجي

١٩- يعتبر المشروع مشروعاً استراتيجياً إذا توفرت فيه ايا من الشروط حسبما تحدده اللوائح.

الاعفاء من الضريبة على القيمة المضافة

٢٠- تعفى واردات المشاريع من التجهيزات الرأسمالية من الضريبة على القيمة المضافة وفق القائمة المعتمدة من الجهاز.

الإعفاءات الجمركية

- (١) -٢١ يجوز للجهاز، منح المشروع، الإعفاء من:-
- (أ) الرسوم الجمركية على التجهيزات الرأس مالية ، التي لم ترد في التعريفات الجمركية ، وذلك بالتنسيق مع الوزارة المختصة ، على أن يكون الإعفاء للمشروع الاستثمارى الولائى ، بتوصية من الوزير الولائى ، لرئيس الجهاز.
- (ب) الرسوم الجمركية لوسائل النقل ، وذلك باستثناء العربات الادارية (الصوالين سعة أكثر من ١٠٠٠ سى سى والبكاسى غمارتين والاستيشن).
- (٢) تخضع مدخلات الإنتاج للمشاريع الاستثمارية ، والتي لم ترد في التعريفات الجمركية لذات فئة الرسم الواردة على مدخلات الانتاج ، فى التعريفات الجمركية وفقاً لما تحدده اللوائح.

مسح وتحديد الاراضى المخصصة للمشاريع القومية

- (١) ٢٢ على الرغم من أحكام أى قانون آخر،يجوز للجهاز، أن يخصص الأرض اللازمة لقيام المشروع الاستثمارى القومى والاستراتيجى بالسعر التشجيعى ، وذلك بالتنسيق مع سلطات الولايات.
- (٢) يجوز للجهاز، تجديد مدة منفعة الأرض التى يقام عليها المشروع، بالتنسيق مع سلطات الولايات.
- (٣) تقوم الجهات المختصة بالولايات بتسجيل الأراضى للمشاريع الصناعية والخدمية، والتخطيط التفصيلى والفنى، وعمل الخرائط اللازمة ، وإيداعها لدى الجهاز ليقوم بتخصيصها.
- (٤) تقوم الجهات المختصة بالولايات ، ذات الصلة بتسجيل الأراضى الزراعية والمسح الفنى والتخطيط التفصيلى وإيداعها لدى الجهاز ليقوم بتخصيصها.

تسليم الأرض المخصصة للمشروع

٢٣- تسلم الأرض المخصصة للمشروع، خلال مدة أقصاها شهر من تاريخ تسجيله، وتسجل فور إكمال المشروع.

الفصل السابع

ضوابط وإجراءات منح الترخيص

إقامة المشروع

٢٤- يجوز للمستثمر، إقامة أى مشروع، بعد تسجيله، والحصول على الترخيص اللازم، وفقاً لاحكام هذا القانون، واللوائح الصادرة بموجبه.

منح الترخيص

- ٢٥- (١) يجب على الجهاز، عند استلام طلب ترخيص لاي مشروع ان يقوم خلال مدة أقصاها أسبوع، بمنح الموافقة المبدئية على قيامه اذا كان المشروع مستوفياً للشروط المطلوبة.
- (٢) يجب على الجهاز أن يمنح الترخيص خلال مده لاتزيد عن أسبوع من تاريخ استلام اسم العمل.
- (٣) اذا رفض طلب الترخيص، فيجب أن يكون قرار الرفض مسبباً.

التظلم

٢٦- يجوز لمقدم طلب الترخيص، التظلم من عدم البت فى طلبه أو رفضه، للمجلس، على أن يقوم المجلس بالبت فى التظلم، خلال مدة لاتزيد عن شهر من تاريخ تسلم الطلب.

شروط استمرارية التمتع بالترخيص

- (١) -٢٧ يجوز للمستثمر بموافقة الجهاز، وتوصية من الوزاره المختصة، خلال مدة سريان الترخيص، إتخاذ اى من الاجراءات الآتية:-
- (أ) إجراء أى تعديل أو تغيير فى حجم المشروع، أو الغرض الذى من أجله منح الترخيص، أو نقل المشروع من مكانه المحدد له.
- (ب) استخدام أو بيع أى من الآليات أو معدات أو وسائل النقل المتخصصة والمساعدة التى منحت ميزات بشأنها، لأى غرض آخر غير الغرض الذى منح الترخيص من أجله، متى تم الوفاء بجميع الإلتزامات المستحقة قانوناً،
- (ج) تغيير غرض استخدام الأرض التى خصصت للمشروع، أو بيعها، أو رهنها، أو إيجارها كلياً أو جزئياً،
- (د) رهن المشروع، أو المعدات، أو الماكينات، أو وسائل النقل التى منحت ميزات بشأنها.
- (٢) لا يجوز بيع الأرض التى خصصت للمشروع، أو رهنها، ما لم يتم استثمارها كلياً أو جزئياً، حسبما تحدده اللوائح.

واجبات المستثمر

- ٢٨ يجب على المستثمر أن:-
- (أ) يقوم بتنفيذ المشروع، وذلك بإنشاء المباني والمنشآت اللازمة، وفقاً للخريطة المجازة من السلطات المختصة، فى مدة أقصاها عام من تاريخ توقيع العقد، ما لم يتم مد تلك المدة، بقرار من الجهاز، لأى مدة يراها مناسبة،

- (ب) الاستغلال الكامل للأرض الممنوحة للمشروع، وفقاً للغرض المرخص ،
والخرائط المصدقة،
- (ج) يرفع للجهاز والوزارة المختصة ، تقارير دورية كل ثلاثة أشهر، خلال مدة
سريان الميزات، وذلك عن سير عملية تنفيذ المشروع،
- (د) يمسك دفاتر منتظمة ، ويحفظ السجلات التي تدون فيها أصول المشروع
المعفاة من الرسوم الجمركية، والمواد المستوردة المعفاة
- (هـ) يُقدم للجهاز والوزارة المختصة سنوياً، خلال مدة سريان الميزات، صورة
من حسابات المشروع السنوية ، معتمدة من مراجع قانوني ، وعلى الجهاز
ان يودع نسخه من هذه الحسابات لدى ديوان الضرائب،
- (ز) اخطار الجهاز والوزارة المختصة ، فى حالة توقف المشروع نهائياً عن
العمل والتشغيل خلال مده اقصاها ثلاثة شهور من تاريخ التوقف.

الفصل الثامن

احكام عامة

ضمانات وتسهيلات الاستثمار

يتمتع المشروع القائم وفقاً لاحكام هذا القانون، بالضمانات والتسهيلات الاتيه: (١) - ٢٩

- (أ) عدم تأميم، أو حجز، أو مصادرة، أو الاستيلاء على أصول وعقارات
المشروع، كلها او بعضها، إلا للمنفعة العامة ومقابل تعويض عادل وفورى،
- (ب) عدم الحجز على أموال المشروع، أو مصادرتها ، أو الاستيلاء عليها، أو
تجميدها، أو التحفظ عليها، أو فرض حراسة عليها، إلا بأمر قضائى أو
أمر من النيابة المختصة،
- (ج) إعادة تحويل المال المستثمر فى حالة عدم تنفيذ المشروع، أو تصفيته،
أو التصرف فيه بأى وجه من أوجه التصرف، بموافقة الجهاز، وشريطة
الوفاء بجميع الإلتزامات المستحقة عليه قانوناً،

- (د) إعادة تصدير، أو بيع، أو التنازل عن الآلات والمعدات والبضائع والأجهزة ووسائل النقل والمستلزمات الأخرى التي استوردت على ذمة المشروع، في حالة عدم تنفيذ المشروع كلياً أو جزئياً متى تم الوفاء بجميع الإلتزامات المستحقة قانوناً،
- (هـ) تحويل الأرباح، وتكلفة التمويل عن رأس المال الأجنبي، أو القروض، بالعملة التي يتعامل بها بنك السودان المركزي أو القرض في تاريخ الإستحقاق، وذلك بعد سداد الإلتزامات المستحقة قانوناً على المشروع،
- (و) استيراد المواد الخام التي يحتاجها المشروع ومنتجاته.
- (٢) لأغراض البند (١)، يحدد رأس مال المستثمر بالنقد الأجنبي، وتقييم عناصر رأس المال العيني، بوساطة الجهاز، بالتنسيق مع الجهات المختصة.
- (٣) يتمتع المستثمر بالاتي:-
- (أ) استجلاب العمالة المرخص لها، وفقاً للشروط والضوابط، التي تحددها القوانين واللوائح المنظمة لذلك،
- (ب) حصول المستثمر الأجنبي على تراخيص عمل والإقامة له ولعائلته، طوال مدة تنفيذ وتشغيل المشروع، وفقاً للقوانين المنظمة لذلك،
- (٤) لاتخضع أجور وعلاوات العاملين غير السودانيين، الذين يعملون في المشروع، للتأمين الإجتماعي.

الخارطة الاستثمارية

يعد الجهاز الخارطة الاستثمارية القومية، بالتعاون والتنسيق مع الوزارات المختصة، والولايات، وفقاً للسياسات والموجهات العامة للاستثمار، وترفع للمجلس لاجازتها. -٣٠

عدم فرض رسوم على المشروع

على الرغم من أحكام أى قانون آخر يتم تحديد الرسوم والعوائد والجبايات -٣١

والرسوم الإدارية، على المشروع الاستثمارى القومى أو الاستراتيجية القومى والولاىى بالتشاور والاتفاق مع الولايات والجهات ذات الصله فى إطار المجلس.

حماية المشاريع

٣٢- على الرغم من أحكام أى قانون آخر، يجب على الجهات المختصة، تنفيذ الإعفاءات، والإمتيازات، والضمانات الممنوحة بموجب أحكام هذا القانون.

مخالفة أحكام القانون

- ٣٣- (١) يعد المستثمر مرتكباً مخالفة لأحكام هذا القانون، اذا أخل بأحكام المواد ٢٤ أو ٢٧ أو ٢٨،
- (٢) مع عدم الاخلال بأى عقوبة يكون منصوصاً عليها فى أى قانون آخر يجوز للجهاز بناءً على توصية من الوزير المختص فى حالة إرتكاب المستثمر لأى من المخالفات المنصوص عليها فى البند (١) وفقاً لحجم المخالفة وظروف إرتكابها ومدى الأضرار التى تصيب الاقتصاد القومى، أن يوقع اياً من الجزاءات الآتية:-
- (أ) انذاره بازالة أسباب المخالفة إذا كان ثمة مقتضى لهذا وذلك خلال المدة التى يحددها،
- (ب) تخفيض أى من الميزات الممنوحة للمشروع،
- (ج) الحرمان من الميزات والإعفاءات والضمانات المنصوص عليها فى هذا القانون،
- (د) إلغاء الميزات كلياً أو جزئياً ويترتب على ذلك إلزام المستثمر برد قيمة المنفعة المادية التى جناها من حصوله على أى ميزات سابقه إذا كان كسب تلك المنفعة ناتجاً عن حدوث السبب الذى أدى الى صدور قرار الإلغاء،

- (هـ) إلغاء الترخيص والميزات الممنوحة بموجبه ويترتب على ذلك استرداد منفعة الارض الممنوحة له للدولة بموجب أحكام هذا القانون.
- (٣) فى حالة نزع الأرض المخصصة للمشروع يجوز تعويض المستثمر عن قيمة المبانى والمنشآت المقامة عليها إن وجدت ، وفقاً لأحكام اللوائح.
- (٤) يجوز للمستثمر الذى صدر قرار بشأنه بموجب أحكام البند (٢) أن يتظلم للمجلس خلال فترة أقصاها شهر واحد من تاريخ صدور القرار ويكون القرار فى هذا الشأن نهائياً وعلى أن لا يمنع هذا القرار المستثمر من اللجوء الى المحكمة المختصة.

الفصل التاسع

الأحكام المالية والحسابات والمراجعة

الموارد المالية

- (١) -٣٤ تتكون الموارد المالية للجهاز من الآتى:-
- (أ) ماتخصه له الدولة من موارد،
- (ب) أى موارد مالية اخرى يوافق عليها المجلس.

الحسابات والدفاتر والمراجعة

- ٣٥ يقوم الجهاز بحفظ حسابات صحيحة ومستوفاة لأعماله وفقاً للأسس المحاسبية السليمة المنصوص عليها بقانون الاجراءات المالية والمحاسبية لسنة ٢٠٠٧ واللائحة الصادرة بموجبه.

الموازنة السنوية

- ٣٦ تكون للجهاز موازنة سنوية يتم إعداد تقديراتها بوساطة الأمين العام ،على ان يتم رفعها للمجلس لإجازتها.

المراجعة

٣٧- يقوم ديوان المراجعة القومى بمراجعة حسابات الجهاز بعد نهاية كل سنة مالية.

بيان الحساب الختامى وتقرير ديوان المراجعة القومى

٣٨- يرفع الأمين العام لرئيس الجهاز سنوياً، فى مدة لا تتجاوز ستة أشهر من نهاية السنة المالية بياناً بالحساب الختامى مصحوباً بتقرير من ديوان المراجعة القومى ليقوم رئيس الجهاز برفعة للمجلس.

الفصل العاشر

أحكام ختامية

فض نزاعات الاستثمار

- ٣٩- (١) فيما عدا النزاعات التى تحكمها أحكام الاتفاقيات الواردة فى البند (٢) إذا نشأ أى نزاع قانونى خاص بالاستثمار يعرض ابتداءً للمحكمة المختصة مالم يتفق الأطراف على إحالته للتحكيم أو التوفيق.
- (٢) تسرى أحكام الاتفاقية الموحدة لاستثمار رؤوس الأموال العربية فى الدول العربية لسنة ١٩٨٠، واتفاقية تسوية منازعات الاستثمار بين الدول العربية لسنة ١٩٧٤، واتفاقية تسوية منازعات الاستثمار بين الدول ومواطنى الدول الأخرى لسنة ١٩٦٥، والاتفاقية العامة للتعاون الاقتصادى والفنى والتجارى بين الدول الأعضاء فى منظمة المؤتمر الإسلامى لسنة ١٩٧٧ وأى اتفاقية أخرى فى هذا الشأن يكون السودان طرفاً فيها وذلك على أى نزاع قانونى ينشأ مباشرة عن أى من تلك الاتفاقيات.

إنشاء محاكم متخصصة

٤٠- ينشئ رئيس القضاء، محاكم متخصصة للنظر فى الدعاوى الخاصة بالاستثمار.

إنشاء نيابات متخصصة

٤١- ينشئ وزير العدل، نيابات متخصصة للمخالفات الخاصة بالاستثمار.

سلطة اصدار اللوائح

- ٤٢ (١) يجوز للمجلس إصدار اللوائح اللازمة لتنفيذ أحكام هذا القانون.
- (٢) مع عدم الاخلال بعموم ما تقدم فى البند (١) يجوز أن تتضمن تلك اللوائح الآتى:-

(أ) تحديد نوع وحجم المشروعات الاستراتيجية التى يتم منحها ميزات تفضيلية.

(ب) وضع ضوابط لمنع التداخل بين الاستثمارات القومية والولائية ،

(د) إجراءات منح الترخيص والميزات وتحديد نوعها وحجمها ومدائها ،

(هـ) تحديد رسوم الخدمات ،

(و) الضوابط والأسس الخاصة بالرقابة والمتابعة للمشاريع المرخصة

بموجب أحكام هذا القانون .

صدر تحت توقيعى فى اليوم الثانى والعشرون من شهر ربيع ثانى لسنة ١٤٣٤هـ

الموافق اليوم الرابع من شهر مارس لسنة ٢٠١٣م

 المشير

عمر حسن أحمد البشير

رئيس الجمهورية



ثالثاً : ترتيب السودان في تقرير أداء الأعمال في الفترة (2012 - 2014م):

السنة	ترتيب السودان	عدد الدول
2012	143	185
2013	143	185
2014	160	189

تقرير : أداء الأعمال لأعوام 2012 ، 2013 ، 2014م .

يلاحظ من الجدول أعلاه أن بيئة الأعمال في السودان لم يطرأ عليها أي تحسن خلال أعوام 2012 ، 2013 ، 2014م ، وكانت هنالك توصيات قد صدرت من البنك الدولي في مؤتمر أداء الأعمال ، و بالعودة إلى ذلك نجد أنه لم يتم تنفيذ أي توصية ؛ إلا أن هنالك خطاب قد صدر من وزير الإستثمار يناشد فيه مجموعة البنك الدولي بمساعدة المجلس الأعلى للإستثمار على تأسيس وحدة لتسهيل أداء الأعمال بالمجلس .

رابعاً : تقارير الإستثمار بالولايات :

موقف الولايات من إنشاء المجالس العليا للإستثمار والهيكل التنظيمية والنافذة الواحدة وإصدار القانون

النمرة	الولاية	المجلس الأعلى للإستثمار	الهيكل التنظيمي	النافذة الواحدة	الجاهزية للربط الشبكي	إصدار قانون للإستثمار
1	الخرطوم	√	مفوضية مستقلة	منفذة	جاهزة	يوجد 2010
2	الجزيرة	√	إدارة عامة تتبع للمالية	منفذة	جاهزة	تحت الإجازة
3	النيل الأبيض	√	مفوضية تتبع للمالية	منفذة	جاهزة	يوجد 2007
4	سنار	√	إدارة عامة تتبع للمالية	لا توجد	جاهزة	تحت الإجازة
5	النيل الأزرق	√	مفوضية مستقلة	منفذة	جاهزة	يوجد
6	القضارف	√	مفوضية تتبع للمالية	منفذة جزئياً	جاهزة	يوجد
7	كسلا	√	وزارة مستقلة	منفذة جزئياً	غير جاهزة	يوجد قانون 2011
8	البحر الاحمر	√	هيئة تتبع للمالية	منفذة	جاهزة	يوجد
9	الشمالية	√	وزارة مستقلة	منفذة	جاهزة	يوجد

يوجد	جاهزة	منفذة	دائرة مستقلة	√	نهر النيل	10
يوجد	جاهزة	منفذة	مفوضية مستقلة	√	شمال كردفان	11
يوجد	غير جاهزة	لا توجد	إدارة تابعة للمالية	√	جنوب كردفان	12
لا يوجد قانون	غير جاهزة	لا توجد	إدارة تابعة للمالية	√	غرب كردفان	13
لا يوجد قانون	جاهزة	لا توجد	إدارة تابعة للمالية	√	غرب دارفور	14
يوجد	جاهزة	منفذة	مفوضية تابعة للمالية	√	جنوب دارفور	15
لا يوجد قانون	غير جاهزة	لا توجد	مفوضية تابعة للمالية	√	شرق دارفور	16
لا يوجد قانون	غير جاهزة	لا توجد	مفوضية مستقلة	√	وسط دارفور	17
لا يوجد قانون	غير جاهزة	منفذة جزئياً	إدارة عامة تتبع للمالية	√	شمال دارفور	18

المصدر : تقارير الإستثمار الصادرة من الولايات.